Central Bank of Iraq
Department of Monetary
& Financial Stability

البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي والمالي

# التقرير السنوي للاستقرار المالي

# Annual Financial Stability Report

www.cbi.iq

**Central Bank of Iraq**
**Department of Monetary**
**& Financial Stability**

**البنك المركزي العراقي**
**قسم الاستقرار النقدي والمالي**

# التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016

# Annual Financial Stability Report 2016

WWW.cbi.iq

**البنك المركزي العراقي – 2017**

**التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016**

**البنك المركزي العراقي – شارع الرشيد – بغداد – العراق**

**هاتف: 8165171**

**ص. ب: 64**

**فاكس: 0096418166802**

**البريد الإلكتروني : cbi@cbi.iq**

# رئيس وأعضاء
# مجلس إدارة البنك المركزي العراقي
# 2016/12/31

## رئيس مجلس الإدارة

**السيد علي محسن إسماعيل**
**المحافظ وكالة**

## الأعضاء

**د. منذر عبد القادر الشيخلي**
**نائب المحافظ**

**د. أحمد إبريهي علي**
خبير اقتصادي

**السيد إحسان شمران الياسري**
مدير عام دائرة الحسابات

**د. نوار دهام مطر الزبيدي**
خبير قانوني

**د. ماجد محمد حسن الصوري**
خبير اقتصادي

# المحتـــــــــــويات


| الموضـــــــــــوع | الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة** | أ |
| **الملخص** | ب - د |
| **الفصل الأول/ تطورات القطاع المالي في العراق** | **25 - 3** |
| أولاً/ تطور القطاع المصرفي في العراق | 3 |
| 1- موجودات القطاع المصرفي | 4 |
| 2- ودائع القطاع المصرفي | 7 |
| 3- رأس مال القطاع المصرفي | 8 |
| 4- الائتمان المصرفي | 9 |
| أ) تطور الائتمان المصرفي | 9 |
| ب) التوزيع القطاعي للائتمان | 10 |
| ج) تركزات الائتمان المصرفي | 12 |
| د) تحليل فجوة الائتمان Credit Gap | 14 |
| هـ) الديون متأخرة التسديد | 16 |
| ثانيا/ سوق العراق للأوراق المالية | 20 |
| 1- التداول في السوق النظامي | 21 |
| • عمق ومرونة السوق النظامي | 22 |
| 2- التداول في السوق الثانوي | 23 |
| • عمق ومرونة السوق الثانوي | 24 |
| ثالثاً/ شركات التأمين | 25 |
| **الفصل الثاني / مؤشرات السلامة المالية** | **43 - 29** |
| اولاً/ مؤشر نسبة كفاية رأس مال | 29 |
| ثانياً/ مؤشرات السيولة | 31 |
| 1- الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الأجل | 31 |
| 2- الموجودات السائلة / إجمالي الودائع | 32 |

| | |
|---|---|
| 3- الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات | 33 |
| 4- الائتمان النقدي / الودائع | 34 |
| 5- فجوة التمويل (فجوة الائتمان) | 35 |
| ثالثاً/ مؤشرات جودة الموجودات | 36 |
| 1- القروض غير العاملة (الديون المتعثرة) | 36 |
| أ) نسبة القروض غير العاملة / إجمالي القروض | 37 |
| ب) نسبة القروض غير العاملة / إجمالي الموجودات | 38 |
| ج) نسبة صافي القروض غير العاملة / رأس المال | 39 |
| رابعاً/ مؤشرات الإيرادات والربحية | 41 |
| 1- نسبة العائد على الموجودات | 41 |
| 2- نسبة العائد على حقوق المالكين | 41 |
| 3- نسبة هامش الفائدة إلى اجمالي الدخل | 42 |
| **الفصل الثالث/ قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق** | **53 - 47** |
| أولاً/ خطوات قياس المؤشر التجميعي | 48 |
| ثانياً/ إتجاهات الاستقرار المصرفي في العراق | 49 |
| 1- خارطة الاستقرار المصرفي | 49 |
| 2- المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي | 50 |
| أ) مؤشر كفاية رأس المال | 51 |
| ب) مؤشر جودة الموجودات | 51 |
| جـ) مؤشر الربحية | 52 |
| د) مؤشر السيولة | 53 |
| ه) مؤشر مخاطر الصرف الأجنبي | 53 |
| و) مؤشر التركزات المصرفية | 54 |
| **الفصل الرابع/ البنية التحتية للنظام المالي في العراق** | **71 - 57** |
| اولاً/ البيئة التشريعية للبنك المركزي والمصارف والشركات المالية العاملة في العراق | 57 |
| 1- البيئة التشريعية للبنك المركزي العراقي | 57 |

| | |
|---|---|
| 2- البيئة التشريعية للمصارف العاملة في العراق | 59 |
| 3- البيئة التشريعية للشركات المالية | 62 |
| 4- ضوابط التوعية المصرفية وحماية الجمهور | 62 |
| ثانياً/ أنظمة الدفع والتقاص والتسوية | 63 |
| 1- النشاطات العامة | 63 |
| 2- النشاطات على مستوى الأنظمة | 64 |
| أ) نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) | 64 |
| ب) نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) | 64 |
| ج) نظام المقاصة الإلكتروني (ACH) | 65 |
| د) نظام المقاصة الداخلي بين فروع المصرف الواحد (IBCS) | 67 |
| 3- الخطط المستقبلية لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني | 67 |
| ثالثاً/ المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي | 68 |
| 1- قطاع التأمين | 68 |
| 2- الشركة العراقية للكفالات المصرفية | 68 |
| 3- قسم تبادل المعلومات الائتمانية وحماية الجمهور | 70 |
| **الفصل الخامس/ الشمول المالي** | **86 - 75** |
| أولاً/ مؤشر مستوى وصول الخدمات المالية | 77 |
| 1- الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية | 77 |
| 2- الانتشار المصرفي لماكنات السحب الآلي ATM | 79 |
| 3- الانتشار المصرفي إلى مساحة العراق | 80 |
| ثانياً/ مؤشر استخدام الخدمات المالية | 81 |
| 1- مؤشر العمق المصرفي | 82 |
| 2- عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين | 83 |
| 3- عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين | 84 |
| ثالثاً/ قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق | 85 |
| **الملاحق الإحصائية** | **92 - 89** |

# قائمة الجداول


| التسلسل | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف التجارية للمدة (2010-2016) | 9 |
| 2 | التوزيع القطاعي للائتمان النقدي للمدة (2013 – 2016) | 11 |
| 3 | التوزيع القطاعي للائتمان النقدي حسب نوع القطاع للمدة (2010 – 2016) | 12 |
| 4 | الديون متأخرة التسديد حسب القطاعات للمدة (2013-2016) | 17 |
| 5 | نسبة الديون متأخرة التسديد حسب كل قطاع للمدة (2010- 2016) | 19 |
| 6 | عدد الأسهم وقيمة الأسهم المتداولة وعدد العقود والجلسات في السوق النظامي | 21 |
| 7 | صافي الاستثمار الأجنبي في السوق النظامي | 22 |
| 8 | عدد الأسهم وقيمة التداولات في السوق الثانوي | 23 |
| 9 | عدد فروع الشركات العامة | 25 |
| 10 | مؤشرات قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق | 47 |
| 11 | المؤشر التجميعي للاستقرار المالي للمدة (2013 – 2016) | 50 |
| 12 | نسب تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر للمدة (2019-2017) | 59 |
| 13 | قيم وأعداد التحويلات المالية التي أجريت وفق نظام التسوية الإجمالية RTGS بالدينار والدولار للمدة (2012 – 2016) | 65 |
| 14 | قيم وأعداد الصكوك الإلكترونية التي اجريت عبر نظام المقاصة الإلكتروني بعملتي الدينار والدولار للمدة (2012 – 2016) | 66 |
| 15 | انشطة الشركة العراقية للكفالات المصرفية لعامي (2015 – 2016) | 70 |
| 16 | مؤشرات الشمول المالي في العراق | 77 |
| 17 | الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق | 78 |
| 18 | الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الآلي | 80 |
| 19 | الانتشار الجغرافي للمصارف لكل (1000) كم2 | 81 |
| 20 | قياس مستوى العمق المصرفي في العراق | 82 |
| 21 | عدد حسابات الودائع و القروض إلى عدد السكان البالغين | 83 |
| 22 | قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (2016-2015) | 86 |

# قائمة الأشكال


| التسلسل | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | رؤوس أموال المؤسسات المالية والمصرفية في العراق لعام 2016 | 3 |
| 2 | هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2016 | 4 |
| 3 | مستوى تركز الموجودات لأكبر خمس مصارف | 5 |
| 4 | موجودات المصارف العامة والخاصة | 6 |
| 5 | نسبة كل نوع من الموجودات إلى إجمالي الموجودات | 6 |
| 6 | نسبة الودائع للقطاعين العام والخاص | 7 |
| 7 | معدل نمو الودائع للقطاعين العام والخاص | 8 |
| 8 | الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف للمدة (2010 - 2016) | 10 |
| 9 | توزيع الائتمان المصرفي حسب القطاعين العام والخاص | 10 |
| 10 | نسبة الائتمان النقدي لكل قطاع إلى إجمالي الائتمان | 12 |
| 11 | تركز الائتمان النقدي لأكبر خمس مصارف | 13 |
| 12 | تركز الائتمان النقدي في مصرف الرافدين | 13 |
| 13 | تركز الائتمان النقدي حسب القطاعات الاقتصادية | 14 |
| 14 | نسبة الائتمان للقطاع الخاص إلى GDP لعدد من الدول العربية في عام 2015 | 15 |
| 15 | فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010 – 2016) | 16 |
| 16 | إجمالي الديون متاخرة التسديد ومعدل نموها للمدة (2013 – 2016) | 16 |
| 17 | نسبة الديون متأخرة التسديد إلى إجمالي الائتمان | 18 |
| 18 | نسبة الديون متأخرة التسديد للقطاعين العام والخاص إلى إجمالي الديون متأخرة التسديد | 18 |
| 19 | نسبة الديون المتعثرة الى إجمالي الائتمان النقدي لكل قطاع للمدة (2015 - 2016) | 20 |
| 20 | مؤشر (HHR) في السوق النظامي لعام 2016 | 23 |
| 21 | مؤشر (HHR) في السوق الثانوي لعام 2016 | 24 |
| 22 | نسبة موجودات شركات التأمين العاملة الى إجمالي موجوداتها | 25 |
| 23 | نسبة كفاية رأس المال بحسب معيار بازل II | 30 |
| 24 | نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل | 32 |
| 25 | نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع | 33 |
| 26 | نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات | 34 |
| 27 | نسبة القروض إلى الودائع | 35 |

| | | |
|---|---|---|
| 28 | فجوة الائتمان | 36 |
| 29 | إجمالي القروض غير العاملة لدى المصارف العراقية الحكومية والخاصة | 37 |
| 30 | نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض للمصارف الحكومية والخاصة | 38 |
| 31 | نسبة القروض غير العاملة الى إجمالي الموجودات | 39 |
| 32 | نسبة صافي القروض غير العاملة إلى رأس المال | 40 |
| 33 | رؤوس أموال المصارف الحكومية | 40 |
| 34 | رؤوس أموال المصارف الخاصة | 40 |
| 35 | نسبة العائد على الموجودات للمصارف الحكومية والخاصة | 41 |
| 36 | نسبة العائد على حقوق المالكين للمصارف الحكومية والخاصة | 42 |
| 37 | نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل للمصارف الحكومية والخاصة | 43 |
| 38 | خارطة الاستقرار المصرفي في العراق | 49 |
| 39 | القيم المقدرة للمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2013 -2016) | 51 |
| 40 | مؤشر القيمة المعيارية لكفاية رأس المال والمؤشر التجميعي | 51 |
| 41 | مؤشر القيمة المعيارية لجودة الموجودات والمؤشر التجميعي | 52 |
| 42 | مؤشر القيمة المعيارية للربحية والمؤشر التجميعي | 52 |
| 43 | مؤشر القيمة المعيارية للسيولة والمؤشر التجميعي | 53 |
| 44 | مؤشر القيمة المعيارية لمخاطر الصرف الأجنبي والمؤشر التجميعي | 54 |
| 45 | مؤشر القيمة المعيارية للتركزات المصرفية والمؤشر التجميعي | 54 |
| 46 | قيمة وعدد التحويلات التي أجريت من خلال نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) بالدينار العراقي للمدة (2012 – 2016) | 65 |
| 47 | قيمة وعدد التحويلات التي أجريت من خلال نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) بالدولار للمدة (2012 - 2016) | 65 |
| 48 | قيمة وعدد الصكوك الإلكترونية عبر نظام المقاصة الإلكتروني (ACH) بالدينار العراقي للمدة (2012 - 2016) | 66 |
| 49 | مبالغ وقيم الصكوك الإلكترونية (CH) التي أجريت عبر نظام المقاصة الإلكتروني (ACH) بالدولار للمدة (2012 -2016) | 66 |
| 50 | إجمالي الأقساط والتعويضات لشركات التأمين الحكومية لعام 2016 | 68 |
| 51 | أنشطة الشركة العراقية للكفالات المصرفية لعامي (2015 – 2016) | 70 |
| 52 | نسبة الانتشار المصرفي لعدد من الدول العربية في عام 2013 | 78 |
| 53 | نسبة الانتشار لماكنات ATM لبعض الدول العربية في عام 2013 | 79 |
| 54 | الانتشار الجغرافي للمصارف لكل (1000) كم2 | 81 |
| 55 | عدد حسابات الودائع إلى عدد السكان البالغين | 84 |
| 56 | عدد حسابات القروض إلى عدد السكان البالغين | 85 |

# المقدمـــة

يسّر البنك المركزي العراقي أن يقدم تقريره السابع للاستقرار المالي لعام 2016 الى الجهات المعنية بالنظام المالي العراقي والباحثين والجمهور عامة، أن الهدف الأساسي للتقرير هو تشخيص وتحليل المخاطر التي قد يتعرض لها استقرار النظام المالي في العراق، وأن تقرير الاستقرار المالي لعام 2016 تميز عن التقارير السابقة من ناحية إضافة مواضيع جديدة مثل تحليل مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي، قياس حجم المخاطر المصرفية، قياس حجم التركزات المصرفية، قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي، قياس مستوى الشمول المالي، وتحليل البنية التحتية المالية، قياس عمق ومرونة الأسواق المالية، فضلاً عن استعمال نماذج إحصائية مختلفة في القياس، واعتمد التقرير قدر الأمكان على التحليل الاستشرافي ( Forward Approach) بدلاً من التحليل التاريخي (Backward Approach) للتطورات والتغيرات في القطاع المالي العراقي.

يعد استقرار النظام المالي أحد الأهداف الرئيسة الواجب تحقيقها والمحافظة عليها من قبل البنوك المركزية جنباً الى جنب مع استقرار مستوى الأسعار وأسعار الصرف لضمان أداء فعال لجميع الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وهذا ما دفع البنوك المركزية حول العالم الى إعطاء اهتمام أكبر في ضمان سلامة ومتانة واستقرار أنظمتها المالية والذي تم تجسيده في إعداد التقارير الدورية الخاصة بالاستقرار المالي.

أن الإهتمام المتزايد من قبل البنك المركزي العراقي في موضوع تحقيق الاستقرار المالي في العراق نابع من مسؤوليته في ضمان نظام مالي سليم ومستقر والحفاظ عليه وتقليل المخاطر المحتملة بعد التنبؤ بها، هذا ما شجع البنك المركزي العراقي على جعل الاستقرار المالي الهدف الأول ضمن ستراتجيته المعلنة للمدة (2016 – 2020).

أن استقرار النظام المالي يعني الحالة التي يكون فيها النظام المالي بكافة مؤسساته قادراً على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية المتمثلة في تعبئة المدخرات ومنح القروض المختلفة وتسوية المدفوعات بفاعلية، لاسيما في أوقات الأزمات المالية الناتجة عن النظام المالي نفسه أو المتولدة من القطاع الحقيقي.

# الملخـــص

يعدّ البنك المركزي العراقي المسؤول عن سلامة واستقرار النظام المالي نظراً للدور المهم الذي يلعبه النظام المالي في الاقتصاد، وإن أي صدمات داخلية أو خارجية، صغيرة كانت أم كبيرة قد تعرّض النظام المالي للمخاطر وعدم الاستقرار ومن هذا المنطلق يستمر البنك المركزي العراقي برصد وتحليل التغيرات في النظام المالي لضمان استقراره ضمن التقارير السنوية للاستقرار المالي وإن أهم التطورات التي حصلت في النظام المالي في العراق خلال العام 2016 تم رصدها وتحليلها ومقارنتها مع الأعوام السابقة، وفيما يلي ملخص عن تلك التطورات.

تعدّ المصارف المكوّن الرئيس للنظام المالي في العراق إذ انخفض حجم موجودات الجهاز المصرفي من (222.8) ترليون دينار عام 2015 إلى (221.2) ترليون دينار عام 2016، وإن معظم الموجودات متركزة لدى المصارف الحكومية إذ إن مستوى تركز الموجودات حسب مؤشر (هيرفندل–هيرشمان) بلغ (3200) نقطة وجزء منها (2302) نقطة تعود لمصرف الرافدين مما يعني وجود احتكار في الجهاز المصرفي، وإن أي صدمة يتعرض لها مصرف الرافدين تنعكس سلباً على المصرف نفسه والجهاز المصرفي، أيضاً سجلت الودائع لعام 2016 انخفاضاً لتصل الى (62.4) ترليون دينار في عام 2016 مقارنة بمبلغ قدره (64.3) ترليون دينار في عام 2015، بيّن مؤشر (هير فندل هيرشمان) ارتفاع مستوى تركز الودائع الحكومية الى (3050) نقطة والحصة الأكبر منها لمصرف الرافدين (2392) نقطة كما هو الحال بالنسبة للموجودات، كما ارتفعت رؤوس أموال المصارف الى (11.7) ترليون دينار عام 2016 بعد ان كانت (10.1) ترليون دينار في عام 2015 نتيجة تأسيس (8) مصارف خاصة جديدة منها (7) مصارف إسلامية محلية و(1) مصرف تجاري أجنبي، على صعيد الائتمان المصرفي، ارتفع خلال عام 2016 فبلغت قيمته (37.2) ترليون دينار مقارنة بما مقداره (36.2) ترليون دينار في عام 2015، وأنّ الائتمان التعهدي المقدم من قبل المصارف التجارية (33.3) ترليون دينار عام 2016 كان أقل من حجم الائتمان النقدي البالغ (37.2) ترليون دينار عام 2016 بخلاف السنوات السابقة، نتيجة انخفاض الاستيرادات من (39,045) مليون دولار عام 2015 الى (19,575) مليون دولار عام 2016.

كشف تحليل مؤشرات السلامة المالية أن معدل نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي بلغت (128%) في عام 2016 مقارنة بالنسبة نفسها من عام 2015 والبالغة (106%)، وهي نسبة مرتفعة تعكس قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي، كما أنها أعلى من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل البالغة (8%) والنسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (12%)، كما يتمتع الجهاز المصرفي العراقي بمناسيب سيولة مرتفعة تفوق المحددة من قبل البنك المركزي

العراقي والبالغة (30%)، إذ تراوح معدل نسب السيولة مابين أعلى نسبة سيولة وهي (324.7%) حسب مؤشر الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل وبين أدنى معدل نسبة سيولة مسجلة لعام 2016 والبالغة (59.6%) حسب مؤشر الائتمان النقدي إلى الودائع لعام 2016، وارتفع نمو الائتمان النقدي قياساً بنمو الودائع مانتج عنه تقلص فجوة الائتمان لتصل الى (−67.7 %) وهذا يعني انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الاستقرار المالي في العراق، أما القروض غير العاملة (المشكوك في تحصيلها) فارتفعت نسبتها الى إجمالي القروض لتصل الى (7.2%)، فيما انخفضت نسبتي معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية إذ بلغ الأول ما نسبته (0.4%) بالنسبة للمصارف الحكومية و(1.6%) للمصارف الخاصة بينما معدل العائد على حقوق الملكية سجل ما نسبته (13.8%) بالنسبة للمصارف الحكومية و(3.4%) بالنسبة للمصارف الخاصة، إن انخفاض المعدلين سببه انخفاض ربحية المصارف نتيجة الأوضاع السياسية وتنامي عجز الموازنة بسبب انخفاض أسعار النفط، كما ان نسبة كبيرة من استثمارات المصارف التجارية في حوالات الخزينة ذات العائد المنخفض أثّر سلباً على عوائد المصارف، وتبيّن نتائج المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق إتجاهاً مستقراً نسبياً بلغ (0.31%) في الربع الاخير من عام 2016 بعد ان كان (0.34%) في الربع الأخير من عام 2015، إذ ساهم انخفاض مؤشر التركزات المصرفية في انخفاض المؤشر التجميعي وأيضاً انخفاض مؤشر مخاطر الصرف الأجنبي في تقليل المخاطر التي تنتج من تقلبات أسعار الصرف، ومن غير المتوقع أنّ يتعرّض الجهاز المصرفي باعتباره المكون الأساسي للنظام المالي في العراق الى أزمات أو مشاكل في الأجل القصير استناداً الى نتائج المؤشر التجميعي.

في إطار عمل البنك المركزي لتعزيز البنية التحتية المالية في العراق لدعم جهود الحفاظ على الاستقرار المالي تم نهاية عام 2015 إصدار قانون المصارف الإسلامية (43) لسنة 2015 وفي منتصف عام 2016 اتخذ البنك المركزي قراراً بزيادة رؤوس أموال المصارف الأجنبية لتكون (25) مليون دولار بنهاية عام 2016 و (50) مليون دولار بنهاية عام 2017 وفي نهاية عام 2016 أصدر البنك المركزي الضوابط الخاصة بإدارة مخاطر السيولة المتضمنة اعتماد كل من نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وتكون المصارف ملزمة بالإيفاء بالحدود الدنيا لكلا النسبتين، كما تم إقرار نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة 2016 الذي أعطى للبنك المركزي الصلاحية بمنح إجازات ممارسة ضمان الودائع المصرفية، وإصدار قرار خاص بشركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية حول خطابات الضمان بإن تكون (25%) من رؤوس أموال الشركات على أن تزداد سنوياً بنسبة

(25%) حتى تصل الى (100%) بعد أربع سنوات، وحرصاً من البنك المركزي في تعزيز ثقة الجمهور بالنظام المصرفي وحمايتهم قام بإصدار ضوابط التوعية المصرفية وحماية الجمهور والذي يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والشمول المالي في الوقت نفسه، أما فيما يخص تطورات الأنظمة المصرفية والمالية فقد تم العمل فعلياً خلال عام 2016 بنظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) في عدد من المصارف والشركات المالية، كما تم إدراج عملة اليورو في نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) الى جانب باقي العملات (الدينار، الدولار) لإجراء التحويلات المالية بين المصارف المشاركة.

وعلى صعيد تعزيز الشمول المالي وزيادة دوره التنموي، قام البنك المركزي العراقي بتقديم مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برصيد (1) ترليون دينار والمشاريع الكبيرة برصيد (5) ترليون دينار منذ عام 2015 بهدف توفير التمويل الى أكبر شريحة ممكنة من السكان وزيادة التشغيل وبالتالي تقليل الفقر، إذ إن حجم الانتشار المصرفي لم يتغير كثيراً خلال السنوات الماضية، حيث بلغ في عام 2016 (2.81) أي ما يقارب (3) فروع لكل (100) الف نسمة، مما يعني أنّ العراق بحاجة الى زيادة عدد فروع المصارف بغية وصول الخدمات المصرفية الى أكبر عدد ممكن من السكان، إذ يبلغ حالياً مجموع فروع المصارف (1068) فرع، أما مؤشر الكثافة المصرفية فقد بلغ (35.5) الف نسمة للفرع الواحد، وهي نسبة منخفضة ضمن المؤشرات العالمية، كما بلغت أعداد مكائن الصراف الآلي (660) جهاز في عام 2016، فيما بلغ عدد أجهزة دفع رواتب موظفي الدولة والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية (كي كارت) (30000) جهاز خلال المدة (2013 – 2016)، وهذا المؤشر يبين محدودية الوصول الى الخدمات المصرفية، كما إن مؤشر العمق المصرفي بيّن إن إجمالي ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي ارتفع الى (12.1%) عام 2016، بالمقابل ارتفعت نسبة القروض للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي الى (9.2%) في عام 2016، مما يكشف مدى ضعف مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن الاضافات الجديدة التي تعزز تحليل درجة الاستقرار المالي في العراق لعام 2016 هو قياس وتحليل مستوى الشمول المالي في العراق من خلال الاعتماد على مؤشر تجميعي (Aggregated Index)، اذ سجل المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق قيمة منخفضة جداً بلغت (0.10) لعامي 2015 و 2016، وهذا يعود الى انخفاض مؤشر مستوى وصول الخدمات المالية، وكذلك انخفاض عرض الائتمان المصرفي من قبل المؤسسات المصرفية نتيجة الظروف الأمنية والاقتصادية غير المواتية التي يمر بها العراق، وتخوف المصارف من زيادة حالات التعثر المالي للمقترضين، مما يشير الى ضرورة بذل المزيد من الجهود لتعزيز الشمول المالي في العراق.

# الفصل الأول

# تطورات القطاع المالي في العراق

# الفصل الأول
# تطورات القطاع المالي في العراق

يتكون القطاع المالي في العراق من عدد من المؤسسات المالية، أهمها المصارف، سوق العراق للأوراق المالية، شركات التحويل المالي وشركات التأمين، ويستحوذ القطاع المصرفي على الحصة الأكبر من النظام المالي، إذ بلغت نسبة رأس مال الجهاز المصرفي (94%) من إجمالي رؤوس الأموال، في حين بلغت نسبة رأس مال سوق العراق للأوراق المالية (4%) ونسبة رأس مال شركات التأمين (2%)، وكما في الشكل (1).

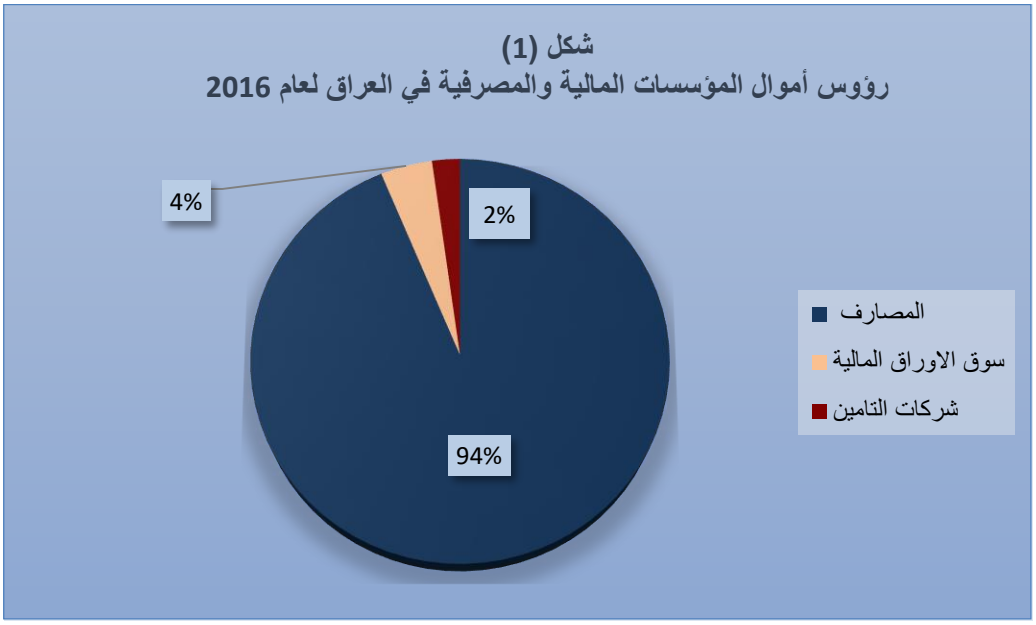


**المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

## أولاً: تطور القطاع المصرفي في العراق:

يتكون الجهاز المصرفي في العراق من (64) مصرفاً حتى عام 2016، منها (7) مصارف حكومية و(57) مصرفاً خاصاً محلياً وأجنبياً، وأن العدد الأكبر من المصارف تجارية وعددها (43) مصرفاً يليها المصارف الإسلامية بواقع (18) مصرفاً، ثم المصارف المتخصصة بواقع (3) مصارف، وكما هي موضحة في الشكل (2).

**الشكل (2)**

**هيكل الجهاز المصرفي العراقي في عام 2016**

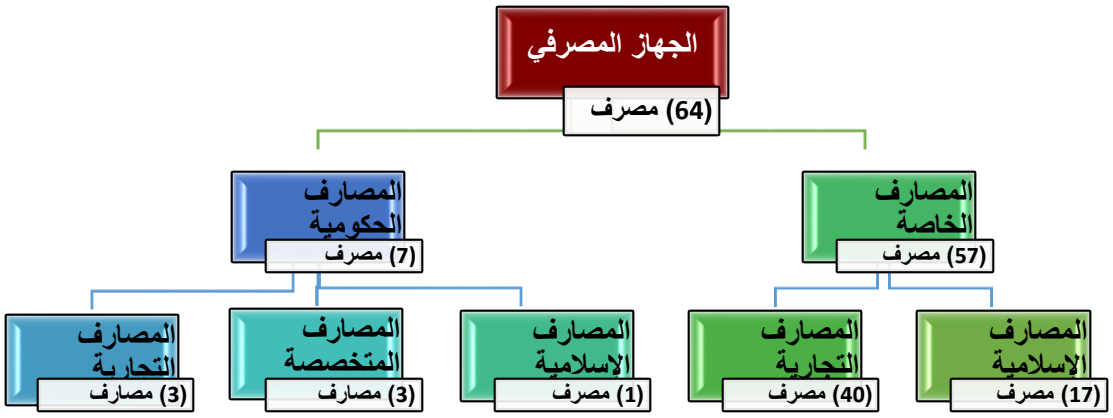


**المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

## 1- موجودات القطاع المصرفي:

انخفض حجم الموجودات لعام 2016 الى (221.2) ترليون دينار بنسبة انخفاض (0.7%) عن عام 2015 والبالغة (222.8) ترليون دينار، وعلى الرغم من أنّ عدد المصارف الحكومية أقل من عدد المصارف الخاصة إلا أن نشاط المصارف الحكومية أكبر بكثير من نشاط المصارف الخاصة، فموجودات إجمالي المصارف تركزت في المصارف الحكومية فهي تحتفظ بما نسبته (89%) من إجمالي الموجودات كما في عام 2016، وتركزت في مصرف الرافدين، مصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة، إذ تحتفظ هذه المصارف بنسبة (48 %، 28 %، 11%) على التوالي من إجمالي موجودات المصارف والباقي من نصيب باقي المصارف الحكومية والمصارف الخاصة المحلية والأجنبية[1].

إن مستوى تركز الموجودات لأكبر خمس مصارف بحسب مؤشر (هيرفندل-هيرشمان) (Herfindahl – Hirschman)[2] بلغ (3200) نقطة، وهذا يشير إلى مستوى تركز مرتفع في الموجودات مما يعني وجود احتكار في الجهاز المصرفي، كما أن هذا التركز ارتفع من (3156) نقطة في عام 2015 إلى (3200) نقطة في عام 2016، كما هو موضح في الشكل (3).

[1] البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية السنوية لعام 2016، دائرة الإحصاء والأبحاث.

[2] تراوح قيمة (هيرفندل – هيرشمان) بين (0 – 10000) فإذا كانت القيمة أقل من (1000) أشار ذلك إلى عدم وجود تركزات وإذا كانت القيمة بين (1000 – 1800) أشار إلى تركزات معتدلة وإذا كانت القيمة أكبر من (1800) أشار إلى مستوى تركزات مرتفعة، ويقاس المؤشر وفقاً للصيغة الآتية: ($HHi=\sum si^2$) إذ أن (si) يمثل الأهمية النسبية (الحصة السوقية) للمتغير.

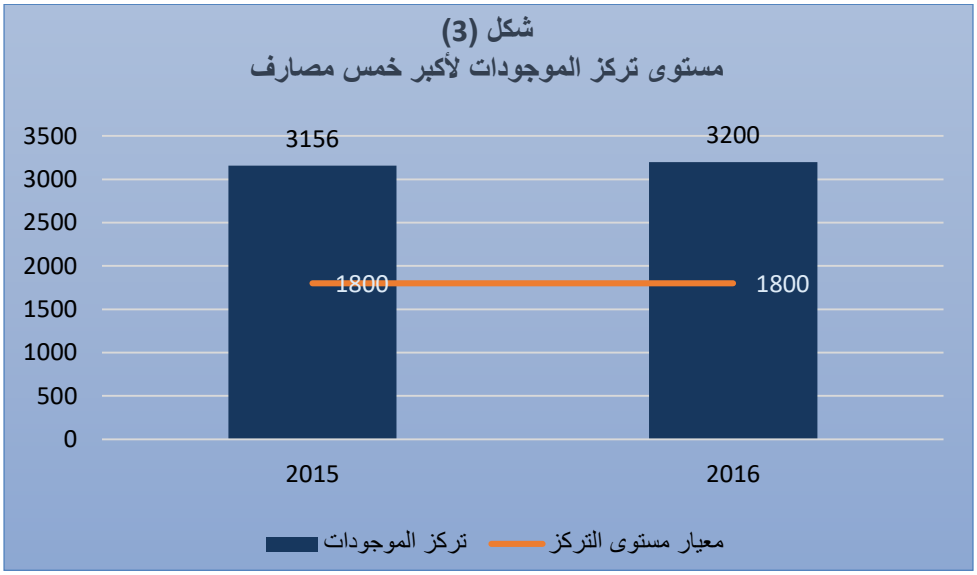


**المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث**

هذا الارتفاع في الحصة السوقية ناجم عن ارتفاع موجودات مصرف الرافدين إلى إجمالي موجودات الجهاز المصرفي، إذ ارتفعت من (47.1%) في عام 2015 إلى (48%) في عام 2016، وهذا يشير إلى استحواذ مصرف الرافدين على الحصة السوقية الأكبر للجهاز المصرفي بما يخص الموجودات إذ بلغت نسبة (HHi) لمصرف الرافدين وحده (2302) نقطة عام 2016، بالتالي فإن أية صدمة يتعرض لها مصرف الرافدين ينعكس سلباً على الجهاز المصرفي في العراق، فإذا تم استبعاد مصرف الرافدين لمعرفة درجة التركزات في إجمالي المصارف لتبين إن تركزات مجموع المصارف تكون ضعيفة وليس لها تأثير واضح على الجهاز المصرفي بحسب مؤشر (هير فندل) فمجموع التركزات للمصارف باستثناء مصرف الرافدين تكون (900.85) نقطة وهذا مستوى منخفض من التركزات يعكس حالة المنافسة بين المصارف.

لكن في المقابل هناك تراجع في نسبة موجودات المصارف الحكومية إلى مجموع الموجودات وارتفاع موجودات المصارف الخاصة أثناء المدة (2010 – 2016) وهو مؤشر جيد يعكس التطور الحاصل في المصارف الخاصة وإن كان متواضعاً، كما في الشكل (4).

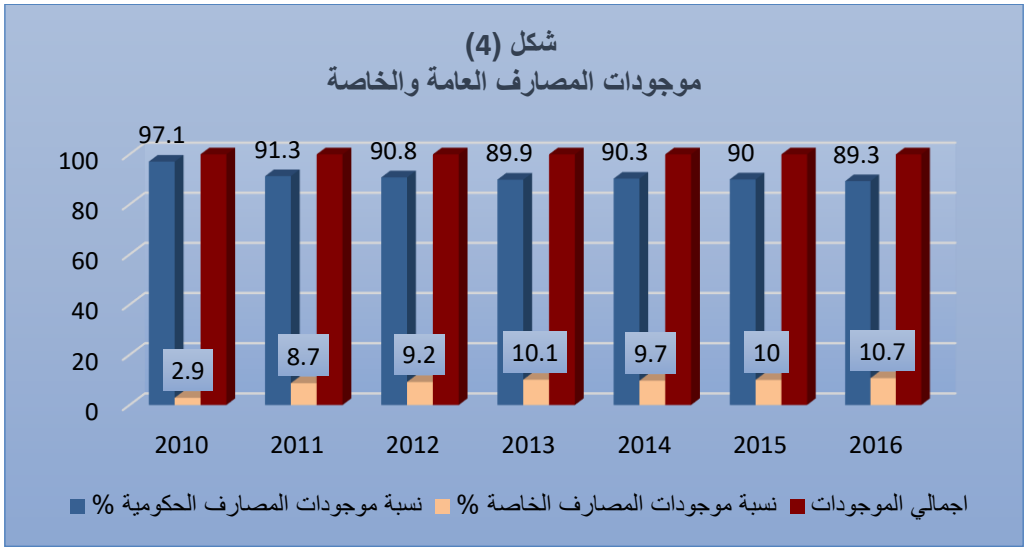


**المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

كانت النسبة الأكبر من موجودات المصارف التجارية هي فقرة الموجودات الأخرى[1]، وهذه الموجودات متنوعة ومختلفة، وانخفضت نسبة هذه الموجودات أيضاً، أما فقرة ديون على القطاع الخاص والقطاعات فقد كانت مستقرة نسبياً أثناء المدة (2012 – 2015) كما مبين في الشكل (5)، وهذا يقع في صالح الاستقرار للجهاز المصرفي، كذلك الحال نفسه فيما يخص فقرة ديون على القطاع العام إذ شهدت نمواً في عام 2015 نتيجة الأزمة المالية التي تعرّض لها العراق بعد عام 2014 ثم تلتها فقرة الموجودات الأجنبية، التي كانت نسبتها متذبذبة تأثراً بأوضاع البلد ولا سيما الأمنية والمالية، فالمدة التي تلت 2014 انخفضت الموجودات الأجنبية بسبب وضع العسر المالي الذي حدث في العراق.

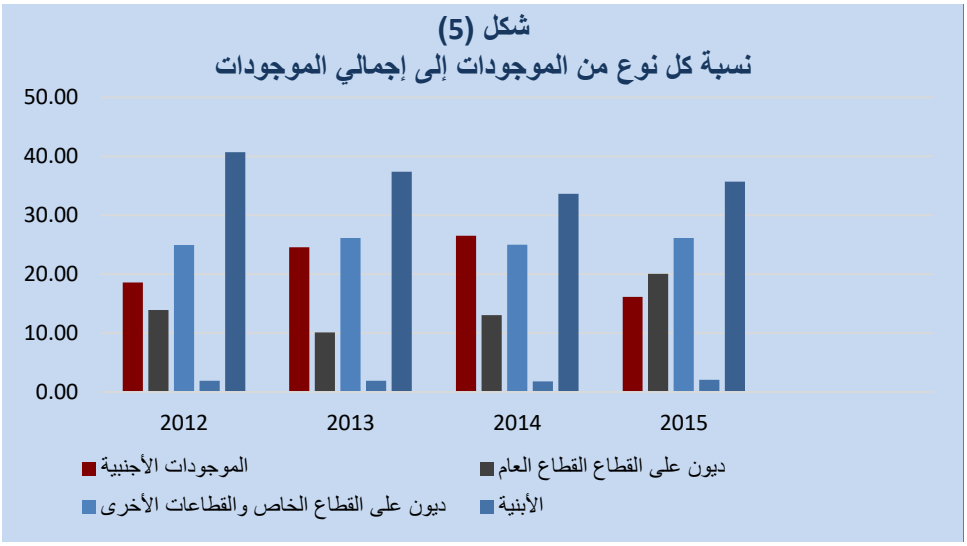


**المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث**

[1] الموجودات الأخرى تشمل الموجودات الثابتة، والموجودات النقدية الأخرى (حساب الطوابع المالية، المسكوكات والمداليات التذكارية غير الذهبية، السلف المستديمة والحوالات الداخلية المبتاعة)، وأسهم واستثمارات أخرى (أوراق مالية يمتلكها المصرف بصفة قانونية) ، الموجودات العائدة للمصرف، تأمينات لدى الغير، ايرادات مستحقة غير مقبوضة، مصاريف مدفوعة مقدماً، تعويض صكوك المسافرين المفقودة وغيرها).

## 2- ودائع القطاع المصرفي:

إن رصيد الودائع لدى القطاع المصرفي انخفض من (64.3) ترليون دينار في عام 2015 إلى (62.4) ترليون دينار في عام 2016 وسبب هذا الانخفاض هو خفض النفقات الحكومية بعد عام 2014 الذي انعكس على انخفاض نسبة الإيداعات الحكومية في المصارف التي تشكّل أكثر من (60%) من مجموع الودائع في المصارف ولاسيما المصارف العامة منها، لتنخفض من (49.4) ترليون دينار في عام 2014 إلى (38) ترليون دينار في عام 2016، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن انخفاض النفقات انعكس على خفض الدخول لدى الأفراد ومن ثمَّ انخفضت ودائع القطاع الخاص من (24.7) ترليون دينار عام 2014 إلى (23.6) ترليون دينار في عام 2015 لكن الودائع الخاصة انتعشت في عام 2016 لتصل إلى (24.4) ترليون دينار لترتفع نسبتها من مجموع الودائع إلى (39%) في عام 2016، ليقل الفارق بين نسبة الودائع الخاصة ونسبة الودائع العامة، كما في الشكل (6):

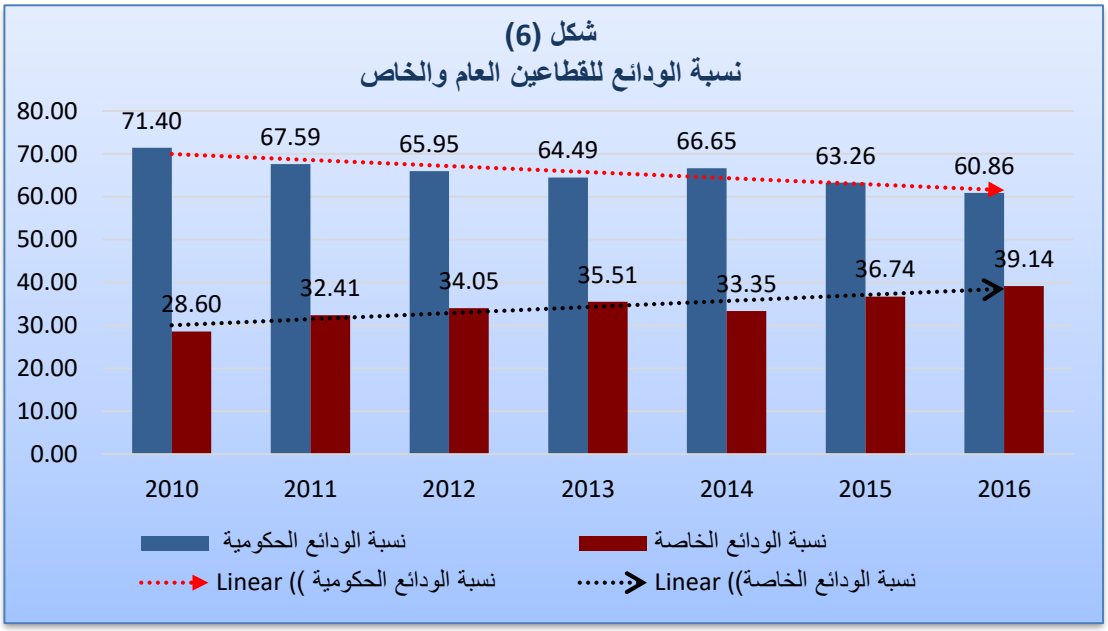


**المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث**

إن تأثير الأزمة المالية عام 2014 في العراق الناتجة عن انخفاض أسعار النفط وزيادة نفقات الحرب على الإرهاب ودعم النازحين والمهجرين كان له تأثير سلبي على معدل نمو الودائع العامة والخاصة فبعد الأزمة كان هناك تدهور في نمو الودائع ولاسيما ودائع القطاع العام التي انخفضت بشكل حاد، في حين كان الانخفاض في نمو ودائع القطاع الخاص معتدلاً، وإن معدل نمو الودائع بلغ أدنى مستوى له في عام 2015، وبعدها أخذ بالنمو في عام 2016 ولاسيما في الودائع الخاصة، كما هو مبين في الشكل (7).

شكل (7)
معدل نمو الودائع للقطاعين العام والخاص للمدة 2010-2016

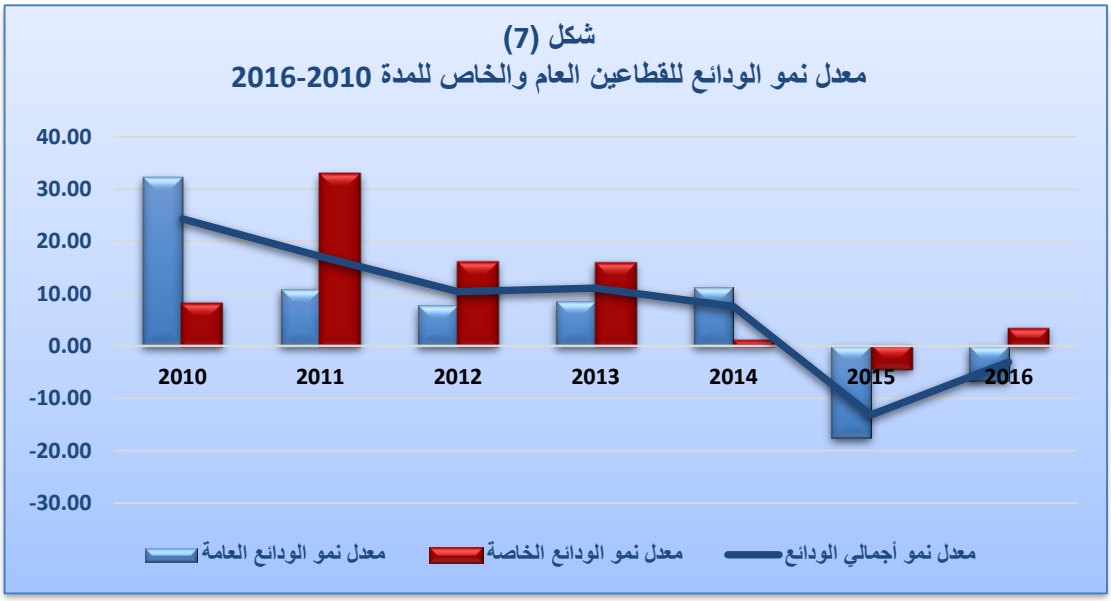


المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث

ومع هذا الارتفاع في الودائع الخاصة ما زال مستوى تركز الودائع الحكومية مرتفعاً بحسب مؤشر (هير فندل–هيرشمان) فعلى الرغم من انخفاض مستوى التركز من (3090) نقطة في عام 2015 إلى (3050) نقطة في عام 2016 إلّا أن المؤشر ما زال مرتفعاً وهذا يعني ارتفاع المخاطر في النظام المصرفي العراقي الناتجة عن احتمالية فشل المصارف الحكومية.

إن الحصة السوقية الأعلى للودائع كانت في مصرف الرافدين الحكومي الذي من دونه لايوجد هناك تركز في ودائع الجهاز المصرفي، إذ بلغت ودائع مصرف الرافدين من مجموع الودائع في عام 2016 ما نسبته (49%) ليصل مستوى التركز فيه إلى (2392) نقطة وهذا مستوى تركز مرتفع ويعكس خطورة تأثير مصرف الرافدين على بقية المصارف ففي حالة تعرض مصرف الرافدين إلى أية ازمة مالية ستنتقل وبسرعة إلى الجهاز المصرفي ككل.

### 3- رأس مال القطاع المصرفي:

ارتفعت رؤس أموال المصارف بنسبة (16%) في عام 2016 لتصل إلى (11.7) ترليون دينار بعد أن كانت (10.1) ترليون دينار في عام 2015، إذ كانت هذه الزيادة في رؤوس أموال المصارف الخاصة التي ارتفعت من (7.9) ترليون دينار عام 2015 إلى (9.5) ترليون دينار عام 2016، نتيجة دخول (8) مصارف خاصة جديدة أثناء عام 2016 منها (7) مصارف إسلامية و مصرف واحد تجاري.

## 4- الأئتمان المصرفي :

### أ- تطور الائتمان المصرفي:

شهد الائتمان النقدي الذي تقدمه المصارف زيادة في عام 2016 مقارنة بالعام 2015، إذ ارتفع من (36,753) مليار دينار عام 2015 إلى (37,164) مليار دينار عام 2016 بمعدل زيادة (1.1%)، ويشير الجدول (1) والشكل (8) إلى أن الائتمان التعهدي المقدم من قبل المصارف التجارية كان أكبر من حجم الائتمان النقدي أثناء المدة (2010 – 2015)، ما يشير إلى اعتماد العراق بشكل كبير على الاستيراد في سد النقص الحاد في الإنتاج المحلي، في حين شهد حجم الائتمان التعهدي تراجعاً لصالح الائتمان النقدي في عام 2016، وهذا يعود إلى انخفاض كبير في الائتمان التعهدي الذي انخفض من (40,533) مليار دينار في عام 2015 إلى (33,270) مليار دينار في عام 2016 نتيجة لانخفاض الاستيرادات من (39,045) مليون دولار عام 2015 إلى (19,575) مليون دولار عام 2016[1]، فغالباً ما يستخدم الائتمان التعهدي لتغطية الاستيرادات وهذا الانخفاض في الاستيرادات انعكس على انخفاض الائتمان التعهدي، واحتل الائتمان التعهدي الحكومي النسبة الأكبر والذي بلغ (61%) من إجمالي الائتمان التعهدي في المصارف وأن النسبة الأكبر من الائتمان التعهدي مقدم من قبل المصارف الحكومية، إذ تحتفظ بما نسبته (76%) من مجموع الائتمان، إذ إن المصرف العراقي للتجارة يستحوذ على الحصة الأكبر من الائتمان التعهدي المقدم، والتي بلغت (67%) من إجمالي الائتمان التعهدي في عام 2016.

**الجدول (1)**

**الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف التجارية للمدة (2010 – 2016)**

**(مليون دينار، نسبة مئوية)**

| السنة | الائتمان النقدي | نسبة التغير % | الأهمية النسبية % | الائتمان التعهدي | نسبة التغير % | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 11,721,535 | 106.00 | 22.75 | 39,790,906 | -13.63 | 77.25 |
| 2011 | 20,344,076 | 73.56 | 34.26 | 39,032,461 | -1.91 | 65.74 |
| 2012 | 28,438,688 | 39.79 | 39.16 | 44,174,190 | 13.17 | 60.84 |
| 2013 | 29,952,012 | 5.32 | 35.82 | 53,667,025 | 21.49 | 64.18 |
| 2014 | 34,123,067 | 13.93 | 40.13 | 50,908,393 | -5.14 | 59.87 |
| 2015 | 36,752,686 | 7.71 | 47.55 | 40,533,154 | -20.38 | 52.45 |
| 2016 | 37,164,036 | 1.16 | 52.77 | 33,281,607 | -17.89 | 47.23 |

**المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

[1] البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم ميزان المدفوعات.

شكل (8)
الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف التجارية للمدة (2010 - 2016)

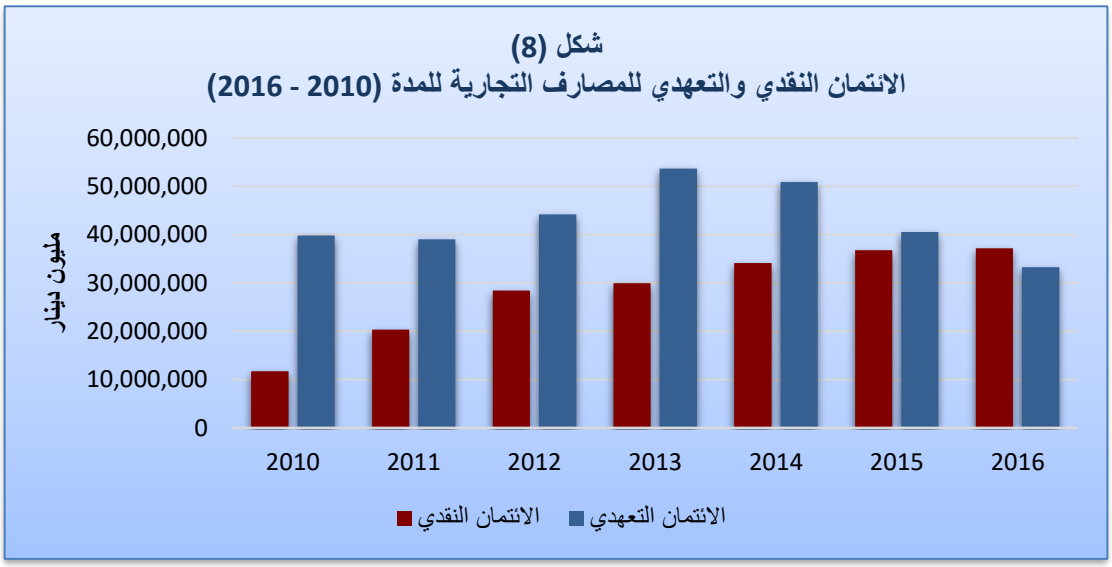


المصدر : بيانات الجدول (1).

## أ) التوزيع القطاعي للائتمان:

إن نصيب القطاع الخاص بات ينخفض من إجمالي الائتمان المصرفي الذي تمنحه المصارف منذ النصف الثاني من عام 2015 كما هو موضح في الجدول (2) والشكل (9)، نتيجة لانخفاض عرض الائتمان للقطاع الخاص بسبب ضعف الاستقرار الأمني الذي مرَّ به العراق أثناء المدة (2014 – 2016) وارتفاع درجة المخاطر النظامية المتمثلة بالمخاطر الأمنية، وإنّ استحواذ القطاع العام على النسبة الأكبر من الائتمان الممنوح بعد عام 2015 هو بسبب زيادة الائتمان الذي تقدمه المصارف الحكومية إلى الحكومة المركزية ومؤسسات القطاع العام، علماً أن المصارف الخاصة لا تمنح ائتماناً للحكومة المركزية أو مؤسسات القطاع العام.

شكل (9)
توزيع الائتمان المصرفي حسب القطاعين العام والخاص

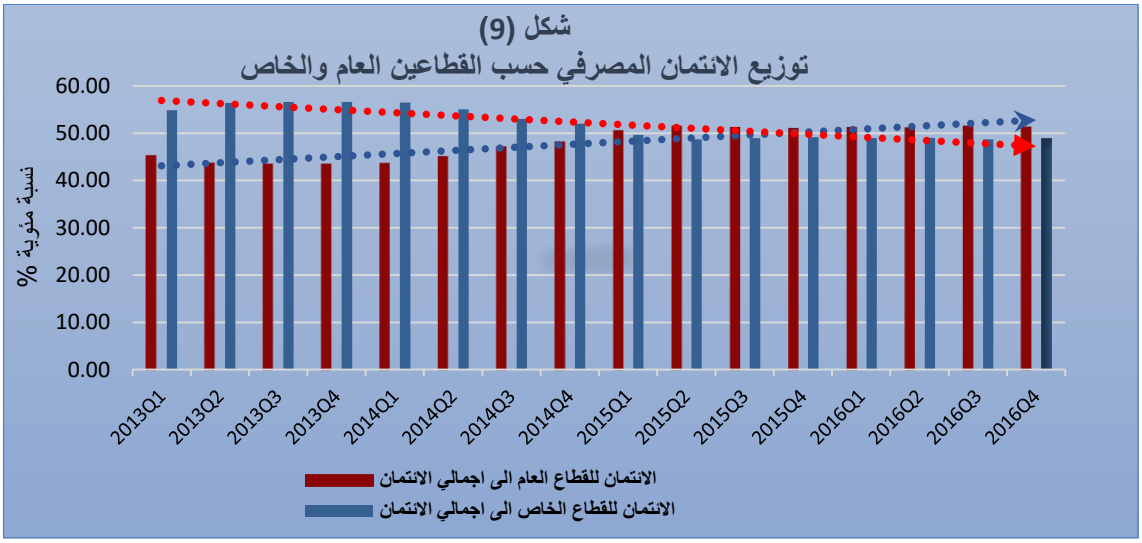


المصدر: بيانات الجدول (2).

**جدول (2)**

**التوزيع القطاعي للائتمان النقدي للمدة (2013 – 2016)**

**(مليون دينار، نسبة مئوية)**

| السنوات | الائتمان النقدي للقطاع الخاص | الائتمان النقدي للقطاع العام | إجمالي الائتمان النقدي | نسبة الائتمان للقطاع العام الى إجمالي الائتمان | نسبة الائتمان للقطاع الخاص الى إجمالي الائتمان |
|---|---|---|---|---|---|
| Q1 2013 | 14,975,635 | 12,327,010 | 27,302,645 | 45.15 | 54.85 |
| Q2 | 16,286,321 | 12,608,438 | 28,894,759 | 43.64 | 56.36 |
| Q3 | 16,470,222 | 12,640,154 | 29,110,376 | 43.42 | 56.58 |
| Q4 | 16,947,533 | 13,004,479 | 29,952,012 | 43.42 | 56.58 |
| Q1 2014 | 17,184,180 | 13,255,408 | 30,439,588 | 43.55 | 56.45 |
| Q2 | 17,973,517 | 14,664,477 | 32,637,994 | 44.93 | 55.07 |
| Q3 | 17,738,572 | 15,743,046 | 33,481,618 | 47.02 | 52.98 |
| Q4 | 17,745,141 | 16,377,926 | 34,123,067 | 48.00 | 52.00 |
| Q1 2015 | 17,537,296 | 17,815,372 | 35,352,668 | 50.39 | 49.61 |
| Q2 | 17,565,727 | 18,540,112 | 36,105,839 | 51.35 | 48.65 |
| Q3 | 17,986,038 | 18,750,212 | 36,736,250 | 51.04 | 48.96 |
| Q4 | 18,070,058 | 18,682,628 | 36,752,686 | 50.83 | 49.17 |
| Q1 2016 | 17,908,212 | 18,667,855 | 36,576,067 | 51.04 | 48.96 |
| Q2 | 17,806,834 | 18,542,112 | 36,348,946 | 51.01 | 48.99 |
| Q3 | 17,770,963 | 18,716,105 | 36,487,068 | 51.30 | 48.70 |
| Q4 | 18,164,883 | 18,999,153 | 37,164,036 | 51.12 | 48.88 |

**المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

من ناحية أخرى احتلّ قطاع خدمات المجتمع النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان الذي تمنحه المصارف على الرغم من انخفاض هذه النسبة من (49.8%) عام 2010 إلى (39%) عام 2016 وكما موضح في الجدول (3) والشكل (10)، وهذا يوضح سيطرة قطاع خدمات المجتمع على الائتمان النقدي الذي تقدمه المصارف، ويليه كل من قطاع التشييد وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق أما القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة وغيرها فقد حصلت على نسب أقل من إجمالي الائتمان الممنوح، وهذا يشير إلى أن المصارف العراقية تعتمد كثيراً على منح القروض التجارية والبناء والتشييد نظراً إلى الضمانات (Collateral) التي تستطيع هذه القطاعات توفيرها مقارنة بالقطاعات الأخرى.

جدول (3)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي بحسب نوع القطاع للمدة (2010 – 2016)

(نسبة مئوية)

| السنة | الزراعة والصيد | التعدين | الصناعة التحويلية | الماء والكهرباء والغاز | التجارة والمطاعم والفنادق | النقل والتخزين والمواصلات | التمويل والتأمين | خدمات المجتمع | العالم الخارجي | التشييد والبناء |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 4.90 | 0.00 | 4.60 | 0.30 | 18.40 | 1.70 | 1.80 | 49.80 | 0.10 | 18.50 |
| 2011 | 6.40 | 0.00 | 12.30 | 0.40 | 17.00 | 4.40 | 0.60 | 38.20 | 0.00 | 20.70 |
| 2012 | 6.00 | 0.00 | 5.20 | 0.60 | 20.40 | 6.60 | 0.80 | 37.60 | 0.50 | 22.40 |
| 2013 | 6.00 | 0.00 | 5.50 | 0.40 | 16.20 | 8.10 | 2.30 | 34.90 | 0.70 | 25.90 |
| 2014 | 5.70 | 0.10 | 5.80 | 2.80 | 14.30 | 6.30 | 3.10 | 35.80 | 0.10 | 26.00 |
| 2015 | 5.50 | 0.00 | 6.50 | 2.20 | 14.20 | 5.90 | 3.60 | 38.90 | 0.10 | 22.80 |
| 2016 | 05.7 | 0.00 | 5.00 | 03.9 | 015.2 | 507. | 302. | 39.02 | 100. | 21.30 |

المصدر : البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث.

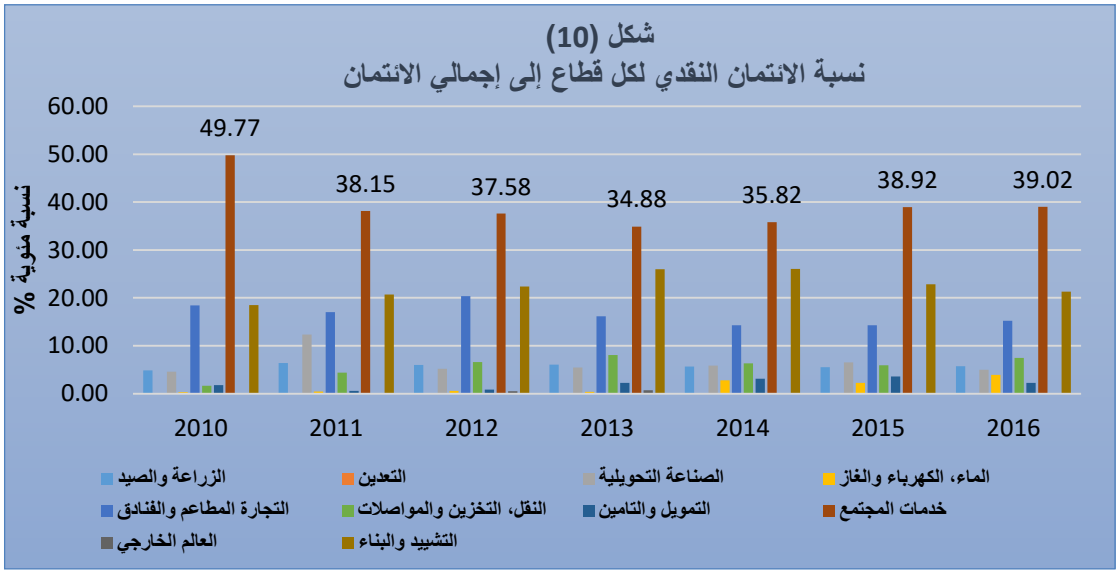


المصدر : بيانات الجدول (3).

## ج) تركزات الائتمان المصرفي:

تسيطر المصارف الحكومية على النسبة الكبرى من الائتمان الذي يقدمه القطاع المصرفي، فقد بلغت نسبة الائتمان المقدم من المصارف الحكومية (80%) من إجمالي الائتمان النقدي لتكون الحصة السوقية مرتفعة في المصارف الحكومية، إذ إنّ مستوى (التركز)[1] للائتمان في المصارف الخمسة الأولى كان مرتفعاً أثناء المدة (2010–2016) وجميع هذه المصارف حكومية، لكن على الرغم من استمرار التركز في الائتمان النقدي إلا إنه شهد انخفاضاً بعد عام

[1] إن مستوى التركزات تم قياسه استناداً إلى مؤشر (هيرفندل – هيرشمان) المذكور سابقاً.

2012 وهذا مؤشر جيد يزيد من المنافسة بين المصارف ويدعم مستوى الاستقرار المالي في العراق، وكما في الشكل (11).

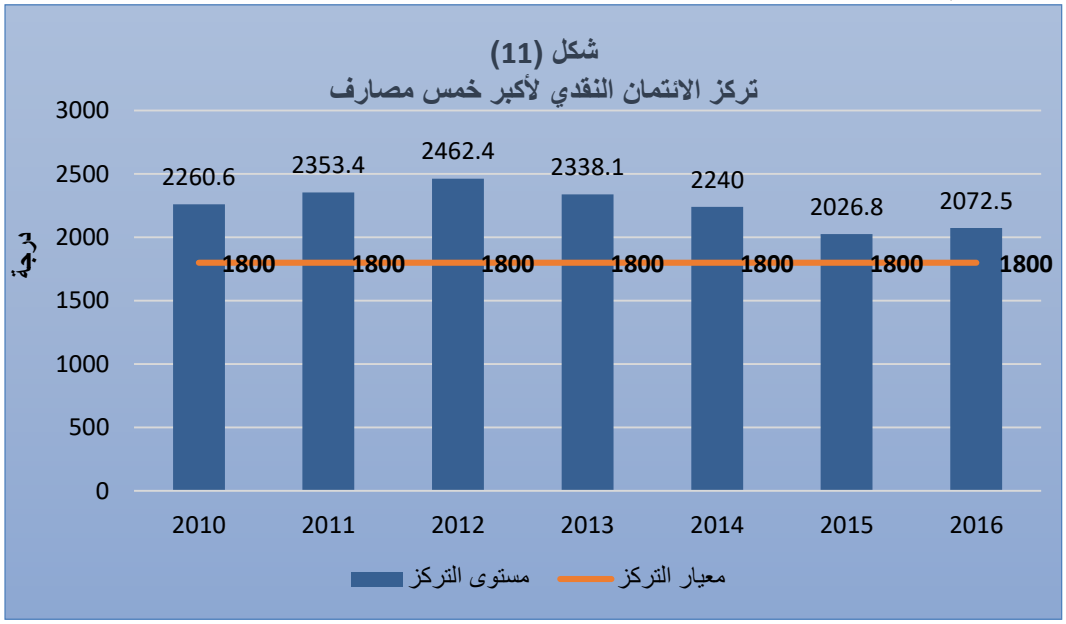


المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث.

يعود السبب في تراجع تركز الائتمان النقدي في هذه المصارف الخمسة إلى انخفاض تركز الائتمان النقدي في مصرف الرافدين كما هو موضح في الشكل (12) الذي يعد الأول في هذه المصارف إذ انخفضت نسبة مساهمته من الائتمان النقدي إلى (38%) في عام 2016 بعد أن كان يشكّل ما نسبته (49%) في عام 2012، وأن انخفاض تركز الائتمان في مصرف الرافدين يعدّ مؤشراً جيداً لأن ذلك يقلل من المخاطر التي يتعرض لها المصرف نفسه والجهاز المصرفي ككل.

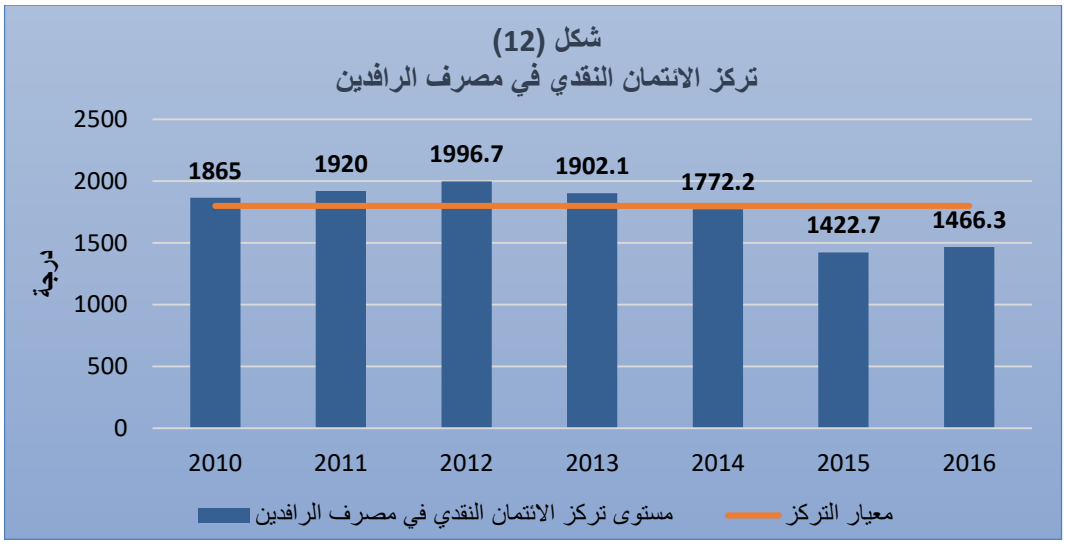


المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث.

أما التركز القطاعي للائتمان فكان مرتفعاً أيضاً على الرغم من أن هذا التركز تراجع بعد عام 2010 إذ استقر عند الدرجة (2436 – 2287) بعد عام 2010، وهذا يشير إلى وجود تركز ائتماني مرتفع وكما في الشكل (13)، إن سبب ارتفاع التركز الائتماني للقطاعات هو وجود احتكار للائتمان النقدي من قبل قطاع خدمات المجتمع، فبلغت نسبة الائتمان النقدي من إجمالي الائتمان لقطاع خدمات المجتمع عام 2010 ما نسبته (50%) ثم انخفضت النسبة لتصل إلى (35%) في عام 2013 بعدها ارتفعت هذه النسبة بشكل تدريجي حتى بلغت (39%) في عام 2016 وهذا يعكس سيطرة قطاع خدمات المجتمع على الائتمان النقدي، لذلك فإن أي تغير يحدث في هذا القطاع ينعكس أثره على الائتمان النقدي وذلك يعكس المخاطر على الجهاز المصرفي المتحققة من سيطرة قطاع خدمات المجتمع على الائتمان النقدي في الجهاز المصرفي في العراق.

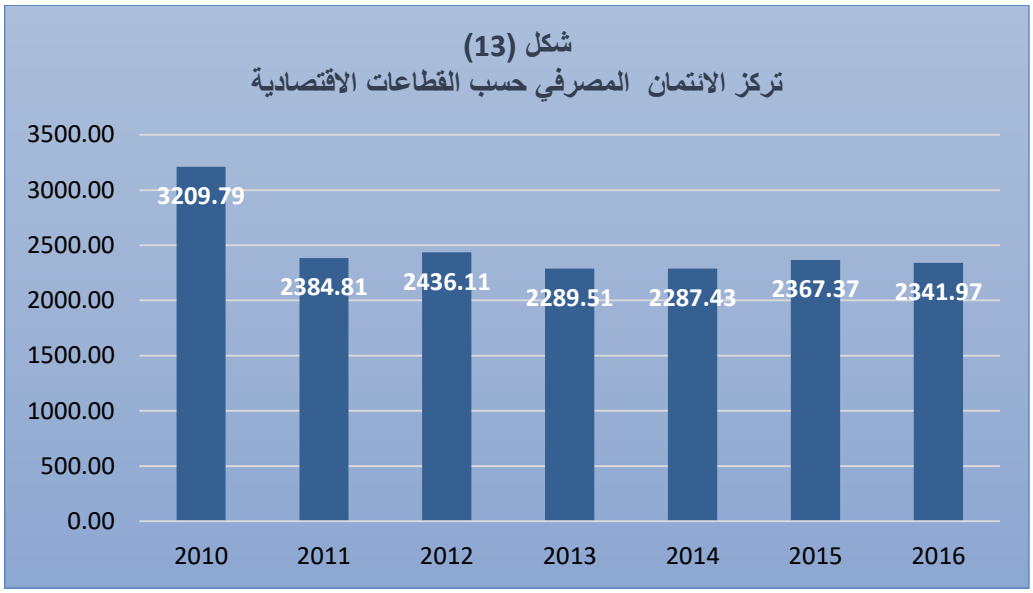


المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث.

### د) تحليل فجوة الائتمان Credit Gap:

أهتمت لجنة بازل للإشراف المصرفي Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) بتحليل فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي لقياس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن انخفاض هذه النسبة ينعكس في انخفاض تراكم المخاطر على نطاق النظام المصرفي Build-up of System-Wide Risks، والعكس صحيح.

ولغرض بناء احتياطيات إضافية معاكسة Countercyclical Buffers للدورات المالية Financial Cycle اقترحت لجنة (BCBS) أسلوباً لقياس تلك الدورات بواسطة استعمال

الفجوات Gap، إذ إن الفجوة الموجبة تشير إلى تسارع نمو النسبة عبر اتجاهها التاريخي، مشيراً إلى ضرورة بناء مصدات Buffers (من رأس المال الاحتياطي) لحماية النظام المصرفي من المخاطر المحتملة، فإذا زادت قيمة الفجوة عن قيمة الحد الأعلى وهي (10)[1] فإن هذا يشير إلى وجود مخاطر من زيادة منح الائتمان بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتطلب بناء مقدار أكبر من احتياطيات رأس المال الإضافي لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها النظام المالي لكي يبقى قادراً على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية.

إن نسبة العمق المصرفي[2] ما تزال منخفضة في العراق سواء كانت مقاسة مع الناتج المحلي الإجمالي مع النفط أم من دونه أثناء المدة (2010 – 2016)، وهي منخفضة أيضاً مقارنة مع عدد من الدول العربية كما في عام 2015 والمبينة في الشكل (14)، على الرغم من إن انخفاض هذه النسبة يعد مؤشراً سلبياً على مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الحقيقي، إلا أن الإيجابية الوحيدة الناتجة عنها هو تأثيرها على انخفاض حجم المخاطر المتحققة من احتمالية تسارع معدل نمو الائتمان المصرفي في العراق.

**شكل (14)**

**نسبة الائتمان للقطاع الخاص إلى GDP لعدد من الدول العربية في عام 2015**

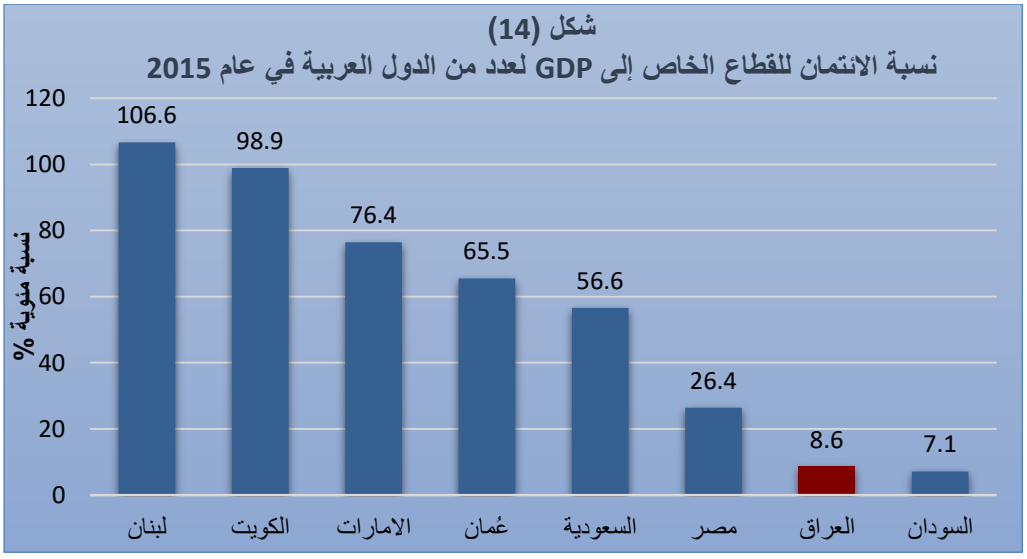


**المصدر : – البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

**– البنك الدولي، بيانات القطاع المالي:** http://data.worldbank.org/topic/financial-sector

تم استعمال طريقة Hodrick – Prescont (HP) Filter التي اقترحتها لجنة (BCBS) في حساب فجوة الائتمان[3] إلى الناتج المحلي الإجمالي Credit to GDP Gap في العراق،

[1] Bank for International Settlements, **Guidance for National Authorities Operating the Countercyclical Capital Buffer**, December 2010, p13.

[2] **العمق المصرفي** = $\frac{\text{الائتمان للقطاع الخاص}}{GDP}$

[3] يشمل الائتمان المقدم للقطاع الخاص فقط.

والنتائج الموضحة في الشكل (15) تشير إلى أن هذه الفجوة تقع دون الحد الأدنى وهي أقل من الواحد سواء في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط أم من دون النفط، وهذا يشير إلى أن الائتمان المصرفي يمكن أن يزداد من دون قلق من خلق عدم استقرار في النظام المالي العراقي، مع مراعاة المعايير الأساسية[1] الواجب توافرها عند منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

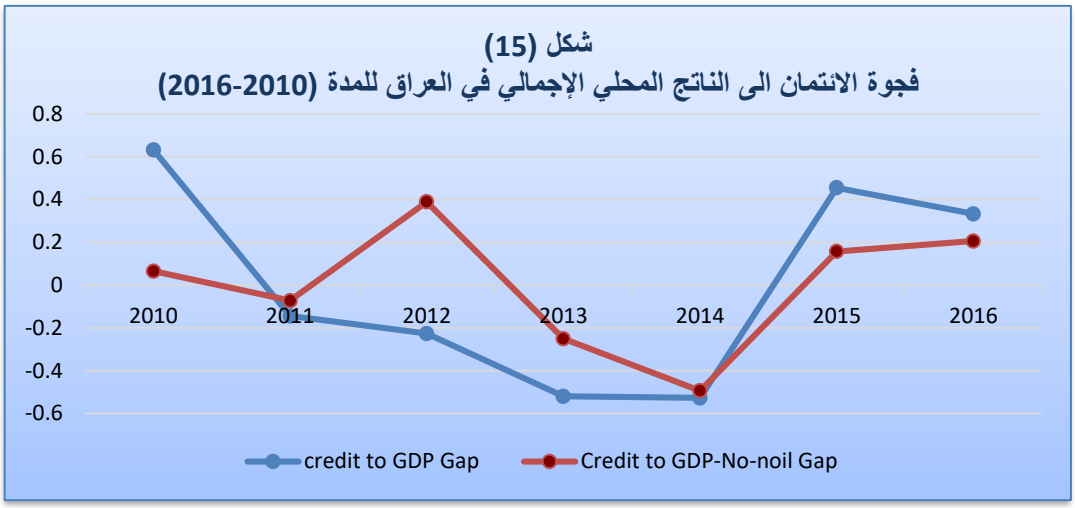


**المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

### هـ) الديون متأخرة التسديد :

أن حجم الديون متأخرة التسديد ارتفع بشكل ملحوظ من (601.2) مليار دينار في الربع الأول من عام 2013 الى (3,346.5) مليار دينار في الربع الأخير من عام 2016، كما أن معدل نمو الديون متأخرة التسديد تباين خلال المدة (2013 – 2016) وكما موضحة في الجدول (4) والشكل (16).

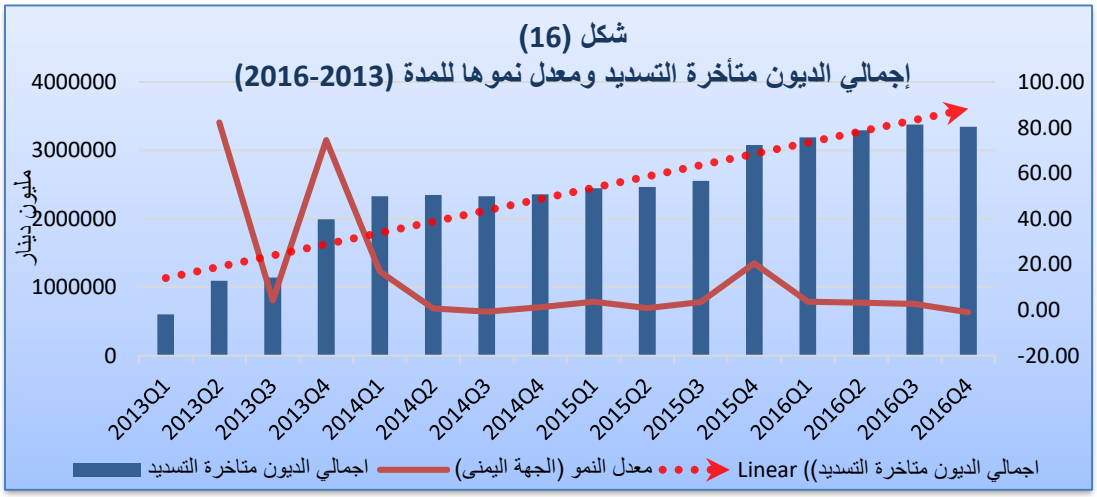


**المصدر: بيانات الجدول (4)**

[1] على سبيل المثال معايير 5Cs التي تتضمن الشخصية Character ، القدرة Capacity، رأس المال Capital، الضمان Collateral، الظروف المحيطة Conditions.

## جدول (4)

### الديون متأخرة التسديد حسب القطاعات للمدة (2013-2016)

(مليون دينار، نسبة مئوية)

| السنوات | الديون متأخرة التسديد على القطاع الخاص | الديون متأخرة التسديد على القطاع العام | إجمالي الديون متاخرة التسديد | معدل نمو إجمالي الديون متأخرة التسديد | نسبة الديون متاخرة التسديد للقطاع العام الى الإجمالي | نسبة الديون متاخرة التسديد للقطاع الخاص الى الإجمالي | نسبة الديون متاخرة التسديد الى إجمالي الائتمان |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | % | % | % | % |
| Q1 2013 | 595,282 | 5,908 | 601,190 | -- | 0.98 | 99.02 | 2.2 |
| Q2 | 1,089,860 | 5,908 | 1,095,768 | 82.27 | 0.54 | 99.46 | 3.79 |
| Q3 | 1,136,202 | 5,908 | 1,142,110 | 4.23 | 0.52 | 99.48 | 3.92 |
| Q4 | 1,988,581 | 5,878 | 1,994,459 | 74.63 | 0.29 | 99.71 | 6.66 |
| Q1 2014 | 2,327,059 | 5,879 | 2,332,938 | 16.97 | 0.25 | 99.75 | 7.66 |
| Q2 | 2,342,823 | 5,848 | 2,348,671 | 0.67 | 0.25 | 99.75 | 7.2 |
| Q3 | 2,326,338 | 5,818 | 2,332,156 | -0.7 | 0.25 | 99.75 | 6.97 |
| Q4 | 2,355,345 | 5,788 | 2,361,133 | 1.24 | 0.25 | 99.75 | 6.92 |
| Q1 2015 | 2,439,861 | 6,153 | 2,446,014 | 3.59 | 0.25 | 99.75 | 6.92 |
| Q2 | 2,461,823 | 6,123 | 2,467,946 | 0.9 | 0.25 | 99.75 | 6.84 |
| Q3 | 2,548,817 | 6,092 | 2,554,909 | 3.52 | 0.24 | 99.76 | 6.95 |
| Q4 | 3,073,596 | 6,057 | 3,079,653 | 20.54 | 0.2 | 99.8 | 8.38 |
| Q1 2016 | 3,186,114 | 6057 | 3,192,171 | 3.65 | 0.19 | 99.81 | 8.73 |
| Q2 | 3,287,776 | 5997 | 3,293,773 | 3.18 | 0.18 | 99.82 | 9.06 |
| Q3 | 3,375,745 | 5996 | 3,381,741 | 2.67 | 0.18 | 99.82 | 9.27 |
| Q4 | 3,340,554 | 5936 | 3,346,490 | -1.04 | 0.18 | 99.82 | 9 |

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

كما إن نسبة إجمالي الديون متأخرة التسديد إلى إجمالي الائتمان النقدي في حالة تزايد مستمر أثناء المدة (2013 – 2016) مما يعكس حالة ارتفاع بالمخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي ولاسيما المخاطر الناتجة عن نشاط القطاع الخاص على الرغم من حصوله على نسبة أقل من إجمالي الائتمان (الشكل 17).

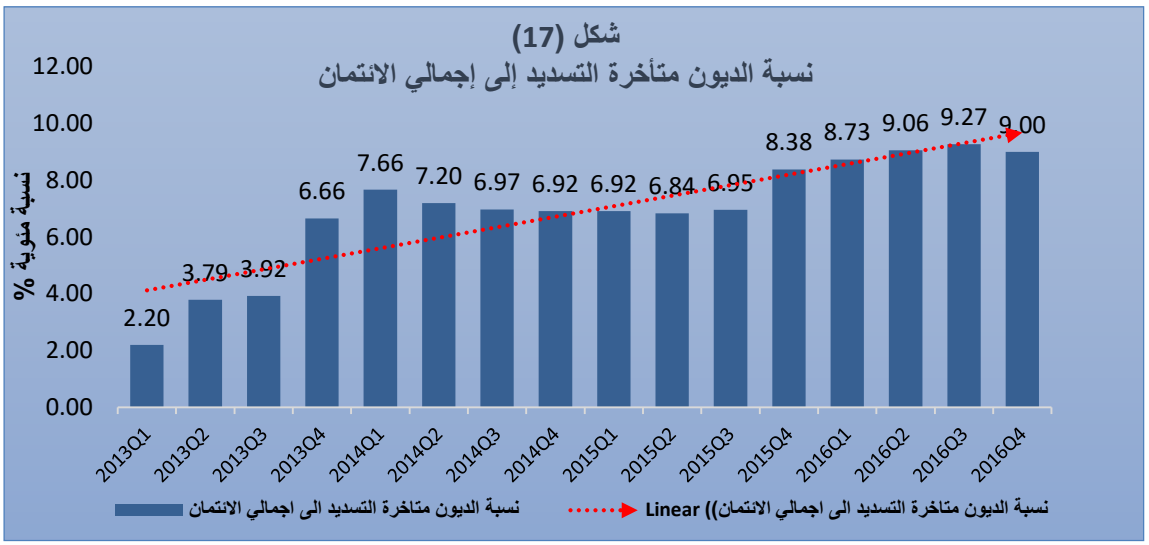


**المصدر: بيانات الجدول (4).**

أما الشكل (18) فيوضح نسبة الديون متأخرة التسديد للقطاعين العام والخاص إلى إجمالي الديون المتأخرة، ويكشف أن القطاع الخاص يستحوذ على النسبة الكبرى من الديون متأخرة التسديد أثناء المدة (2013 – 2016)، وهذا الأمر يتطلب عناية أكثر من قبل السلطات النقدية لموضوع الائتمان المقدم للقطاع الخاص ولاسيما الائتمان الذي تمنحه المصارف الخاصة.

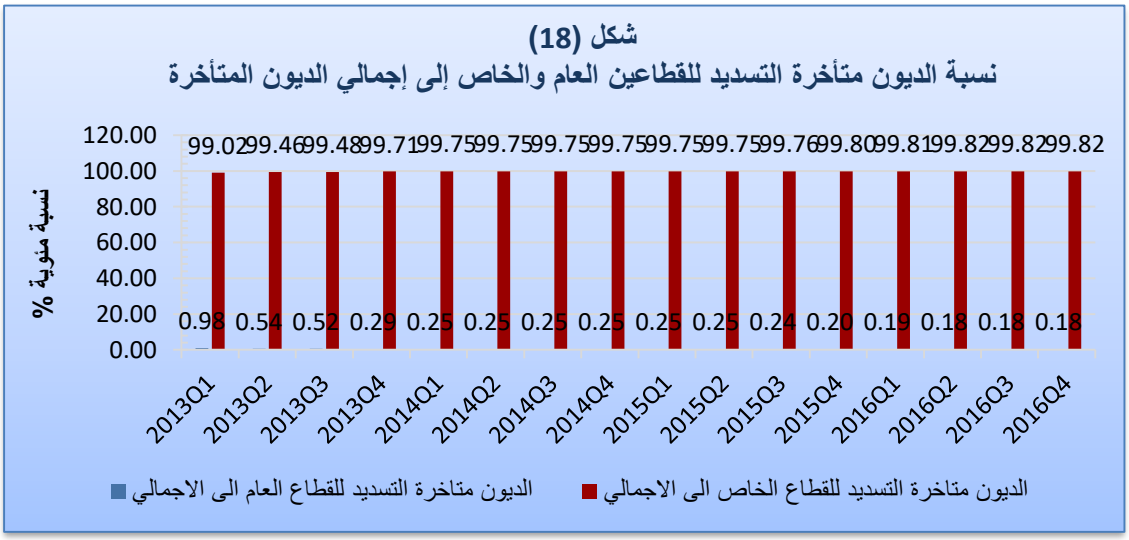


**المصدر: بيانات الجدول (4).**

من ناحية أخرى، فإن نسبة الديون متأخرة التسديد لكل قطاع إلى إجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع أظهرت ارتفاع نسبتها في بعض القطاعات وانخفاضها في البعض الآخر، إذ يكشف الجدول (5) والشكل (19) أن قطاع التمويل يعد الأكثر مخاطرة يليه قطاعي الصناعة والتجارة، أما قطاع التشييد والبناء فإنه من القطاعات الأقل مخاطرة بسبب الضمانات المطلوبة مقابل منح قروض الإسكان المتمثلة بضمانة المنزل أو العقار على اختلاف أنواعه فضلاً عن أن أسعار العقارات لم تنخفض كثيراً أثناء المدة (2010– 2016)، أما قطاع خدمات المجتمع فعلى الرغم من استحواذه على النسبة الكبرى من الائتمان النقدي إلا أنه منخفض المخاطر، أما النسبة المرتفعة التي إحتلها قطاع التعدين في عام 2015 والبالغة (98.38%) فهي ناتجة عن قرض من مصرف بغداد الأهلي بمبلغ (362) مليون دينار ولم يُسدَّد في السنة نفسها وتعد من المخاطر غير النظامية الخاصة بالمصرف المذكور[1].

**جدول (5)**

**نسب الديون متأخرة التسديد حسب كل قطاع للمدة (2010 – 2016)**

**(نسبة مئوية)**

| السنوات | الزراعة | التعدين | الصناعة | الماء | التجارة | النقل | التمويل | خدمات المجتمع | العالم الخارجي | التشييد والبناء |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 3.7 | 0 | 4.1 | 3.4 | 6.7 | 4.9 | 12.1 | 0.7 | 15.1 | 0.5 |
| 2011 | 1.6 | 0 | 0.9 | 22.1 | 7.2 | 2 | 13.9 | 0.6 | 0.9 | 1.5 |
| 2012 | 1.4 | 0 | 1.9 | 11.8 | 4.6 | 1 | 7.4 | 0.6 | 0.2 | 1 |
| 2013 | 1.7 | 99.8 | 2.8 | 18 | 23.5 | 0.9 | 78.9 | 1.1 | 1.2 | 1.1 |
| 2014 | 5.2 | 99.9 | 34.2 | 7.4 | 11.5 | 1.1 | 54.2 | 1.3 | 2.6 | 1.8 |
| 2015 | 7.7 | 98.3 | 24.4 | 3.3 | 17.8 | 10.5 | 52.1 | 1.91 | 3.3 | 2.2 |
| 2016 | 7.5 | 0 | 12.2 | 33.2 | 20.4 | 3.1 | 88.1 | 2.2 | 25.3 | 2.1 |

**المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

[1] البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية لعام 2015، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص33.

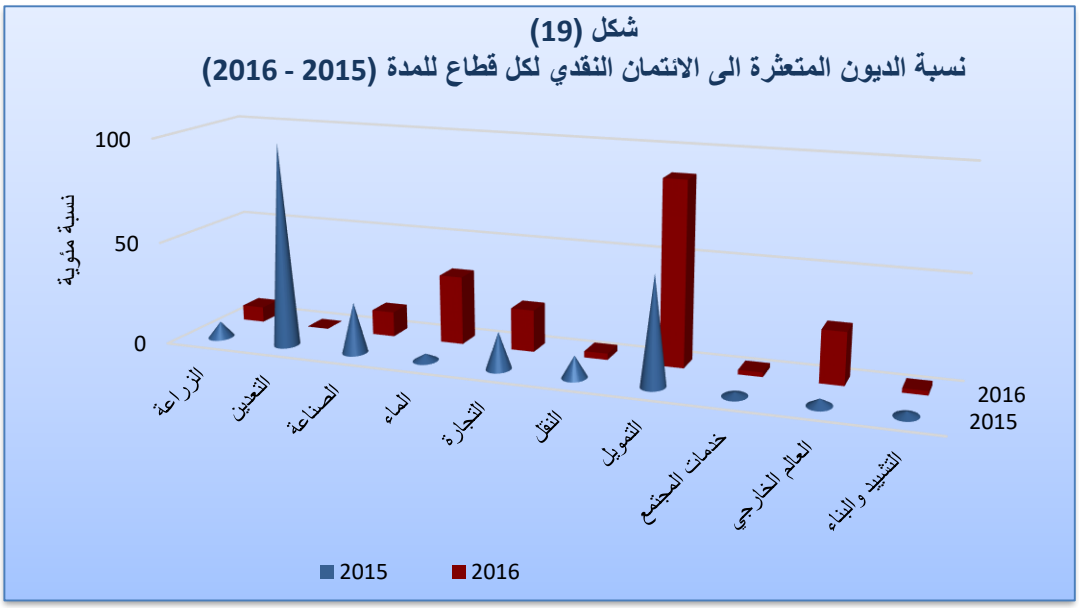


**المصدر: بيانات الجدول (2).**

## ثانياً: سوق العراق للأوراق المالية:

تشير البيانات والإحصاءات الواردة في تقرير سوق العراق للأوراق المالية إلى أن السوق قد اتصف بحال من التذبذب والتباين في أداء مؤشراتها السنوية، إذ أغلق مؤشر السوق (ISX60) **(وهو مؤشر يعتمد بالدرجة الأساس على اختيار (60) شركة محققة أعلى معدل دوران للأسهم للشركات المشاركة)** في آخر جلسات تعاملاته لعام 2016 عند (649.48) نقطة منخفضاً بنسبة (11.1%) عن مستواه في آخر جلسة له لعام 2015 البالغ (730.56) نقطة وذلك نتيجة تراجع في عدد الأسهم المتداولة والتي تشكل أعلى معدل للدوران، وأن لتراجع أسعار النفط عالمياً تأثيراً سلبياً كبيراً على الاقتصاد العراقي المعتمد كلياً على إنتاج وتصدير النفط الخام مما فرض أعباء اقتصادية ضخمة وتحديات مالية جمة على كاهل الاقتصاد العراقي وميزانيته الاتحادية المثقلة بالعجز مما انعكس على تدهور القطاعات كافة في البلد ومن ثمَّ على تداولات هذه القطاعات، وأن لقيام بعض الشركات بزيادة رؤوس أموالها واستجابة عدد من المصارف إلى قرار البنك المركزي بشأن زيادة رؤوس أموالها ليصبح (250) مليار دينار أثّر في ذلك الانخفاض، بالمقابل ارتفعت مؤشرات (القيمة السوقية، حجم التداول، عدد الأسهم المتداولة وعدد الجلسات) بنسب (1% ، 4.2% ، 67.7% ، 0.4%) على التوالي لعام 2016، إذ إن ارتفاع القيمة السوقية دلالة على ارتفاع العائد على الأسهم الذي يحصل عليه المتعاملون لإن الزيادة في القيمة السوقية إلى أعلى من القيمة الأسمية يعني أن المتعامل يحقق أرباحاً من ذلك الفارق.

كما يعد حجم التداول من المؤشّرات المهمة بالنسبة للمستثمر الاعتيادي والمحلل الفني على حد سواء، لأنه يظهر قوة كلٍّ من طرفي السوق (المشترين، البائعين) وذلك بهدف تحديد اتجاه

السوق للأعلى أم للأسفل، إذ إن التغير في حجم التداولات يمكّننا من معرفة ما إذا كان السهم سيواصل التحرك بنفس إتجاه السعر المرتفع أم بانخفاض النمو فيها أو تراجعها.

### 1- التداول في السوق النظامي :

ارتفع إجمالي عدد الأسهم المتداولة للقطاعات الاقتصادية المشاركة في سوق العراق للأوراق المالية إلى (917,542.4) مليون سهم أثناء عام 2016 مرتفعاً بنسبة (58.3%) عن عام 2015 البالغ (579,640.4) مليون سهم، وإحتل القطاع المصرفي المرتبة الأولى بواقع (864,664.7) مليون سهم مرتفعاً بنسبة (60.3%) عن عام 2015 البالغ (539,459.9) مليون سهم، في حين تراجعت قيمة التداول للقطاعات الاقتصادية كافة أثناء عام 2016 إلى (426,788) مليون دينار منخفضة بنسبة (6.4%) عن قيمتها لعام 2015 البالغة (45,6179.7) مليون دينار، وشكلت قيمة التداول للقطاع المصرفي منها (312,946.1) مليون دينار لعام 2016 التي انخفضت بنسبة (12.1%) عن قيمتها لعام 2015 والبالغة (355,859.7) مليون دينار.

انخفض إجمالي عدد العقود المنفذة أثناء عام 2016 إلى (111,242) عقداً للقطاعات الاقتصادية كافة منخفضاً بنسبة (7.8%) عن عام 2015 البالغ (120,698) عقداً، وقد بلغ عدد عقود القطاع المصرفي (51,048) عقداً متصدراً المرتبة الأولى لعام 2016 عن بقية القطاعات المشاركة ومنخفضاً بنسبة (8.5%) عن عام 2015 والبالغ (55,767) عقدا، وكما هو مبين في الجدول (6).

**جدول (6)**

**عدد الأسهم وقيمة الأسهم المتداولة وعدد العقود والجلسات في السوق النظامي لعامي (2015 - 2016)**

**(مليون دينار ، نسبة مئوية)**

| القطاعات | عدد الأسهم المتداولة (مليون دينار) | | | قيمة التداول (مليون دينار) | | | عدد العقود المنفذة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | (1) 2015 | (2) 2016 | نسبة التغير % | (1) 2015 | (2) 2016 | نسبة التغير % | (1) 2015 | (2) 2016 | نسبة التغير % |
| قطاع المصارف | 539,459.9 | 864,664.7 | 60.3 | 355,859.7 | 312,946.1 | -12.1 | 55,767.0 | 51,048.0 | -8.5 |
| قطاع الاتصالات | 1,236.2 | 2,493.4 | 101.7 | 8,787.4 | 13,783.0 | 56.9 | 5,237.0 | 3,570.0 | -31.8 |
| قطاع التأمين | 1,398.5 | 1,054.1 | -24.6 | 1,317.0 | 436.8 | -66.8 | 1,203.0 | 979.0 | -18.6 |
| قطاع الاستثمار | 399.0 | 52.2 | -86.9 | 342.6 | 24.7 | -92.8 | 39.0 | 23.0 | -41.0 |
| قطاع الخدمات | 8,107.0 | 7,732.1 | -4.6 | 24,802.4 | 16,122.2 | -35.0 | 19,476.0 | 17,949.0 | -7.8 |
| قطاع الصناعة | 26,185.4 | 37,133.3 | 41.8 | 39,760.9 | 55,294.2 | 39.1 | 22,818.0 | 21,378.0 | -6.3 |
| قطاع السياحة والفنادق | 1,522.0 | 3,500.4 | 130.0 | 19,368.2 | 24,727.3 | 27.7 | 9,094.0 | 11,047.0 | 21.5 |
| قطاع الزراعة | 1,332.4 | 912.2 | -31.5 | 5,941.5 | 3,453.7 | -41.9 | 7,064.0 | 5,248.0 | -25.7 |
| المجموع | 579,640.4 | 917,542.4 | 58.3 | 456,179.7 | 426,788.0 | -6.4 | 120,698.0 | 111,242.0 | -7.8 |
| عدد الجلسات | 233 | 234.00 | 0.4 | 233 | 234.00 | 0.4 | 233 | 234 | 0.4 |

**المصدر : التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية**

أما الاستثمار الأجنبي في السوق النظامي فعلى الرغم من انخفاض قيمة تداولات الأجانب في عام 2016 إلّا أنّ صافي الاستثمار الأجنبي ارتفع، فبعد أن كان (-403) مليار سهم في عام 2015 وصل إلى (15) مليار سهم في عام 2016 وكانت النسبة الكبرى لصافي الاستثمار الأجنبي في قطاع المصارف يليه قطاع الصناعة ثم قطاع الإتصالات وكما هو مبين في الجدول (7).

**جدول (7)**

**صافي الاستثمار الأجنبي في السوق النظامي لعام 2016**

| القطاعات | قيمة تداولات الأجانب ( مليون دينار) | | |
|---|---|---|---|
| | شراء الأجانب | بيع الأجانب | صافي الاستثمار الأجنبي |
| قطاع المصارف | 30,097.5 | 22,632.4 | 7,465.1 |
| قطاع الاتصالات | 5,152.1 | 722.6 | 4,429.5 |
| قطاع التأمين | 3.4 | 47.6 | -44.2 |
| قطاع الاستثمار | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| قطاع الخدمات | 2,258.8 | 2,392.2 | -133.4 |
| قطاع الصناعة | 16,048.2 | 11,080.4 | 4,967.8 |
| قطاع السياحة والفنادق | 273.5 | 1,129.4 | -855.9 |
| قطاع الزراعة | 0.9 | 122.0 | -121.1 |
| المجموع | 53,834.4 | 38,126.6 | 15,707.8 |

**المصدر : التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعام 2016.**

### أ) عمق ومرونة السوق النظامي:

يمكن قياس عمق ومرونة Depth and Resilience سوق العراق للأوراق المالية من خلال مؤشر هيو-هيبل (Hui-Heubel HHR)[1]، إذ تشير النتائج إلى أن سوق العراق للأوراق المالية يشهد عمقاً واضحاً في السوقين (النظامي والثانوي)، فقد سجل مؤشر هيو – هيبل (HHR) في السوق النظامي معدلات منخفضة أثناء العام 2016 لتسجل أدنى معدل لها في شهر تموز لتصل إلى (0.077) نتيجة ارتفاع معدل الدوران في تلك المدة، في حين شهد أعلى معدل أثناء عام 2016 ما نسبته (0.294) وهو نتيجة ارتفاع إجمالي عدد الأسهم المتداولة

[1] يمكن من خلال مؤشر هيو – هيبل (HHR) معرفة عمق ومرونة سوق الأسهم، اذ تشير القيم المنخفضة لهذ المؤشر إلى زيادة عمق ومرونة السوق، فيما تشير القيم العالية إلى انخفاض العمق و المرونة في السوق، ويمكن حسابها من خلال المعادلة الآتية:

$$HHR = \frac{\text{Hightest Price} - \text{Lowest Price}/\text{Lowest Price}}{\text{Traded Valume}/\text{Market Capitalization}}$$

للقطاعات الاقتصادية المشاركة في سوق العراق للأوراق المالية، كما كان لارتفاع معدل الدوران الأثر في تحقيق المرونة والعمق.

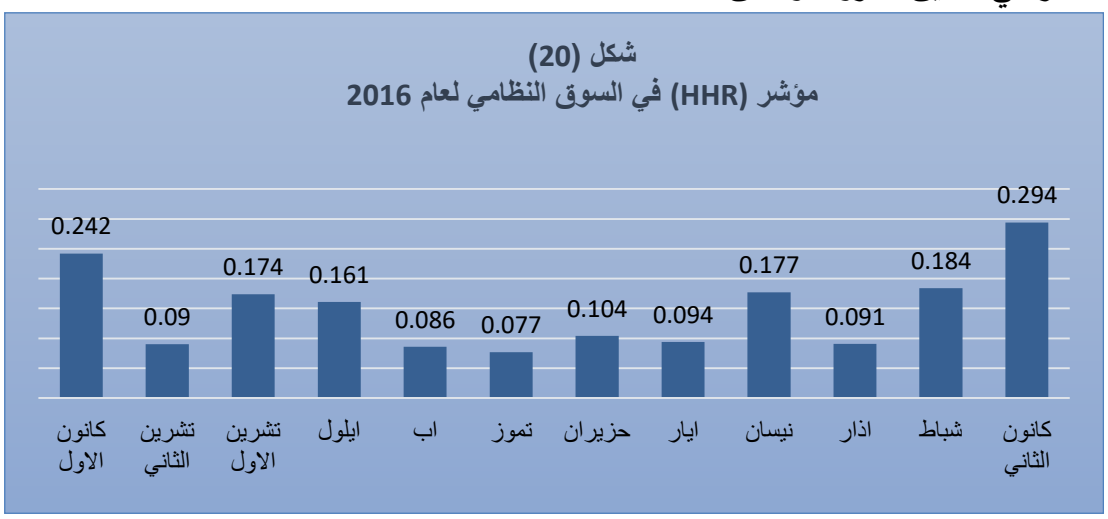


**المصدر: البيانات الشهرية لسوق العراق للاوراق المالية لعام 2016 المنشورة على الموقع: www.isx-iq.net**

## 2- التداول في السوق الثانوي:

ارتفع عدد الأسهم في السوق الثانوي عام 2016 إلى (120,687.4) مليون سهم بعد ما كان (39,086.2) في عام 2015 ونسبة هذا الارتفاع (208.7%)، وكذلك ارتفعت التداولات في عام 2016 إلى (89,168.8) مليون دينار التي كانت قد بلغت (38,932) مليون دينار في عام 2015 وكانت نسبة هذا الارتفاع (129%)، كانت النسبة الأعلى من الارتفاع في قطاع المصارف وقطاع الاستثمار، وكما هو مبين في الجدول (8).

**جدول (8)**

**عدد الأسهم وقيمة التداولات في السوق الثانوي لعامي 2015 - 2016**

| القطاعات | عدد الأسهم المتداولة (مليون دينار) | | | قيمة التداولات (مليون دينار) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 (1) | 2016 (1) | نسبة التغير % | 2015 (1) | 2016 (1) | نسبة التغير % |
| قطاع المصارف | 724.2 | 99,518.90 | 13,641.90 | 540.9 | 69,683.30 | 12,782.80 |
| قطاع التأمين | 720.7 | 286.1 | -60.3 | 524 | 164.2 | -68.7 |
| قطاع الاستثمار | 10.1 | 2726.1 | 26,891.10 | 15.4 | 530.60 | 3,345.50 |
| قطاع التحويل المالي | 37,606.20 | 18,010.80 | -52.1 | 37,622.70 | 18,012.00 | -52.1 |
| قطاع الخدمات | 22.3 | 0 | -100 | 12.1 | 0 | -100 |
| قطاع الصناعة | 2.6 | 0.6 | -76.9 | 216.9 | 38.5 | -82.2 |
| قطاع السياحة والفنادق | 0 | 144.9 | | 0 | 740.2 | |
| المجموع | 39086.1 | 120,687.40 | 208.80 | 38932 | 89,168.80 | 129 |

**المصدر : التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعام 2016.**

وبلغ عدد الأسهم المتداولة المشتراة من قبل غير العراقيين خلال عام 2016 (0.735) مليون سهم بقيمة تداول (0.300) مليون دينار نفذت بموجب (3) عقود تعود إلى (3) شركات متداولة من أصل (27) شركة مدرجة في السوق مقابل (1.800) مليون سهم بقيمة تداول (2.800) مليون دينار خلال عام 2015 أُبرمت صفقاتها عبر (6) عقود تعود إلى (3) شركات متداولة من أصل (22) شركة مدرجة، في حين سجل عدد الأسهم المتداولة المباعة من قبل غير العراقيين خلال عام 2016 (2.33) مليون سهم بقيمة تداول (488) مليون دينار نفذت بموجب (14) عقداً تعود إلى شركة متداولة واحدة من أصل (27) شركة مدرجة، مقابل (0.300) مليون سهم بقيمة تداول (0.120) مليون دينار خلال عام 2015 أبرمت صفقاتها عبر (3) عقود تعود إلى شركة متداولة واحدة من أصل (22) شركة مدرجة في السوق.

### أ- عمق ومرونة السوق الثانوي:

سجّل مؤشر هيو – هيبل (HHR) لقياس عمق ومرونة سوق الأسهم الثانوي تأرجحاً للمدة الشهرية لعام 2016، إذ شهد شهر أيلول ارتفاعاً في معدل المؤشر ليصل إلى (0.23%) ما يعكس ضعف المرونة والعمق في السوق أثناء تلك المدة لأن عدد المتعاملين في السوق هم ثلاث شركات فقط وأن معدل الدوران قد بلغ (0.133%)، في حين شهدت بقية الأشهر انخفاضاً في معدل المؤشر، إذ وصل المؤشر إلى معدلات متدنية وصلت الى (0.0%) في اشهر عديدة وهي نسب تعكس زيادة عمق ومرونة السوق الثانوي في سوق العراق للأوراق المالية في العراق للعام 2016، وكما في الشكل (21).

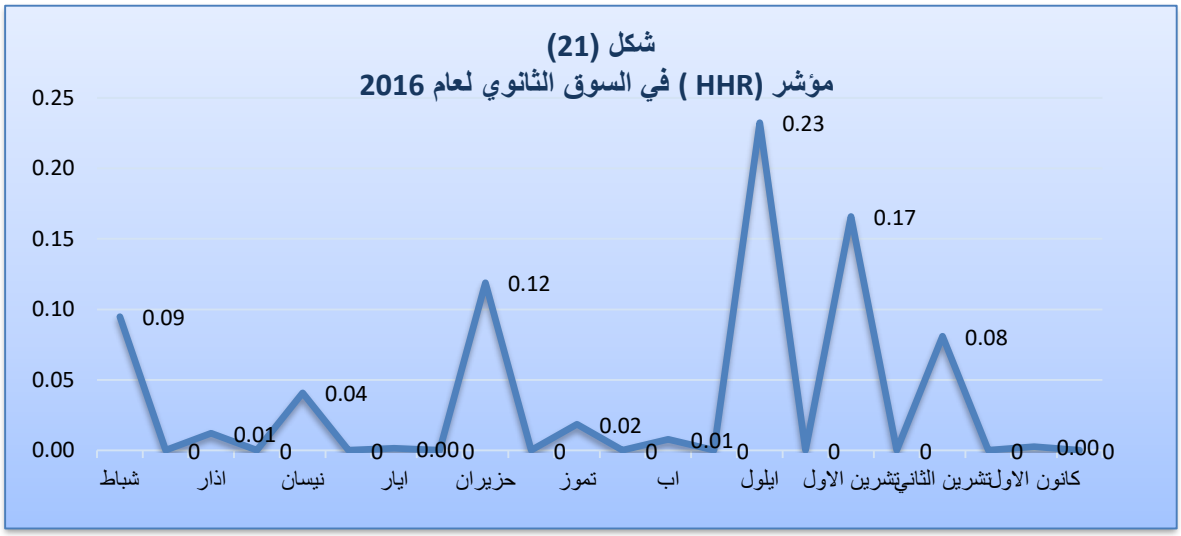


المصدر: البيانات الشهرية لسوق العراق للاوراق المالية المنشورة على الموقع: www.isx-iq.net

## ثالثاً: شركات التأمين

وصل عدد شركات التأمين في العراق (34)[1] شركة منها ثلاث شركات تأمين عامة والباقي شركات تأمين تابعة للقطاع الخاص، وقد بلغ إجمالي موجودات الشركات العامة الثلاث (147,727.7) مليون دينار فكانت نسبة موجودات كل شركة من إجمالي موجودات هذه الشركات متوزعة بشكل متفاوت وكما يوضحه الشكل (22) حيث كانت الحصة السوقية الكبرى بالنسبة لشركة التأمين العراقية العامة تتمثل بالتأمين الجماعي البالغ نسبته (78%) من إجمالي التأمين للشركة، أما بالنسبة لشركة إعادة التأمين العراقية العامة، فكانت الحصة السوقية الكبرى تتمثل بتأمين الحريق بنسبة (63%) من إجمالي التأمين للشركة، أما شركة التأمين الوطنية فلم تتوافر بيانات كافية عنها.

**شكل (22)**

**نسبة موجودات شركات التأمين العامة إلى إجمالي موجوداتها**

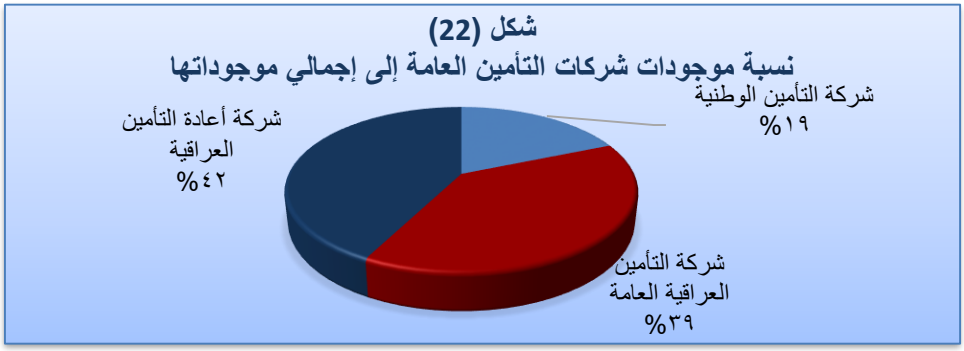


**المصدر : شركة التأمين العراقية العامة /قسم التخطيط والمتابعة، شركة إعادة التأمين العراقية العامة/ قسم الحسابات المالية، شركة التأمين الوطنية / قسم التخطيط والتسويق، 2017.**

أما رؤوس أموال هذه الشركات فقد وصل إلى (32,000) مليون دينار، وكانت نسبة أرباح الشركات العامة إلى إجمالي موجوداتها كالآتي: شركة التأمين الوطنية (67%)، شركة التأمين العراقية العامة (13%)، شركة إعادة التأمين العراقية (2%)، فعلى الرغم من أن شركة إعادة التأمين تبلغ موجوداتها (42%) من مجموع الشركات العامة إلا أنّ نسبة أرباحها منخفضة وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها عدم وجود فروع لهذه الشركة، كما في الجدول (9):

**جدول (9):**

**عدد فروع شركات التأمين العامة في عام 2016**

| شركات التأمين | عدد فروعها |
|---|---|
| 1-شركة التأمين الوطنية | 13 |
| 2- شركة التأمين العراقية العامة | 19 |
| 3-شركة إعادة التأمين العراقية | 0 |

**المصدر : شركة التأمين العراقية العامة /قسم التخطيط والمتابعة ، شركة إعادة التأمين العراقية العامة /قسم الحسابات المالية ، شركة التأمين الوطنية /قسم التخطيط والتسويق، 2017.**

[1] لم تتوافر بيانات كافية عن شركات التأمين الخاصة وعددها (31) شركة.

# الفصل الثاني

# مؤشرات السلامة المالية

## الفصل الثاني: مؤشرات السلامة المالية

### اولاً/ مؤشر نسبة كفاية رأس مال:

أولى البنك المركزي العراقي عناية خاصة لتعزيز المراكز المالية للمصارف عن طريق زيادة رؤوس أموالها، بوصفه خط الدفاع الأول لجعلها أكثر قدرة على تجاوز المخاطر المحتملة، وتعد كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، إذ كلما زاد رأس المال قلّت احتمالية العسر المالي وترتفع تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية، والعكس صحيح، إذ كلما ارتفعت احتمالية إعسار المصرف انخفضت ملاءته المالية، وبحسب لجنة بازل (لجنة الإشراف المصرفي) فإن نسبة الكفاية تعتمد على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الموجودات الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية، بحيث لا يقل حجم رأس المال عن (8%)، وهذه النسبة هي المعيار الذي يحدَّد على أساسه فيما إذا كانت المصارف قادرة على مواجهة المخاطر أو الأزمات التي تتعرض لها، في حين أنّ النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي هي (12%)، ولقياس نسبة كفاية رأس المال سيتم عن طريق معيار أو مؤشر لجنة بازل الثانية Basel II [1]:

بلغت **نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي ككل** (128%) في عام 2016 وهي نسبة مرتفعة تعكس قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي على مجابهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها، وبمقارنة تلك النسبة إلى مثيلتها في عام 2015 البالغة (106 %) يتضح أنها ارتفعت بنسبة (20.8%).

أما فيما يخص **نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية** حسب معيار بازل II فقد بلغت (63%) لعام 2016، إذ يلحظ أنّ نسبة الكفاية تحسنت وارتفعت مقارنة مع عام 2015

---

**[1] ) الفرق بين المؤشرين (بازل I وبازل II) : إن لجنة بازل طورت معيار بازل I إلى ما يعرف اليوم بمعيار بازل II ليواكب المرحلة الجديدة التي يشهدها العالم من ارتفاع ليس في درجات المخاطر المالية فحسب ، بل حتى في المخاطر التشغيلية والائتمإنية أيضاً، ومخاطر السوق والإدارة، إذ يقوم معيار بازل II من خلال استخدام أساليب متقدمة بقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، لتحديد مستويات رأس المال المطلوبة للمصرف.**

- **معادلة احتساب كفاية رأس المال حسب بازل II = (أرباح غير موزعة + احتياطي إلزامي + احتياطي نظامي + احتياطيات أخرى + أسهم المصرف + رأس المال المكتتب + علاوات الإصدار + التخصيصات)/ (الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية) * 100.**
- **معادلة احتساب كفاية رأس المال بحسب بازل I = (أرباح غير موزعة + احتياطي إلزامي + احتياطي نظامي + احتياطيات أخرى + أسهم المصرف + رأس المال المكتتب + علاوات الإصدار) / (الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية) * 100.**

البالغة (46%) بسبب انخفاض الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية، إذ بلغت (25.8) ترليون دينار، في المقابل فإن رأس المال لم يطرأ عليه أي تغيير لعدم زيادة المصارف لرأسمالها وعدم فتح أي مصرف حكومي جديد، وتعكس هذه النسبة المحسوبة كفاية وقدرة مالية جيدة للمصارف الحكومية تساعدها على مواجهة المخاطر المحتملة.

وأنّ **نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاصة** بحسب معيار بازل II سجلت ارتفاعاً، إذ بلغت النسبة (137%) في عام 2016 وهي نسبة مرتفعة جداً سواء إذ ما قوّرنت مع عام 2015 والبالغة (113%) أو النسبة التي تم احتسابها بحسب المصارف الحكومية والمذكورة في أعلاه، ويلحظ وجود فجوة بين نسبة الكفاية بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة لصالح الأخيرة ويعكس هذا الفرق أن اجمالي رأس مال المصارف الخاصة مرتفع قياساً مع المصارف الحكومية، وذلك يعود لعاملين: الأول إنّ عدد المصارف الخاصة مرتفع، إذ يبلغ (56) مصرف في حين أنّ المصارف الحكومية لا تتعدى (7) مصارف حتى عام 2016، أما العامل الثاني فهو ارتفاع رأس مال المصرف الخاص لاستجابته لتوجيهات البنك المركزي بزيادة رأس المال وكحد أدنى (250) مليار دينار، وأسهَمَ ارتفاع موجودات مصارف القطاع الخاص أيضاً باتساع الفجوة ولكن بنسبة أقل من ارتفاع رأس المال للقطاع نفسه، وتعكس هذه النسبة العالية قدرة مصارف القطاع الخاص على مواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها المصارف.

**شكل (23)**
**نسبة كفاية رأس المال بحسب معيار بازل II**

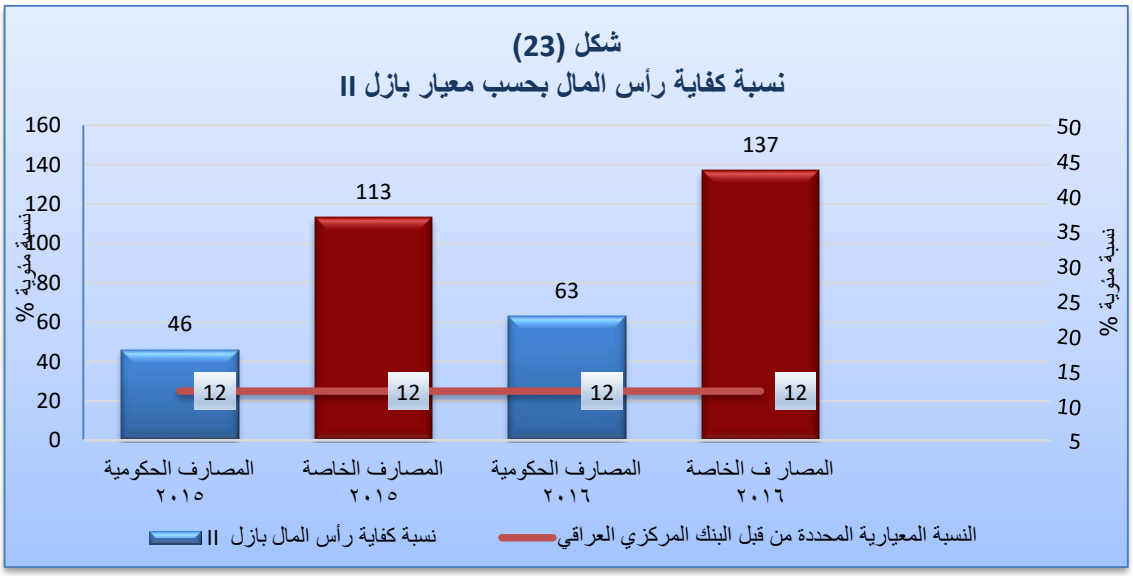


**المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

## ثانياً/ مؤشرات السيولة :

يتمتع الجهاز المصرفي بمناسيب سيولة عالية تفوق المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، إذ إن امتلاك المصرف لمستوى ملائم من السيولة يُبقي التحدي كبيراً أمام إدارة المصارف لأنه يكون أمام مفاضلة بين الربحية والسيولة، ففي حال انخفاض مناسيب السيولة يتعرض المصرف إلى مخاطر مالية كبيرة قد تؤدي إلى فشله (Bankruptcy)، وأنّ السيولة بشكل عام تعبّر عن وجود أصول نقدية في الصندوق أو موجودات قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بسهولة وبكلف منخفضة للإيفاء بالتزامات المصرف، وتقاس نسبة السيولة لدى المصرف على وفق أربعة مؤشرات (الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع، الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، الائتمان النقدي إلى الودائع)، وبمقارنة نسب المؤشرات المحتسبة الى النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (30%) فإن الجهاز المصرفي يمتلك نسبة سيولة عالية تمنحه درعاً ومصداً ضد الأزمات الناتجة عن السحوبات التي قد يتعرض لها، ومن ثمَّ فإن درجة المخاطرة تكون أقل ما يمكن ويستطيع أن يتجنبها عن طريق الأرصدة السائلة المتوافرة لديه وإن كانت تؤثر على هدف الربحية للمصارف، فضلاً عن ذلك فإنَّ المصارف لها القدرة على التوسع في منح الائتمان المصرفي، وفقاً لما يأتي :

### 1- الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الأجل[1] :

سجلت نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل **للجهاز المصرفي ككل** (324.7%) في عام 2016، وهي نسبة مرتفعة جداً تبين متانة مالية كبيرة للمصارف كافة (الحكومية والخاصة) في الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة سحوبات المودعين ولتقديم القروض وتنعكس إيجابياً على الاستقرار المالي، إذ تضمن قدرة المصارف على الإيفاء بالتزاماتها ولاسيما دفع قيمة الودائع عند الطلب، فضلاً عن ضمان قدرتها على تقديم القروض للآخرين، في الوقت نفسه تقوم بتجنيبها اللجوء إلى البنك المركزي من أجل طلب السيولة، إذ سجلت **المصارف الحكومية** نسبة (346.8%) من الموجودات السائلة إلى الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية لعام 2016 مرتفعة بنسبة (2.4%) عن عام 2015 والبالغة (338.6%) نتيجة انخفاض الودائع الجارية إلى (30.8) ترليون دينار في عام 2016 بعد أن سجلت (34.4) ترليون دينار في عام 2015، بالمقابل ارتفاع الموجودات السائلة لعام 2016 إلى (134.3) ترليون دينار مقارنة بعام 2015 والبالغة (130.7) ترليون دينار، في حين بلغت النسبة لدى **المصارف**

[1] المطلوبات قصيرة الأجل تتضمن **(الودائع الجارية والودائع ذات الطبيعة الجارية)**.

**الخاصة** (190.5%) في عام 2016 مرتفعة بنسبة (15.3%) عن النسبة في عام 2015 والبالغة (165.2%) نتيجة انخفاض الودائع ذات الطبيعة الجارية إلى (575.4) مليار دينار عام 2016 بعد أن سجلت (951.2) مليار دينار في عام 2015.

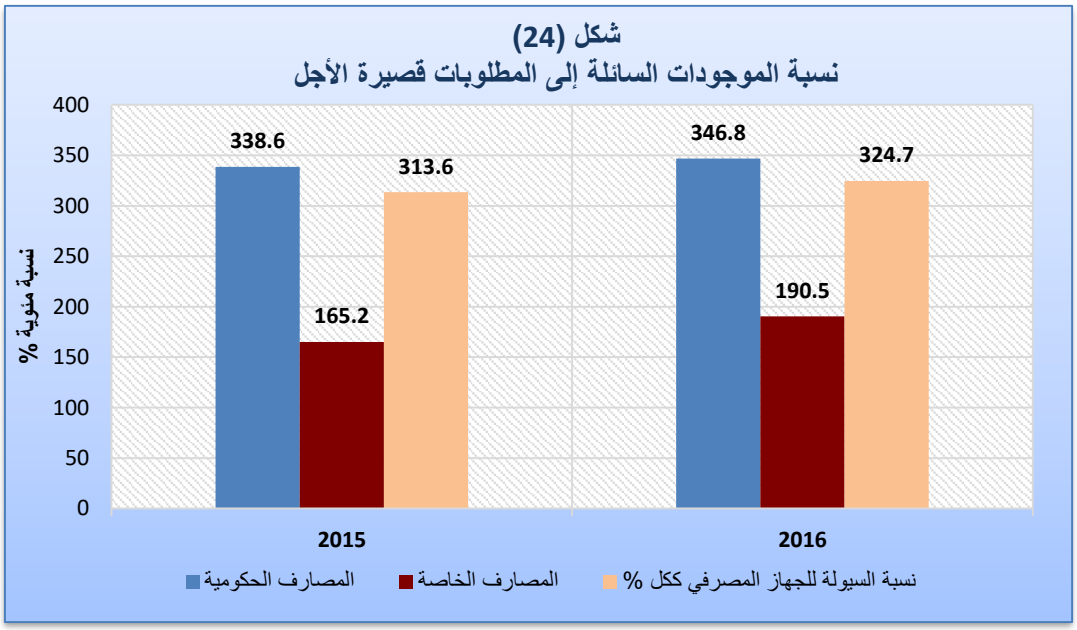


**المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

### 2- الموجودات السائلة / إجمالي الودائع :

يعبّر هذا المؤشر عن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، إذ يشير إلى مقدار ما يحتفظ به المصرف من أصول سائلة تشمل (نقد لدى البنك المركزي فضلاً عن النقد في الصندوق والأرصدة السائلة الأخرى)، وقد سجل الجهاز المصرفي ككل نسبة عالية جداً بلغت (228.6%) في عام 2016، أي إن الجهاز المصرفي من غير المحتمل أن يتعرض لمخاطر السيولة في الأجل القصير، وفيما يخص المصارف الحكومية فقد بلغت هذه النسبة (242.9%) عام 2016 محققة نسبة انخفاض (0.1%) عن عام 2015 والبالغة (243.1%)، أن هذه النسبة المرتفعة تبين قدرة المصارف الحكومية على تأدية التزاماتها المالية في آجالها ولاسيما قصيرة الأجل، إلا أنه ينعكس سلباً على العائد والربحية، إذ إن هدف السيولة سيتعارض مع هدف الربحية وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على المصرف عوائد مالية كبيرة.

أما فيما يخص المصارف الخاصة فإنها سجلت ما نسبته (138.2%) في عام 2016 مرتفعة بنسبة (38.2%) عن عام 2015 والبالغة (120.7.8%)، ويتضح أنّ المصارف الخاصة على الرغم من سيولتها العالية إلا أنها أقل كفاءة في مواجهة التزاماتها المالية قياساً

بالمصارف الحكومية، فضلاً عن توسعات المصارف الحكومية على المستوى المحلي والدولي مما قد يؤدي إلى احتفاظه بهذه الأرصدة لتقوية ثقة المودعين به وتدعيم عمله المصرفي، إلا أن المصارف الخاصة هي الأفضل في عدم الاحتفاظ بنسبة عالية من الرصيد النقدي من النسبة المذكورة مما تعكس توجهاً واضحاً نحو توظيف الأموال القابلة للإقراض (Loanable Funds)، ويلحظ ارتفاع نسبة السيولة بمقدار (14.9%) عام 2016 مقارنة مع عام 2015 نتيجة انخفاض الودائع وارتفاع الموجودات السائلة بمقدار (8.2%).

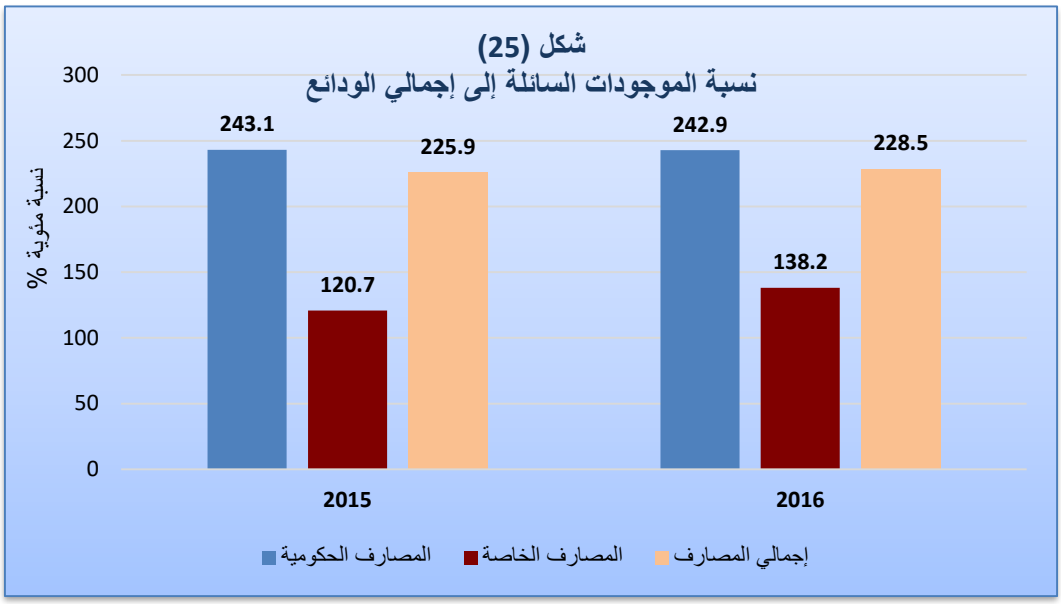


**المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

### 3- الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات :

توضح هذه النسبة مدى احتفاظ المصرف بأصول تامة السيولة لمواجهة سحوبات المودعين وقياسها نسبة إلى إجمالي الموجودات لدى المصرف، يلحظ إنّ نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات لدى **الجهاز المصرفي ككل** سجلت (64.5%) وهي نسبة مرتفعة وفقاً للعرف المصرفي وهذا يعكس الاتجاه التحوطي للجهاز المصرفي في ظل ارتفاع درجة المخاطرة في البلد Country Risk، ولكنها في الوقت نفسه تعد نسبة منخفضة قياساً بالمؤشرين السابقين بسبب حجم الموجودات الكبيرة التي بلغت (221.2) ترليون دينار لعام 2016، وبلغت لدى **المصارف الحكومية** في عام 2016 ما نسبته (66.2%) مقارنة بعام 2015 والبالغة (66.9%) مسجلة نسبة انخفاض بلغت (1%)، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض الأرصدة المدينة خارج العراق، إذ سجلت في عام 2016 (7) ترليون دينار[1] بعد أن كانت في عام 2015 (10.7) ترليون دينار، أما فيما يخص **المصارف الخاصة** فبلغت النسبة (50.3%) في عام

[1] المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

2016 مرتفعة بنسبة (1.6%) مقارنة بعام 2015 والبالغة (49.5%)، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض حوالات الخزينة للحكومة العراقية لدى المصارف الخاصة إلى (594.1) مليار دينار عام 2016 بعد أن سجلت في عام 2015 ما مقداره (1,256.7) مليار دينار، بالمقابل أنّ سندات الحكومة العراقية لدى المصارف الخاصة ارتفعت إلى (90.9) مليار دينار بنسبة ارتفاع (533.9%) عن عام 2015 والبالغة (14.3) مليار دينار.

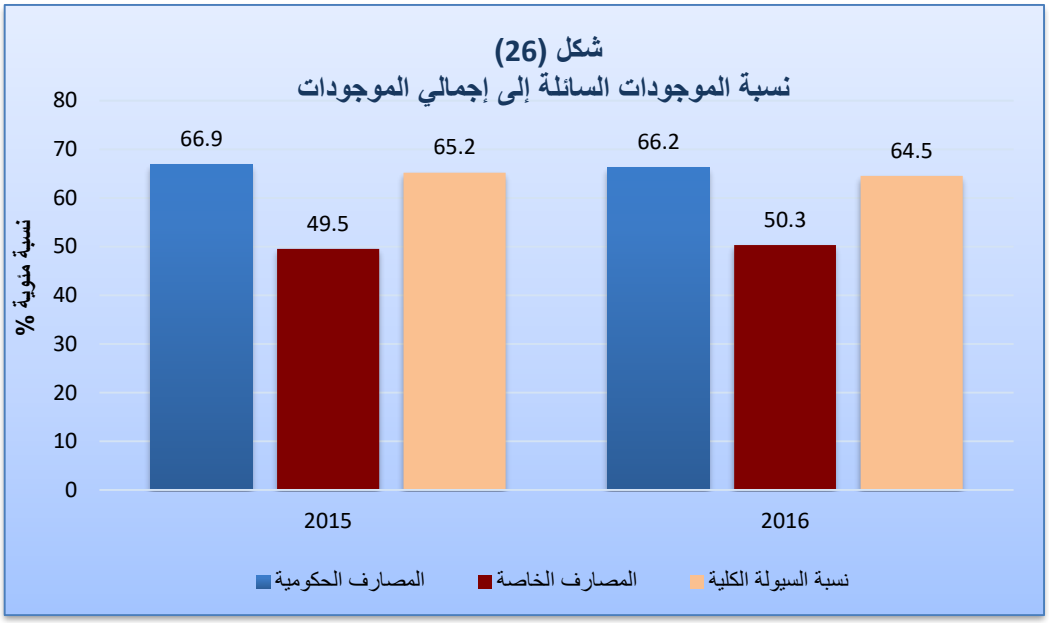


**المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

## 4- الائتمان النقدي / الودائع*:

حدّد البنك المركزي العراقي نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع بنسبة لا تتجاوز (70%)[1]، إذ بلغت نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع لدى **الجهاز المصرفي ككل** (59.6%) في عام 2016 وهي ضمن النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والتي تعكس قدرة المصارف على توظيف الأموال المتاحة لديها والمتأتية من الودائع لتلبية الطلب على القروض والسلف، وبلغت النسبة نفسها لدى **المصارف الحكومية** (55.4%) في عام 2016 مرتفعة بنسبة (5.1%) عن عام 2015 والبالغة (52.7%)، وذلك نتيجة انخفاض الودائع إلى (53.8) ترليون دينار في عام 2016 بعد ان سجلت في عام 2015 (55.2) ترليون دينار بنسبة انخفاض (2.5%)، بالمقابل ارتفاع حجم الائتمان النقدي بنسبة (2.4%) إذ سجلت في عام 2016 (29.8) ترليون دينار مقابل (29) ترليون دينار في عام 2015، يلحظ إنّ معدل ارتفاع القروض اكبر نسبياً من معدل انخفاض الودائع، وهذا يشير إلى احتفاظ المصارف الحكومية

* الودائع تشمل (جارية ، توفير ، ثابتة لجميع الآجال) .

[1] استناداً إلى قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بجلسته المرقمة (1533) في 2016/1/17.

بسيولة فائضة قابلة للتوظيف دون المساس بالنسبة المعيارية المذكورة وعدم تحملها مخاطر اضافية.

أما على صعيد **المصارف الخاصة** فبلغت النسبة (45.4%) في عام 2016 وهي منخفضة نسبياً عن عام 2015 والبالغة (46.9%)، يلحظ من ذلك أنّ المصارف الحكومية متقدمة على المصارف الخاصة بتقديم القروض، أي أن المصارف الخاصة ذات طبيعة محافظة (Hedge Units) لأنها تحتفظ بسيولة أكثر من المقرر وتقوم بتوظيف منخفض للودائع، أن الذي يشجع المصارف على هذا السلوك هو منحها أسعار فائدة منخفضة على الودائع مقابل القروض وهذا يتجسد في معدل هامش الفائدة الدائنة والمدينة (Spread) لدى الجهاز المصرفي التجاري العراقي، إذ بلغ (7.32%) نهاية كانون الأول 2015 مقارنة بـ(7.38%) نهاية كانون الأول لعام 2016[1]، في حين أن هامش معدل الفائدة المحدد والمعياري هو (3%).

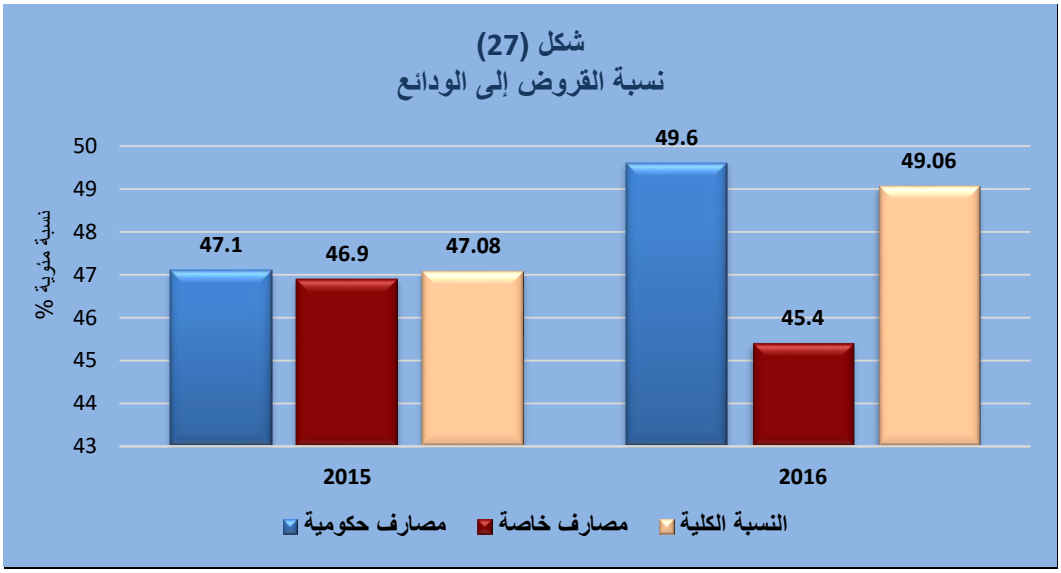


**المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

## 5- فجوة التمويل (فجوة الائتمان):

يقصد بفجوة الائتمان الفرق بين الائتمان النقدي والودائع إلى إجمالي الائتمان[2] ، وقد تقلصت هذه الفجوة في عام 2016 بنسبة (90.6%) مقارنة مع عام 2015 إذ بلغت الفجوة في عام 2016 ما نسبته (-67.7%)، أما في عام 2015 فبلغت الفجوة نسبة (-74.7%) إلى إجمالي الائتمان، إذ نما الائتمان النقدي بمعدل أعلى من الودائع بنسبة (1%) وبقيمة (37.2)

[1] البنك المركزي العراقي، أسعار الفائدة، متوفرة على الموقع الآتي : http://www.cbi.iq/index.php?pid=Statistics

[2] أنظر في ذلك:

- http://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2016-08-22-1.2700768
- مصرف قطر المركزي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2014 ، ص78.

ترليون دينار في عام 2016 مرتفعاً عن عام 2015 البالغة (36.8) ترليون دينار في حين نمو الودائع تباطأ بنسبة (3%) بقيمة (62.4) ترليون دينار في عام 2016 بعدما سجلت في عام 2015 (64.3) ترليون دينار أدى ذلك إلى تقليص الفجوة، يلحظ في عامي 2013 و2014 أنّ الفجوة كانت عالية جداً بنسبة (130.1- % ، 117.3- %) على التوالي، بسبب انخفاض الائتمان النقدي في تلك الأعوام مقارنة مع عامي 2015 و 2016، إن انخفاض الفجوة بين عامي 2015 و 2016 يفسر ارتفاع الطلب على القروض والسلف، وقدرة المصارف على فرض أسعار فائدة مرتفعة فضلاً عن فرض شروط ائتمان غير ميسرة، وأنّ انخفاض هذه الفجوة يبعث على الثقة بالجهاز المصرفي وان الفجوة مغطاة بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع، ومن ثَمَّ انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي.

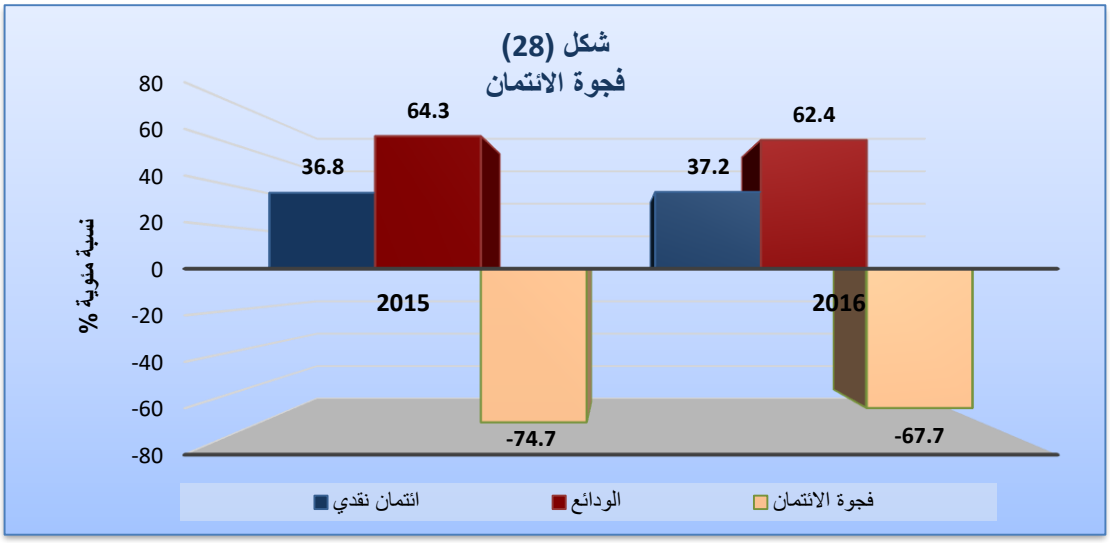


**المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

## ثالثاً : مؤشرات جودة الموجودات:

تشكّل جودة ونوعية الموجودات حجر الأساس لمستوى مصداقية معدلات رأس المال، لكون معظم مخاطر الإعسار المالي في المؤسسات تنجم غالباً عن طريق نوعية الموجودات أو مصاعب تحويلها إلى سيولة عند الحاجة اليها.

### 1- القروض غير العاملة (الديون المتعثرة) :

تؤثر هذه النسبة على محفظة الإقراض للمصرف ومن ثَمَّ على وضع التدفقات النقدية وصافي الدخل وكذلك تؤثر على درجة الإعسار المالي فيها وتقاس باستخدام المؤشرات الآتية:

### أ) نسبة القروض غير العاملة / إجمالي القروض:

سجلت نسبة القروض غير العاملة لدى المصارف العراقية في عام 2016 ارتفاعاً مقارنة مع عام 2015، وتحملت المصارف الحكومية العبء الأكبر من القروض غير العاملة مقارنة مع المصارف الخاصة مما تشكل نقطة ضعف على وضع الجهاز المصرفي، ما يشير إلى أنها قد تؤثر بشكل أو بآخر في مؤشر الاستقرار المالي في العراق، إذ ارتفع إجمالي القروض غير العاملة لدى المصارف العراقية الحكومية والخاصة إلى (3.3) ترليون دينار نهاية عام 2016 بنسبة ارتفاع بلغت (6.5%) عن عام 2015 والبالغة (3.1) ترليون دينار، وتوزعت القروض غير العاملة لعام 2016 بواقع (2.2) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(1.2) ترليون دينار للمصارف الخاصة، وهذا يشير إلى أن المصارف الحكومية أكثر عرضة لمخاطر عدم التسديد مقارنة بالمصارف الخاصة، وفقاً للشكل (29).

شكل (29)
إجمالي القروض غير العاملة لدى المصارف العراقية الحكومية والخاصة

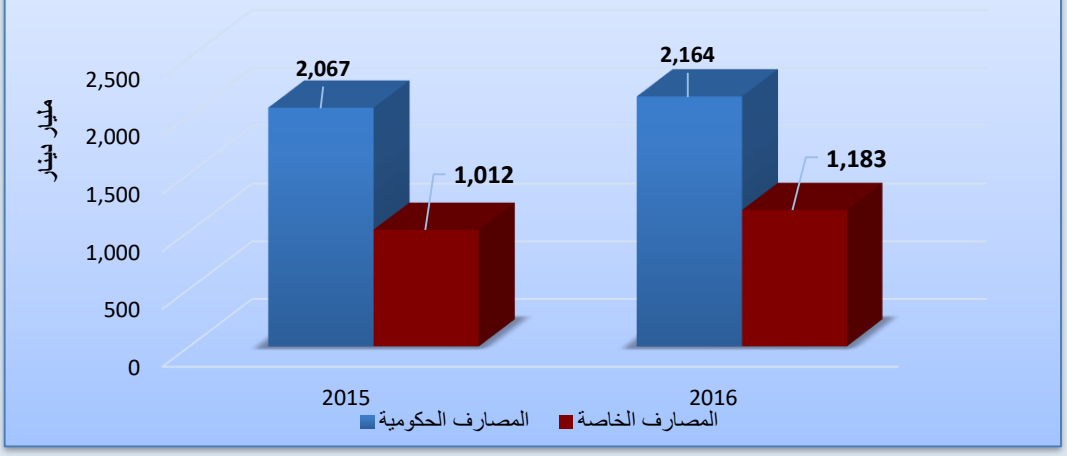


المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

من ناحية أخرى، بلغت نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض لدى **الجهاز المصرفي ككل** عام 2016 ما نسبته (9%) مرتفعة بنسبة (7.1%) عن عام 2015 والبالغة (8.4%)، إذ زادت تلك النسبة إلى (7.2%) عام 2016 بعد أن سجلت (7.1%) عام 2015 بالنسبة الى **المصارف الحكومية**، وارتفعت تلك النسبة أيضاً إلى (16.2%) عام 2016 مقابل (13.2%) عام 2015 بالنسبة **للمصارف الخاصة**، وهي مرتفعة جداً قياساً بالنسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي بنسبة (2 – 5 %)[1]، كما موضحة في الشكل (30).

[1] وليد عيدي عبد النبي ، البنك المركزي العراقي وتطوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية ، البنك المركزي العراقي ، www.cbi.iq

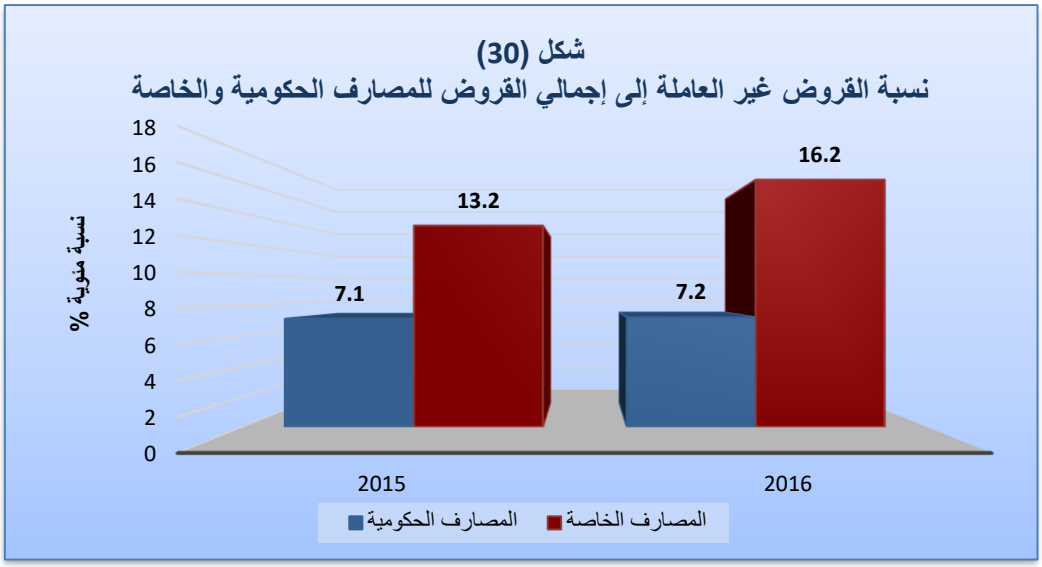


**المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

### ب) نسبة القروض غير العاملة / إجمالي الموجودات:

شهدت نسبة القروض غير العاملة (الديون المشكوك في تحصيلها) إلى إجمالي الموجودات لدى **الجهاز المصرفي ككل** ارتفاعاً عام 2016 لتصل إلى (1.51%) مقابل (1.38%) عام 2015، إذ زادت تلك النسبة إلى (1.10%) عام 2016 بعد أن سجلت (1.03%) عام 2015 بالنسبة الى **المصارف الحكومية**، وارتفعت تلك النسبة أيضاً إلى (5.02%) عام 2016 بعد أن سجلت (4.55%) عام 2015 بالنسبة الى **المصارف الخاصة**، أن هذه النسبة المنخفضة تعكس ضخامة موجودات الجهاز المصرفي، وفي الوقت نفسه تعكس موقفاً جيداً وسليماً للمصارف العاملة في العراق من ناحية حجم الموجودات في العامين (2015 – 2016)، وكما موضح في الشكل (31).

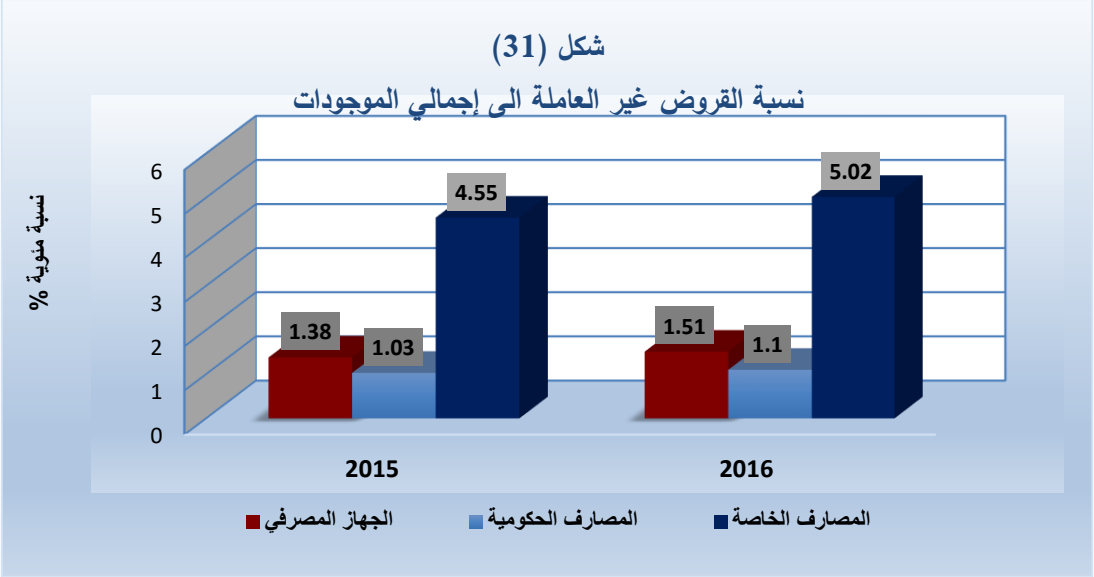


**المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

### ج- نسبة صافي القروض غير العاملة / رأس المال:

إنّ تراجع نسبة صافي القروض غير العاملة إلى رأس المال يعطي إشارة واضحة عن وجود حالة من التعافي في المؤسسات المصرفية ويدعم أيضاً مؤشر الاستقرار المالي في العراق، وهو ما ظهر جلياً لدى المصارف الحكومية ولو بنسبة طفيفة على الرغم من ضخامة حجم قروضها وضآلة قيم رؤوس أموالها، لكن تفاقم تلك النسبة في ميزانيات المصارف الخاصة عدا المصارف الأجنبية قد أعطى دلالة على وجود مخاطر مالية فيها بشكل لا يقبل الشك، ما يستدعي من الجهات الرقابية إيلاء هذا الأمر قدراً عالياً من الأهمية لتفادي أية حالة تعثر محتملة قد تحصل مستقبلاً.

وتدنت نسبة صافي القروض غير العاملة إلى رأس المال نهاية عام 2016 إلى (17.3%) مقارنة بالنسبة ذاتها نهاية عام 2015 البالغة (18%) بالنسبة إلى **المصارف الحكومية**، في حين زادت تلك النسبة نهاية عام 2016 إلى (9.1%) مقارنة بنسبتها نهاية عام 2015 البالغة (2.8%) بالنسبة إلى **المصارف الخاصة**، كما في الشكل (32).

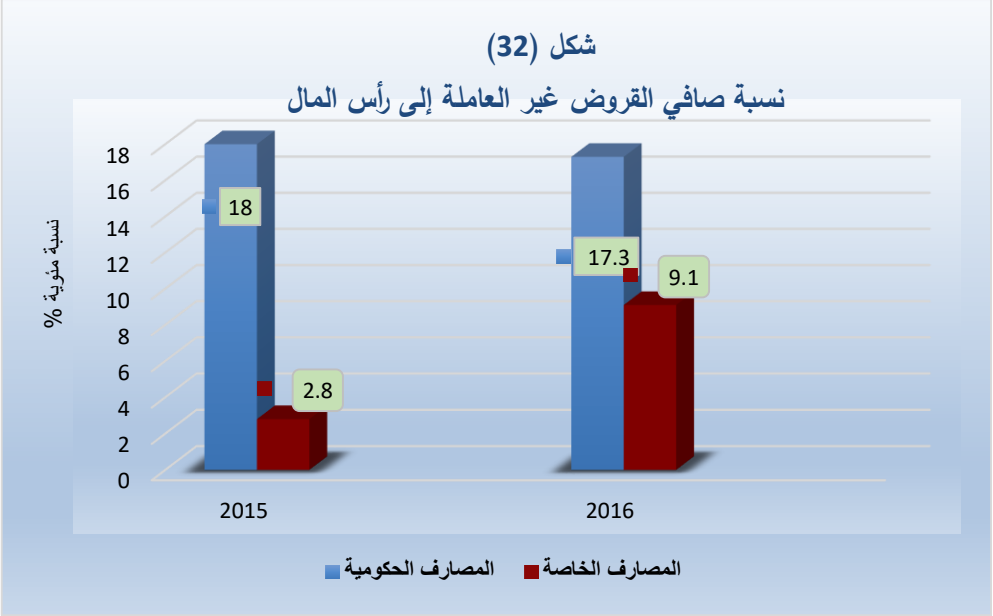


المصدر : البك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

وارتفع مجموع رصيد رؤوس أموال **الجهاز المصرفي ككل** عام 2016 إلى (11.7) ترليون دينار بنسبة ارتفاع (15.8%) عن إجمالي رصيدها لعام 2015 البالغ (10.1) ترليون دينار، وحافظ مجموع رؤوس أموال **المصارف الحكومية** على رصيده عامي 2015 و2016 البالغ (2.3) ترليون دينار، في حين زاد إجمالي رصيد رؤوس أموال **المصارف الخاصة** عام 2016 إلى (9.5) ترليون دينار بارتفاع نسبته (20.3%) عن إجمالي رصيدها عام 2015 البالغ (7.9) ترليون دينار بسبب زيادة عدد المصارف الخاصة إلى (55) مصرف بعد أن كانت في عام 2015 (47) مصرفاً، وكما في الشكلين (34،33).

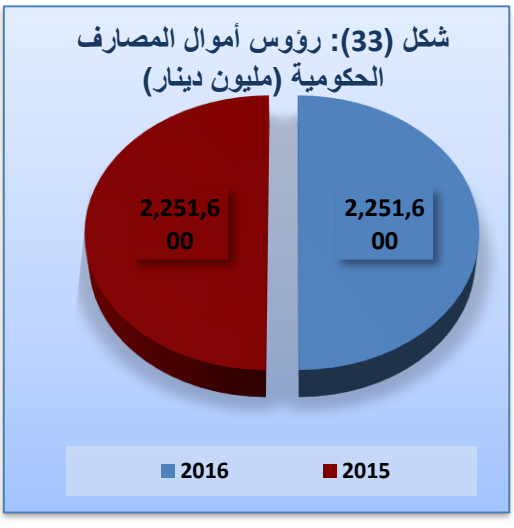


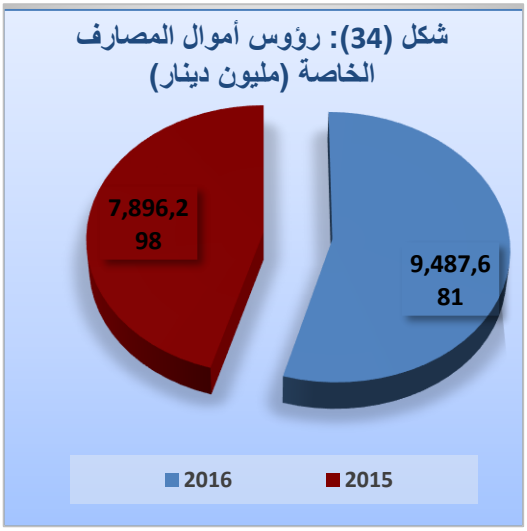


المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

## رابعاً : مؤشرات الإيرادات والربحية:

### 1- نسبة العائد على الموجودات [1]:

سجلت نسبة العائد على الموجودات (0.4%) في نهاية عام 2016 متراجعة عن نسبتها نهاية عام 2015 البالغة (0.5%) بالنسبة إلى المصارف الحكومية وكما بيّنا في موشرات السيولة، أما فيما يخص المصارف الخاصة فقد انخفضت تلك النسبة نهاية عام 2016 إلى (1.6%) بعد أن بلغت (2.4%) في نهاية عام 2015، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض ربحية المصارف قياساً بحجم الموجودات المرتفع، فضلاً عن أن سيولة المصارف مرتفعة جداً أيضاً وهذا ما أثّر على الاستقرار المالي، وكما موضح في الشكل (35).

**شكل (35)**
**نسبة العائد على الموجودات للمصارف الحكومية والخاصة**

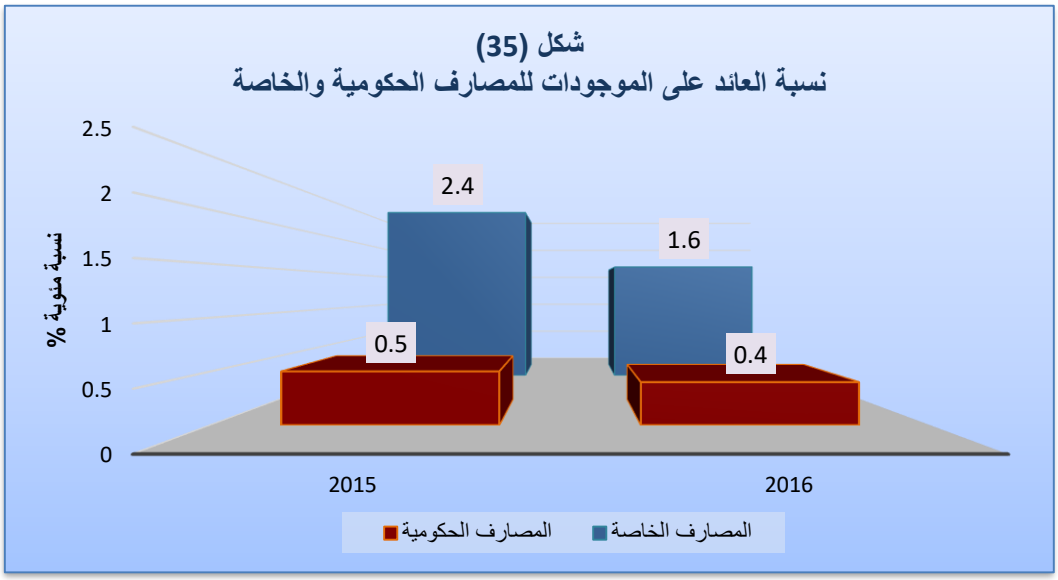


**المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

### 2- نسبة العائد على حقوق المالكين [2]:

انخفضت نسبة العائد على حقوق المالكين نهاية عام 2016 إلى (13.8%) بعد أن بلغت نهاية عام 2015 (15.5%) **للمصارف الحكومية**، كما انخفضت النسبة نفسها إلى (3.4%) نهاية عام 2016 عن نسبته نهاية عام 2015 البالغة (5.5%) **للمصارف الخاصة**، وتعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون أصحاب رأس المال في المؤسسة المالية

---

[1] تُحتسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية :

- نسبة العائد على الموجودات = صافي الأرباح (قبل وبعد الفوائد والضرائب ، الأرباح باستثناء الأرباح الطارئة وغيرها) / إجمالي الموجودات.

[2] يُحتَسب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية :

- صافي الأرباح / معدل رأس المال

وكفاءة الشركة ومدى نجاحها في استخدام صناديق الاستثمار في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين، وكما مبين في الشكل (36).

**شكل (36)**

**نسبة العائد على حقوق المالكين للمصارف الحكومية والخاصة**

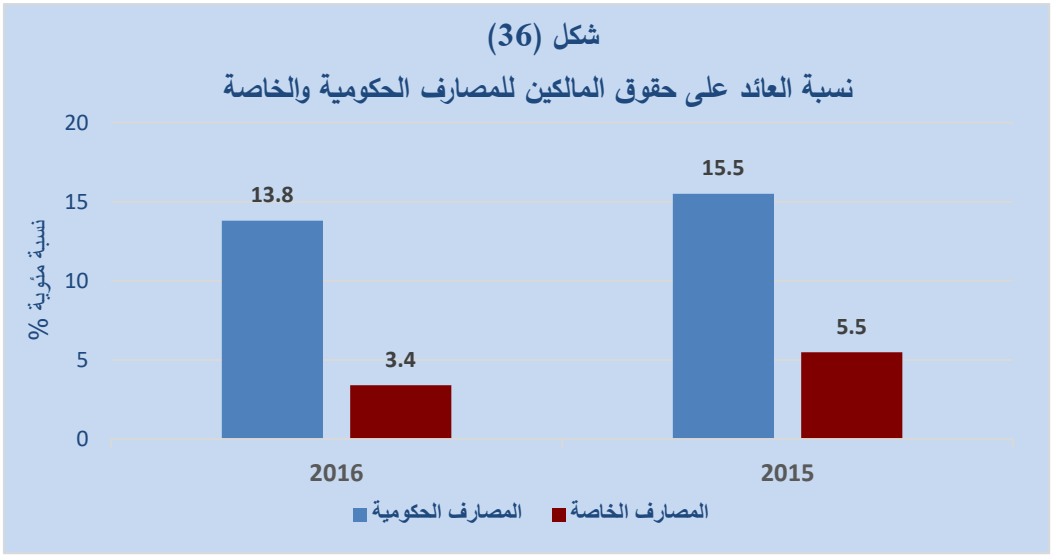


**المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

إن انخفاض النسبتين المذكورتين في أعلاه يشير إلى تراجع ربحية المؤسسات المصرفية نتيجة انحسار استثماراتها وانكماش توظيفاتها المالية أثناء تلك المدة نتيجة الأوضاع السياسية والأحداث الأمنية التي تشهدها البلاد، فضلاً عما أفرزته حالة تنامي عجز الموازنة العامة للدولة الناجم أساساً عن انخفاض أسعار النفط وما ترتب على ذلك من تأثيرات وتداعيات جمة انعكست بشكل أو بآخر على نتائج أعمال القطاعات الاقتصادية كافة ولا سيما المؤسسات المالية والمصرفية منها على حد سواء ما قلص من مكاسبها وحَدَّ من أرباحها السنوية، فضلاً عن نسبة كبيرة من استثمارات المصارف التجارية كان في حوالات الخزينة ذات العائد المحدود ايضاً أثر على عوائد المصارف العاملة في العراق في عامي 2015 و 2016.

### 3- نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل:

ارتفعت نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل نهاية عام 2016 إلى (60.1%) مقارنة بنسبتها نهاية عام 2015 البالغة (57.8%) للمصارف الحكومية، بالمقابل انخفضت تلك النسبة نهاية عام 2016 إلى (28.6%) مقارنة بنسبتها نهاية عام 2015 البالغة (32.3%) للمصارف الخاصة، وكما موضح في الشكل (37).

شكل (37)

نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل للمصارف الحكومية والخاصة

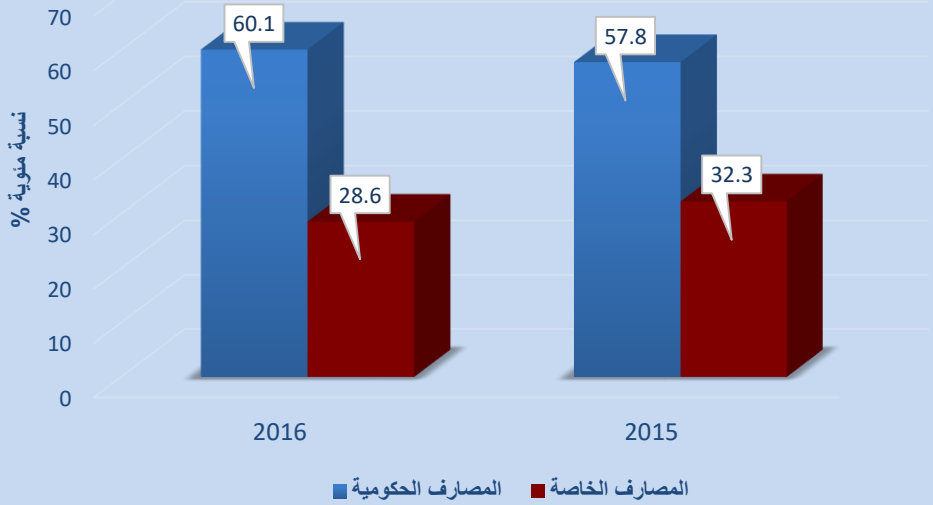


المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

# الفصل الثالث

# قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق

تزايد الاعتماد على قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي من قبل العديد من البنوك المركزية حول العالم بأعتباره يعطي صورة أفضل عن سلامة و أداء الجهاز المصرفي بدلاً من الاعتماد على مؤشرات منفردة، لأن الاستقرار المصرفي من غير الممكن قياسه وتقييمه على أساس مؤشر واحد فقط دون الأخذ بمزيد من الاعتبار المؤشرات الأخرى العاكسة لحالة أداء الجهاز المصرفي، ولغرض قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق سيتم استخدام مجموعة من النسب المالية التي يعتقد بأنها ذات تأثير على مستوى الاستقرار المصرفي في العراق، وإن هذه النسب هي كفاية رأس المال، السيولة، الربحية، جودة الموجودات، مخاطر الصرف الأجنبي والتركزات المصرفية الموضحة تفاصيلها في الجدول (10)، إذ أن هذه المؤشرات تعكس مدى سلامة الجهاز المصرفي العراقي فضلاً عن تحليل مستوى المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي ككل.

إن بعض المؤشرات من المتوقع أن ترتبط بعلاقة طردية مع المؤشر التجميعي (كفاية رأس المال، الربحية، جودة السيولة والتركزات المصرفية) في حين إن المؤشرات الأخرى سيكون لها تأثير عكسي على مؤشر الاستقرار المالي (جودة الموجودات ومخاطر الصرف الأجنبي).

**جدول (10)**

**مؤشرات قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق**

| المؤشر الفرعي* Sub- Indices | المتغيرات Variables | الأوزان Weights | نوع العلاقة |
|---|---|---|---|
| كفاية رأس المال | رأس المال الأساس + رأس المال المساند / الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية | 0.166 | + |
| جودة الموجودات | صافي القروض المتعثرة / رأس المال المساند | 0.166 | – |
| | القروض المتعثرة / إجمالي القروض | 0.166 | |
| الربحية | العائد / الموجودات | 0.166 | + |
| | العائد / حقوق الملكية | 0.166 | |
| جودة السيولة | الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات | 0.166 | + |
| | الموجودات السائلة / المطلوبات القصيرة الأجل | 0.166 | |
| مخاطر الصرف الأجنبي | صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية / رأس المال | 0.166 | – |
| | المطلوبات بالعملة الأجنبية / إجمالي المطلوبات | 0.166 | |
| التركزات المصرفية | ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة / إجمالي الودائع | 0.166 | + |
| | القروض للحكومة المركزية والمؤسسات العامة / إجمالي القروض | 0.166 | |

## أولاً/ خطوات قياس المؤشر التجميعي

إن قياس المؤشر التجميعي المركّب للاستقرار المصرفي يتطلب الاعتماد على الخطوات الآتية:

1- تحويل بيانات المتغيرات الى قيم معيارية[1] Standardization بواسطة الصيغة الآتية :

$$Z = \frac{A - Min}{S.D.}$$

إذ أن :

(A): تمثل القيم الحقيقية لبيانات المؤشر الفرعي.

(Min): تمثل القيمة الصغرى للبيانات.

(S.D.): تمثل قيمة الانحراف المعياري.

(Z): تمثل القيمة المعيارية للمتغير.

استناداً الى هذه الطريقة فإن قيمة المؤشر التجميعي ستتراوح بين الصفر ومالانهاية $(0 - \infty)$، إذ كلما اقتربت قيمة المؤشر التجميعي من الصفر يعني ذلك مخاطر أكبر واستقرار أقل، في حين إبتعاد تلك القيمة من الصفر يشير الى مخاطر أقل وزيادة في مستوى الاستقرار المصرفي.

2- تحديد الأوزان: قد تم تحديد أوزان متساوية للمتغيرات الخاصة بالمؤشرات الفرعية الست المذكورة في الجدول (10)، إذ أن إستخدام هذه الطريقة في منح الأوزان يعكس الأهمية المتساوية لجميع المؤشرات الفرعية الداخلة في قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق، علماً أنه يوجد أساليب مختلفة في منح الأوزان مثل تقديرات الخبراء (Expert Judgment) وتحليل العناصر الأساسية (Principal Components Analysis) والتحليل العاملي (Factor Analysis)[2] وغيرها.

3- جمع القيم المعيارية الموزونة (Weighted) للمتغيرات لغرض الحصول على قيم للمؤشرات الفرعية (Sub-Index)، على سبيل المثال جمع كلاً من نسبة (صافي القروض المتعثرة / رأس المال المساند) ونسبة (القروض المتعثرة / إجمالي الموجودات) للحصول على المؤشر الفرعي لجودة الموجودات.

---

[1] يوجد عدد من الطرق في تحويل البيانات الى قيم معيارية Standardization ولكل طريقة ميزاتها وعيوبها، ولكن استخدام الطريقة المذكورة أعلاه تعد من أفضل الطرق أستناداً الى Rabi Mishra and others ، للمزيد أنظر:

- Rabi Mishra, Puneet Verma, and Sanket Bose (2015), Operationalising Financial Inclusion Index as a Policy Lever: Uttar Pradesh (in India)- A Case Study, Journal of Mathematics and Statistical Science, Vol. 1, Issue 4, pp 149-165.

[2] OECD, (2008), Handbook on Constructing Composite Indicators Methodology and User Guide, Organization for Economic Co-Operation and Development, pp31-33. Available at: www.oecd.org/publishing/corrigenda.

4- حساب المتوسط (Arithmetic Average) للمؤشرات الفرعية لغرض الحصول على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق وفق الصيغة الآتية:

$$BSI = \frac{\sum^1 Z1 + \sum^2 Z2 + \sum^2 Z3 + \sum^2 Z4 + \sum^3 Z5 + \sum^2 Z6}{N}$$

إذ أن :

BSI: تمثل المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق Banking Stability Index.

$Z_1$-$Z_6$ : تمثل قيم المؤشرات الفرعية Sub-Index.

N: تمثل عدد المتغيرات والبالغة (11) متغير.

## ثانياً/ إتجاهات الاستقرار المصرفي في العراق:

### 1- خارطة الاستقرار المصرفي:

أن خارطة الاستقرار المصرفي تقدم موجز بطريقة بيانية لربط التغيرات في المخاطر والظروف التي تؤثر على الاستقرار المصرفي، كما أنها تعد أداة لمراقبة التغيرات في المؤشرات المؤثرة في الاستقرار المصرفي، إذ يشير الشكل (38) الى تمتع القطاع المصرفي العراقي بحالة من الاستقرار على الرغم من التقلبات التي شهدتها مكونات الاستقرار المصرفي خلال المدة (2013- 2016) ، كما يعد استقرار الجهاز المصرفي وعدم تعرضه لأزمة مصرفية لاسيما خلال المدة (2014 - 2016)، حالة إيجابية ومدى متابعة البنك المركزي لأوضاع المصارف على الرغم من تعرض الاقتصاد العراقي الى أزمات كان أخطرها الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي يعد المصدر الأساسي لإيرادات الدولة العراقية (صدمة خارجية)، وزيادة النفقات العامة (صدمة داخلية)، لاسيما العسكرية والأمنية منها الموجهة للدفاع عن أراضي العراق بعد إحتلال تنظيم داعش الإرهابي لمساحة واسعة منها ولمواجهة دعم النازحين والمهجرين.

شكل (38)خارطة الاستقرار المصرفي في العراق

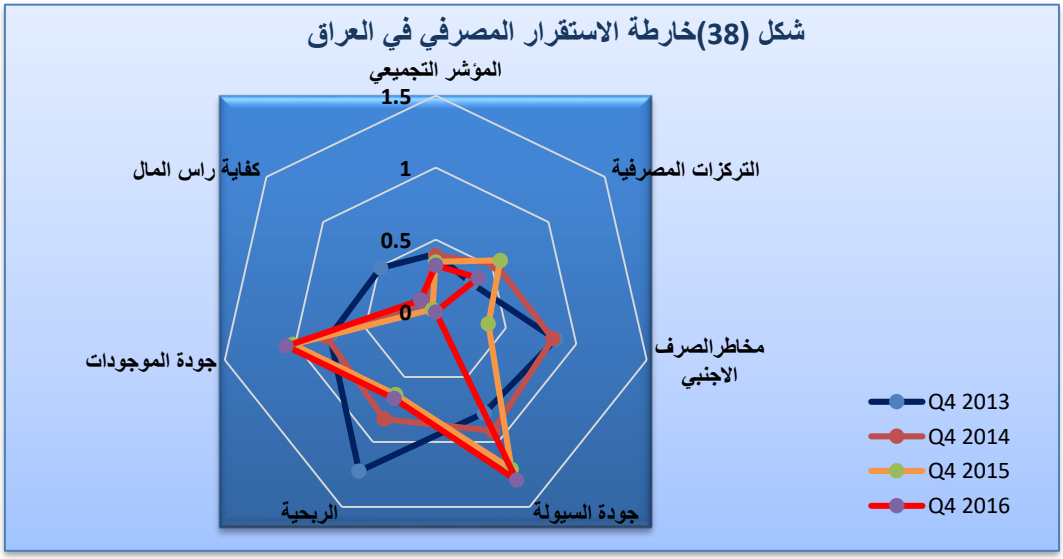


المصدر: بيانات الملحق (1).

## 2- المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي:

إن تقييم مستوى الاستقرار المصرفي بواسطة المؤشر التجميعي يعتمد بالدرجة الأساس على مكونات المؤشر التجميعي وأتجاهاته، إن قيم المؤشر التجميعي المقدرة سجلت تقلبات طفيفة نحو الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2013 – 2016) وكما موضحة بالشكل (39)، ولكن الإتجاه العام لها يبيّن أنها مستقرة نسبياً مما يشير الى استقرار الجهاز المصرفي ومن غير المتوقع أن يتعرض الى أزمات أو مشاكل في الأجل القصير، إذ تشير القيم المقدّرة الى حالة من الاستقرار في الجهاز المصرفي العراقي خلال المدة (2013 – 2016) على الرغم من انخفاض قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي من (0.41) في الربع الرابع من عام 2013 الى (0.31) في الربع الأخير من عام 2016 كما موضحة في الجدول (11) والشكل (39)، وأن السبب الرئيس يعود الى زيادة قيمة مؤشر جودة الموجودات التي تعكس حالة من ارتفاع المخاطر، وعلى ما يبدو إن تأثير مؤشر جودة السيولة ذو الإتجاه المرتفع أيضاً لم يضمن ارتفاع مؤشر الاستقرار المصرفي، أي إن السيولة الفائضة لدى المصارف العراقية قد تكون غير كافية لمواجهة الأزمات المصرفية في حال ارتفاع حالات التعثر المصرفي في السنوات القادمة، من ناحية أخرى ساهم انخفاض مؤشر كفاية رأس المال والربحية في انخفاض المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في عام 2016 مقارنة مع عام 2013، كذلك ساهم انخفاض قيمة مؤشر التركزات المصرفية في عام 2016 مقارنة مع قيمته في عامي 2014 و2015 في انخفاض المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، في الوقت نفسه يلاحظ إن انخفاض قيمة مؤشر مخاطر الصرف الأجنبي يعد عامل إيجابي ويعكس حالة انخفاض المخاطر التي قد تنتج من تقلبات أسعار الصرف، هذا يعكس قدرة البنك المركزي العراقي في ضمان استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم خلال المدة (2013-2016) الذي ساهم بشكل إيجابي في تقليل المخاطر من هذا الجانب.

**جدول (11)**

**تقديرات المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2013-2016**

| العام / المؤشر | Q4 2013 | Q4 2014 | Q4 2015 | Q4 2016 |
|---|---|---|---|---|
| **المؤشر التجميعي** | **0.414** | **0.399** | **0.341** | **0.314** |
| **كفاية راس المال** | 0.489 | 0.106 | 0.028 | 0.134 |
| **جودة الموجودات** | 0.751 | 0.777 | 1.018 | 1.062 |
| **الربحية** | 1.226 | 0.824 | 0.637 | 0.666 |
| **جودة السيولة** | 0.925 | 1.043 | 1.192 | 1.213 |
| **مخاطر الصرف الاجنبي** | 0.849 | 0.825 | 0.354 | 0 |
| **التركزات المصرفية** | 0.318 | 0.820 | 0.524 | 0.377 |

**المصدر: بيانات الملحق (2).**

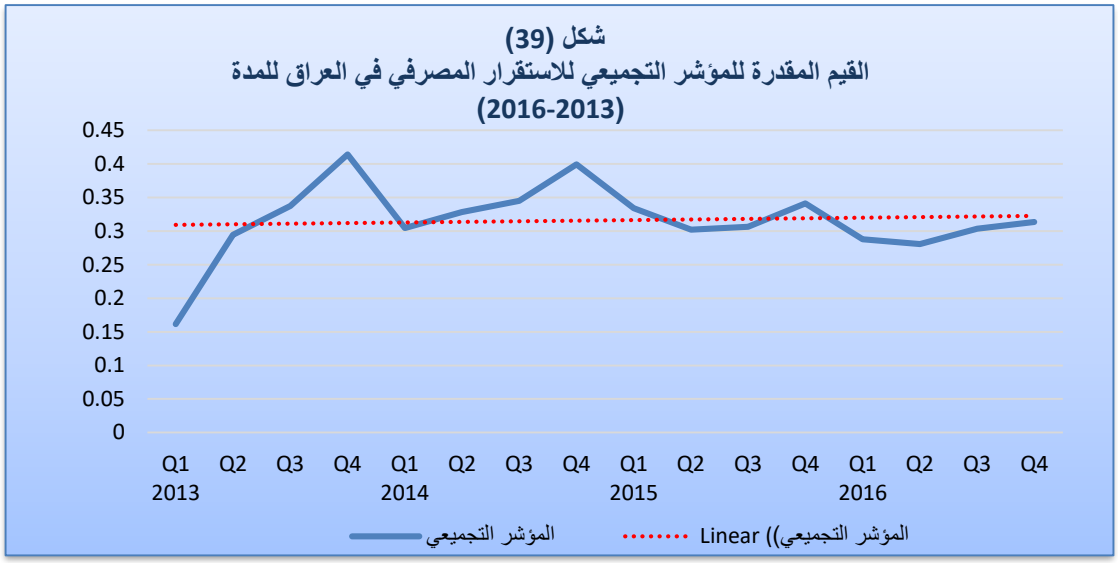


**المصدر: بيانات الملحق (2).**

### أ- مؤشر كفاية رأس المال:

سجل مؤشر كفاية رأس المال تقلبات خلال المدة (2013 – 2016) مع إتجاهه نحو الانخفاض، حيث انخفضت القيمة المعيارية لمؤشر كفاية رأس المال من (0.48) في الربع الأخير من عام 2013 الى (0.13) في الربع الأخير من عام 2016 كما موضحة بالشكل (40)، ويلاحظ من الشكل أيضاً بإن التغيرات في مؤشر كفاية رأس المال له تأثير على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.

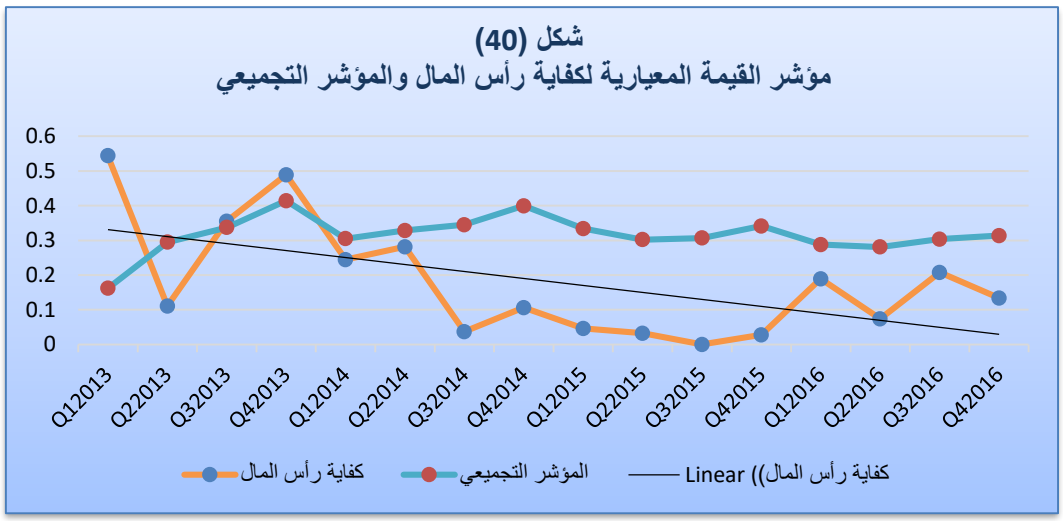


**المصدر: بيانات الملحق(2).**

### ب-مؤشر جودة الموجودات:

شهدت القيمة المعيارية لمؤشر جودة الموجودات ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2016 مقارنة مع قيمتها في عام 2013، إذ ارتفعت من (0.751) في عام 2013 الى (1.062) في عام 2016، كما موضحة بالشكل (41)، إن هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع نسبة القروض المتعثرة الى كلٍ من

رأس المال وإجمالي القروض خلال نفس المدة المذكورة، وإن هذا الارتفاع في قيمة مؤشر جودة الموجودات سبب انخفاض في قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.

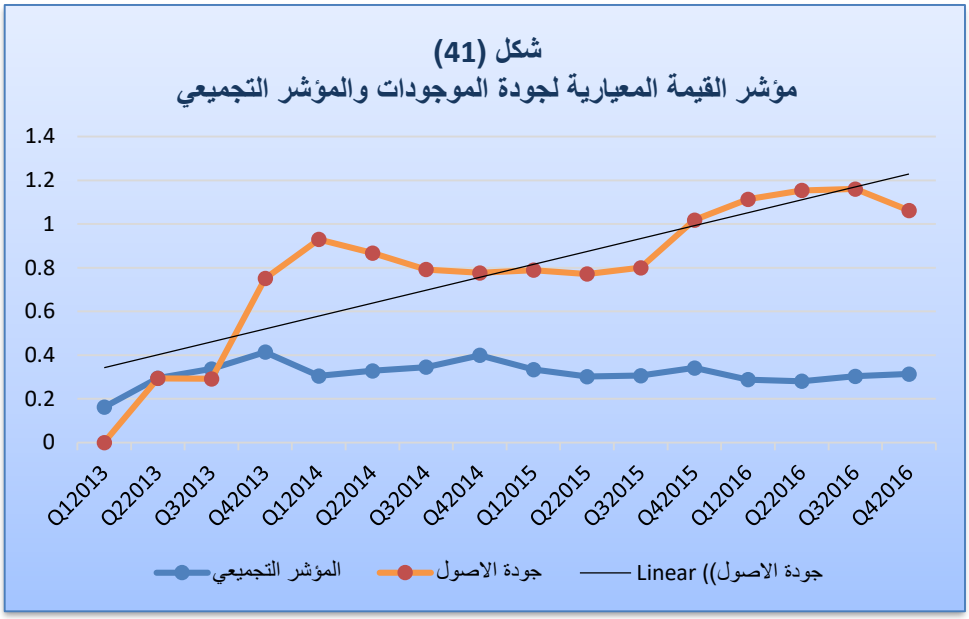


**المصدر: بيانات الملحق(2).**

### جـ – مؤشر الربحية:

شهدت القيمة المعيارية لمؤشر الربحية انخفاضاً واضحاً في عام 2016 مقارنة بالسنوات السابقة، حيث أنخفضت قيمة مؤشر الربحية من (1.226) في عام 2016 الى (0.666) في عام 2016 كما موضحة بالشكل (42)، أن هذا الانخفاض نتيجة طبيعية لزيادة حجم القروض المتعثرة، وقد أثر هذا الانخفاض في قيمة مؤشر الربحية على انخفاض قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.

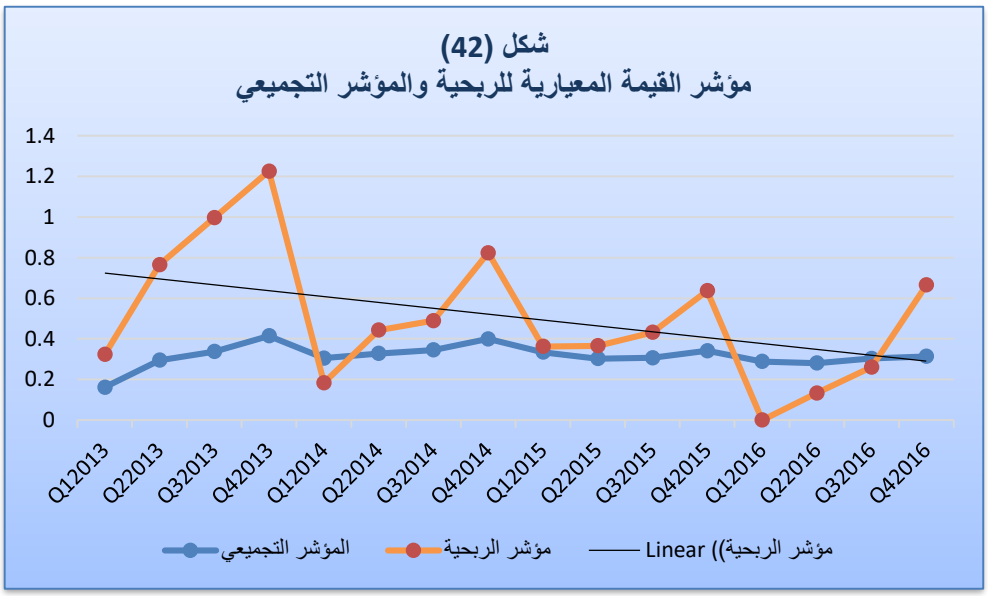


**المصدر: بيانات الملحق(2).**

### د- مؤشر السيولة:

يلاحظ بأن قيمة مؤشر السيولة أخذ إتجاه تصاعدي خلال المدة (2013 – 2016) ، إذ ارتفع من (0.925) عام 2013 الى (1.213) عام 2016 كما في الشكل (43)، أن هذا الارتفاع في قيمة مؤشر السيولة نتيجة لارتفاع نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات والتي كانت أكثر من (60%) خلال المدة من الربع الثاني لعام 2013 الى الربع الرابع من العام 2016، من ناحية أخرى سجلت نسبة الموجودات السائلة الى المطلوبات قصيرة الأجل ارتفاعا كبيراً من (189.54%) في الربع الأول من العام 2013 الى (324.67%) في الربع الرابع من العام 2016 إنظر الملحق (2)، أن هذه الزيادة في قيمة مؤشر جودة السيولة ساهم في المحافظة على قيمة مؤشر الاستقرار المصرفي من عدم الانخفاض كثيراً، كما أنها تعطي إشارات إيجابية لسلامة الجهاز المصرفي بواسطة احتفاظه بنسب سيولة مرتفعة نسبياً.

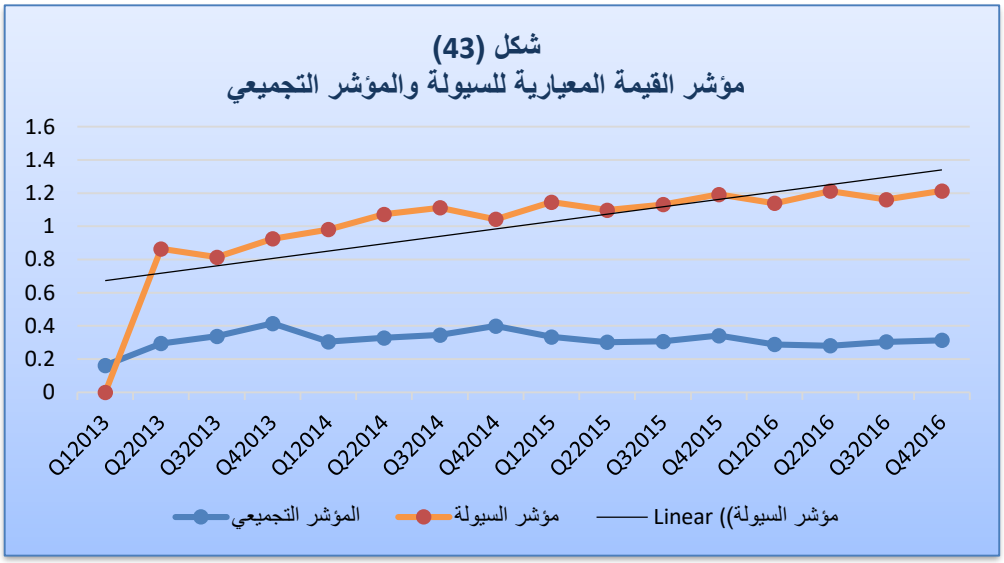


**المصدر: بيانات الملحق(2).**

### هـ- مؤشر مخاطر الصرف الأجنبي:

شهد مؤشر مخاطر الصرف الأجنبي انخفاضاً واضحاً خلال المدة (2013 – 2016) مما يشير الى انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي في العراق نتيجة تقلبات أسعار الصرف الحادة، وأن الشكل (44) يبين إتجاه هذا المؤشر مع المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.

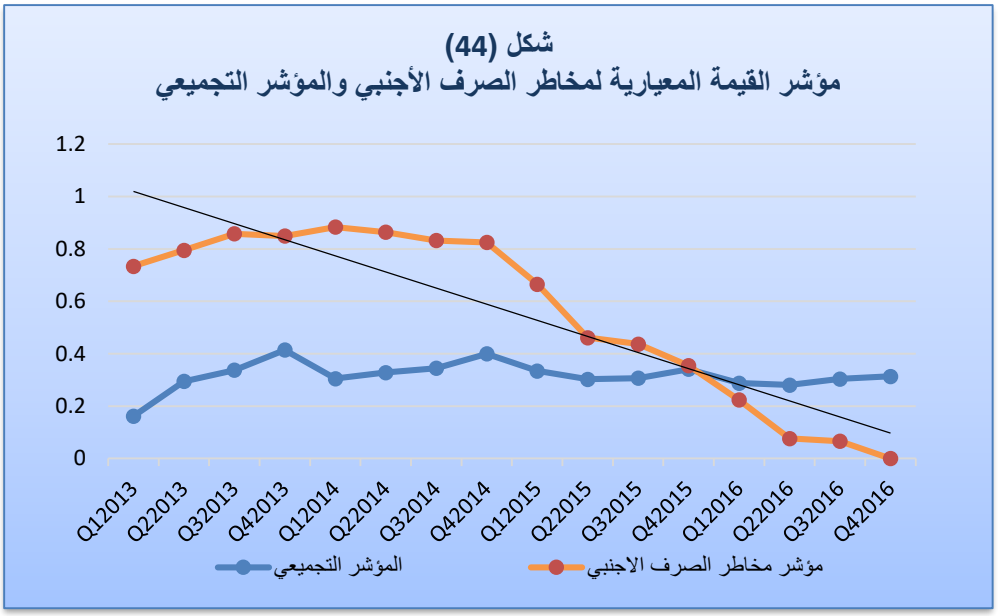


**المصدر: بيانات الملحق(2).**

### و- مؤشر التركزات المصرفية:

شهد مؤشر التركزات المصرفية تقلبات خلال المدة (2013 - 2016) لكنه أخذ إتجاهاً تصاعدياً بشكل عام وكما موضح بالشكل (45)، إذ أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يمثل دعماً مشروطاً بالجدارة الائتمانية للحكومة ومؤسساتها الاقتصادية للاستقرار المصرفي وانخفاض إحتمالية حدوث أزمات مصرفية في الأجل القصير.

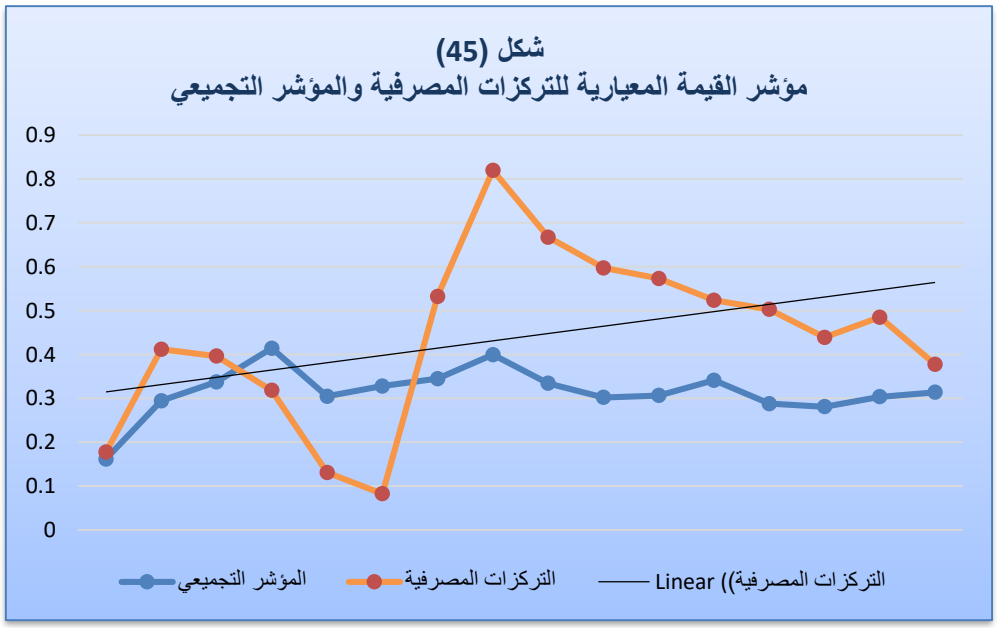


**المصدر: بيانات الملحق (2).**

# الفصل الرابع

# البنية التحتية للنظام المالي في العراق

# الفصل الرابع : البنية التحتية للنظام المالي في العراق

## اولاً/ البيئة التشريعية للبنك المركزي والمصارف والشركات المالية العاملة في العراق:

### 1- البيئة التشريعية للبنك المركزي العراقي :

تُعدّ البيئة القانونية أحد أهم العناصر المؤثرة في تحقيق وتعزيز البنية التحتية المالية والاستقرار المالي، لأن وجود بيئة تشريعية مناسبة تؤطر الأحكام والقوانين والتعليمات الخاصة بالعمل المالي، التي تحكم النظام المالي أمر لابد منه من أجل تطوير البنية التحتية المالية المحققة للاستقرار المالي الذي يُلقي بضلالهِ على تطور اقتصاد البلد بشكل عام، إذ يتضمن الإطار القانوني قوانين عدة تحكم البيئة المالية في العراق وتُسَييرها على المسار الصحيح، ومن أهمها قانون البنك المركزي العراقي وقانون المصارف فضلاً عن قوانين الشركات وقانون الاستثمار وقانون مكافحة غسيل الأموال والقوانين التي تنظم مجمل عمل المؤسسات المالية.

جاء **قانون البنك المركزي** رقم (56) لسنة 2004 ليواكب التطورات الحاصلة في التشريعات المصرفية الدولية إذ يتماشى مع التغيرات التي حصلت في النظام الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 وكذلك متطلبات لجنة بازل في تطبيق المعايير التي تتمخض عنها، إذ يهدف هذا القانون إلى (تحقيق الاستقرار في الأسعار، والحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق، تعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق) وذلك من خلال صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق بما في ذلك سياسة سعر الصرف الأجنبي، مع حيازة جميع الاحتياطي الرسمي الأجنبي وإدارته، ويعمل على حيازة الذهب وإدارته وتقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة، وجاء ضمن مهام البنك المركزي أيضاً العمل على توفير خدمات السيولة للمصارف وتوفير وتجميع البيانات المالية والنقدية التي لها علاقة بمؤشرات الاستقرار المالي والسلامة المالية.

ومن أبرز الأمور التي تضمنها هذا القانون الآتي:

أ- تحقيق الاستقلالية للبنك المركزي التي من خلالها يقوم البنك المركزي بعقد الصفقات على الموجودات الأجنبية وإدارة الاحتياطي الرسمي من (النقد الأجنبي للدولة، النقد الذهبي في خزائن البنك، الأرصدة الدائنة واجبة الدفع أو واجبة السداد، حقوق السحب الخاصة، وضع احتياطي العراق، أيّة اوراق مالية لديون قابلة للتداول) وذلك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وإنسجاماً مع أهداف السياسة النقدية.

ب–وتناولت فقرات القانون أيضاً وظيفة البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة مع المصارف أو مع وسطاء ماليين حاصلين على الترخيص المناسب وبحسب القواعد التي يحددها البنك المركزي.

ج– نصّت المادة (30) على وظيفة البنك المركزي بوصفه مقرضاً أخيراً للمصارف لمدة ثلاثة أشهر اعتماداً على شروط محددة مسبقاً متمثلة بالضمانات التي يقدمها المصرف المقترض والأسباب التي جاء من وراءها الاقتراض.

د– أعطى هذا القانون لأنظمة الدفع أهمية كبيرة من خلال المادة (39) التي تنص على ان البنك المركزي هو الجهة الوحيدة المختصة بوضع وإدامة النظم السليمة والفعّالة لتصفية وتسوية سداد المعاملات التجارية وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات الحديثة.

هـ–كما نصّت المادة (39) أيضاً على وجوب تسجيل أي نظام للدفع أو أي شخص يقوم بالدفع مع مراعاة الشروط والالتزامات التي يضعها البنك المركزي، علماً أن هناك إمكانية التكامل بين نظام الدفع المتبع في البنك والترتيبات ذات الصلة مع أنظمة الدفع الأخرى.

و– إمكانية تطوير وتعديل أنظمة الدفع دورياً من خلال إيجاد طرق تكنولوجية جديدة للدفع بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية وأن يتم تطوير هذه الأنظمة دورياً.

وقد تمَ إصدار الضوابط الرقابية للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بشأن مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب مع الأخذ بنظر الاعتبار المستجدات العالمية بهذا الشأن، إذ تم إصدار تلك الضوابط في ضوء أحكام قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 وما ورد به من التزامات على المؤسسات المالية وأولها المصارف العاملة في العراق وفروعها في الخارج وفروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق، إذ تهدف هذه الضوابط إلى التأكد من امتثال المصارف بالتقيّد بأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتهدف إلى حماية القطاع المصرفي من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك من خلال إمتثال المصارف بتطبيق السياسات والأنظمة والإجراءات والضوابط واللوائح والمبادئ التي تكفل منع أو اكتشاف أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتبليغ عنها وحماية المصارف من العمليات غير القانونية وتعزيز سلامة القطاع المصرفي وحماية سمعتهِ ونزاهتهِ بما يكفل حماية عملائهِ.

وأصدر البنك المركزي العراقي أيضاً الضوابط الخاصة بمكافأة المخبرين عن عمليات تزييف وتزوير العملة التي على أساسها يمنح البنك المركزي مكافأة مالية للمشمولين بأحكام المادة (2) من هذه الضوابط.

ومن أجل مواكبة التطورات الخاصة بالنظام المصرفي العالمي وبغية الوصول إلى ما أكدت عليه مقررات لجنة بازل III ، أصدر البنك المركزي بتاريخ 2016/12/20 الضوابط الخاصة بإدارة مخاطر السيولة [1] المتضمنة اعتماد كل من نسبة تغطية السيولة (LCR) ( Liquidity Coverage ratio) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) استناداً إلى المادتين (4,3) من قانون البنك المركزي والفقرة (1) من المادة (104) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وتكون المصارف ملزمة بالايفاء بالحدود الدنيا لكلا النسبتين وكما في الجدول (12):

**جدول (12)**

**نسب تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر للمدة (2017 – 2019)**

| النسب/ السنة | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| LCR | %80 | %90 | %100 |
| NSFR | %100 | %100 | %100 |

**المصدر :البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين.**

تم تطبيق النسب أعلاه بشكل تجريبي من المصارف كافة لشهري تشرين الثاني وكانون الأول من عام 2016 وذلك لضمان حسن التطبيق وتجاوز أية مشاكل أو معوقات قد تصادف المصارف بعملية التطبيق والتنفيذ والتي ستدخل حيز التنفيذ واعتمادها من المصارف المجازة كافة ابتداءً من 2017/1/1.

## 2- البيئة التشريعية للمصارف العاملة في العراق:

يعمل البنك المركزي وبشكل مستمر على التحقق من صحة الأعمال التي تقوم بها المؤسسات المالية والمصرفية للتأكد من سلامة مراكزها المالية ومدى التزامها بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة حرصاً منه للوصول إلى الاستقرار المالي وعكس صورة إيجابية عن مؤشرات السلامة المالية، وذلك من خلال مراقبة المصارف قانونياً وإلزامها بفقرات قانون المصارف والتعليمات الخاصة بعمل المصارف، إذ شكّل صدور قانون المصارف المرقم بالعدد (94) لعام 2004 إطاراً تشريعياً ينظّم عمل المصارف في البلاد من خلال تحديد شروط ومتطلبات تأسيس المصارف، جاء هذا القانون في ضوء التطورات التي حدثت على القطاع المصرفي بعد عام 2003 وما تبعهُ من تغيّرات لزيادة مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ يهدف هذا القانون ومن خلال فقراته إلى الحفاظ على الثقة في النظام المالي والمصرفي وتعزيز

[1] ) للمزيد من المعلومات راجع :

- موقع البنك المركزي العراقي على شبكة الانترنت: www.cbi.iq

الفهم العام للنظام المصرفي بتقديم معلومات ملائمة والحفاظ على درجة مناسبة من الحماية للمودعين والمساعدة على الحد من الجرائم المالية بما فيها الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتأطير المصطلحات الخاصة بعمل المصارف وتحديدها لضمان الحفاظ على الأسس المتفق عليها والواجب العمل بها وتشكيل صورة واضحة وجليّة دون الوقوع بالاخطاء والثغرات التي تؤدي إلى المشاكل مصرفية للمنظّمين والزبائن على حد سواء، فقد نصّت المادة (3) من قانون المصارف على ألاّ يحق لأي شخص في العراق ممارسة الأعمال المصرفية من دون الحصول على ترخيص أو تصريح صادر عن البنك المركزي العراقي عدا الأشخاص الذين أعفاهم البنك المركزي، كما لا يحق لأي شخص استلام الودائع أو الأموال القابلة للدفع من الجمهور من دون حصوله على ترخيص وتصريح صادر عن البنك المركزي مع وضع بعض الاستثناءات لبعض الأشخاص.

في شان منح التراخيص والإجازات فقد أولى القانون أهمية بالغة لشروط تأسيس المصارف في العراق من خلال تخصيص أحد أبواب القانون لذلك الموضوع، التي شملت عدداً من المواد التي تضمنت عدد كبير من الفقرات حرصاً منه على تحديد الحدود الآمنة لسلامة أوضاع المصارف المالية، إذ تم بموجب هذا القانون تحديد تعليمات طلب الترخيص بفتح منفذ أو طلب الترخيص بفتح فرع لأحد المصارف أو فتح مكتب تمثيل في البلد.

حددت المادة (14) من قانون المصارف الحد الأدنى لرأس مال المصارف المحلية بالعملة العراقية، إذ يحتفظ المصرف في جميع الأوقات برأس مال مدفوع يمثل الحد الأدنى ما لايقل عن (10) مليار دينار أو يحتفظ بمبلغ أعلى من هذا يحدده البنك المركزي، وهذا ما تم العمل به فعلياً في عام 2010 بقرار مجلس إدارة البنك المركزي المرقم بالعدد (1219/3/9) والمؤرخ في 2010/3/10 حول زيادة رأس مال المصارف المجازة بممارسة الصيرفة كافة بشكل تدريجي وعلى مدى ثلاث سنوات من تاريخ صدور الكتاب ليصبح رأس مال المصرف (250) مليار دينار في عام 2013.

فيما نصّت المادة (16) على أن يحتفظ كل مصرف في جميع الأوقات برأس مال يشمل رأس ماله السليم واحتياطياته السليمة في العراق بما لا تقل قيمته عما يعادل (12%) من القيمة الإجمالية لموجوداته المحددة على أساس مراعاة عنصر المخاطرة أو أية نسبة مئوية أعلى من

ذلك بحيث تكون ما لايقل عن نصف رأس المال من رأس مال المصرف الأساسي ، وقد تم تعديل مقدار رأس المال الواجب على المصرف الاحتفاظ به ليصل إلى (250) مليار دينار.

وتضّمن القانون موضوعات أُخرى لها انعكاساتها ومردوداتها الإيجابية على العمل المصرفي منها مايتعلق بالانكشافات بالعملة الأجنبية وقيود الاستثمار والفقرات المحددة التي تحظر المصرف الاستثمار في حالات معينة وذلك لتجنب النكول الائتماني (Credit Default) أو المشاكل التي قد يتعرض لها المصرف وضمان استمرارية عمله المصرفي ، في حين تضمن الباب (8) موضوعات السرية (السرية المصرفية ، السرية الفردية) التي تضمن السرية بما يتعلق بحسابات المودعين ويكون المصرف محظوراً بإعطاء أية بيانات عنها بطريق مباشر أو غير مباشر إلا بموافقة خطية من العميل المعني.

وفيما يخص عام 2016 فقد استمر البنك المركزي في تطوير التعليمات الرقابية بإصدار التعليمات والقوانين الخاصة بعمل المصارف والمعززة للاستقرار المالي والمصرفي تماشياً مع المستجدات والتطورات الحاصلة في النظام المصرفي، وفي هذا السياق تم إصدار في نهاية عام 2015 قانون المصارف الإسلامية المرقم بالعدد (43) لسنة 2015 الذي سمح للمصارف الإسلامية بممارسة الأعمال المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال الأعمال بدون فوائد أم في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار، إذ يهدف هذا القانون إلى تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها، كما يهدف إلى تطوير جذب الأموال والمدخرات وتنميتها بالمشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما بشأن فروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق فقد اتخذ البنك المركزي قراراً في 2016/6/1 يلزم تلك المصارف بزيادة رؤوس أموال فروعها في العراق لتكون (25) مليون دولار إلى غاية 2016/12/31 و(50) مليون دولار إلى غاية 2017/12/31.

وتم إقرار نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة 2016 الذي أعطى البنك المركزي الصلاحية بمنح إجازات ممارسة ضمان الودائع المصرفية، إذ نصّت المادة (3/ أولاً) على أن يشترط في شركة ضمان الودائع المصرفية ألا يقل رأسمالها عن (100) مليار دينار تكون مساهمة المصارف العراقية برأس مالها وجوبياً، في حين يستثنى من أحكام هذا النظام فروع

المصارف العراقية العاملة خارج العراق ومصارف التنمية والاستثمار والمصارف الإسلامية والودائع الحكومية في المصارف الحكومية.

### 3- البيئة التشريعية للشركات المالية:

يّعدّ قانون الشركات المرقم بالعدد (21) لسنة 1997 (المعدل، لسنة 2004) المتضمن (221) مادة قانونية تؤطر عمل الشركات، أحد قوانين البيئة القانونية للقطاع المالي الذي يهدف إلى تنظيم عمل الشركات وحماية الدائنين من الاحتيال وحماية حاملي الأسهم من تضارب المصالح ومن سوء تصرف مسؤولي الشركة ومالكي أغلبية الأسهم فيها والمسيطرين على شؤونها فعلياً، وأن الهدف من وراء هذا القانون هو توفير المعلومات الكاملة للملّاك والمتعلقة بقرارات تؤثر على استثماراتهم وشركاتهم.

وقد عرّفت المادة (9 / اولاً) الشركات المالية بأنها شركة منظّمة في العراق نشاطها الرئيس هو توجيه المدخرات نحو الاستثمار في الأوراق المالية بما في ذلك الأسهم والسندات وحوالات الخزينة والودائع الثابتة.

وقد استمر البنك المركزي في إصدار التعليمات والإعمامات للشركات المالية العاملة في العراق بحسب التغيّرات والتطورات التي تحدث حرصاً منه على تقويم عمل الشركات وجعلها على المسار الصحيح، اذ أصدر البنك المركزي في 2016/10/4 قراراً خاصاً بشركات التوسط في بيع وشراء العملات الأجنبية كافة حول خطابات الضمان بأن تكون (25%) من رؤوس أموال الشركات على أن تزداد سنوياً بنسبة (25%) أي أن تكون (100%) بعد أربع سنوات، إذ يأتي هذا القرار ليشكل دافعاً للشركات المالية للعمل على وفق متطلبات البنك المركزي والعمل بما مقرر في مجال بيع العملة الأجنبية.

### 4- ضوابط التوعية المصرفية وحماية الجمهور:

حرصاً على تعزيز ثقة الجمهور بالنظام المصرفي وحمايتهم قام البنك المركزي العراقي بإصدار ضوابط التوعية المصرفية وحماية الجمهور بتاريخ 2016/11/7 التي ستسهم في تعزيز الاستقرار المالي والشمول المالي في الوقت نفسه، إذ تكون المصارف ومن خلال تلك الضوابط ملزمة بإعداد سياسات وإجراءات خاصة بالتوعية المصرفية وحماية الجمهور من خلال إنشاء قسم خاص يقع على عاتقه توعية الجمهور وحمايته وتنفيذ التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي والنظر في شكاوى الزبائن المقدَّمة له وتقديم تقرير شهري إلى البنك المركزي يتضمن كحد أدنى، إحصائية بعدد الشكاوى المقدمة إلى القسم والإجراءات المتخذة بشأنها وعرضها على

مراقب الامتثال وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المصرف للحد من تكرار تلك المشاكل ووضع الحلول الجذرية والمناسبة لها.

ويجب على المصرف أيضاً تحديث معلومات الخدمات والمنتجات التي يقدمها للزبائن بشكل واضح ومختصر وإعلامهم بالتأثيرات المحتملة التي قد تقع على العمليات المصرفية مثل تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

كما تضمنت تلك الضوابط فقرة إلزام المصارف العاملة في العراق بالترويج لخدماتها عبر قنواته الرئيسة (الفروع ، الموقع الإلكتروني ، الصراف الآلي ، القنوات الإعلامية السمعية والمرئية) و إعلام البنك المركزي بتلك الدعاية أو الخدمات الجديدة التي يقدّمها المصرف للزبون وأخذ الموافقة منه على ذلك.

## ثانياً/ أنظمة الدفع والتقاص والتسوية:

تعد أنظمة الدفع الجزء الأهم في محور البنية التحتية المالية، إذ إن تخلف نظام المدفوعات يشكل عائقاً كبيراً في إتمام تسوية الصفقات والعمليات المالية، وفي إطار تهيئة بنية تحتية مصرفية متينة وشاملة تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي، واصل البنك المركزي العراقي جهوده الحثيثة في بناء وتطوير الأنظمة المصرفية على وفق أفضل الممارسات الدولية سعياً منه لخلق بيئة جاذبة للتدفقات المالية والنقدية المحلية والأجنبية على حد سواء، إذ استكمل البنك المركزي أثناء عام 2016 المزيد من الخطوات التطويرية في بعض الأنظمة المصرفية التي إستحدثها في السنوات الماضية، وبدأ أيضاً بتنفيذ مشاريع جديدة يتوقع استكمالها أثناء المدة المقبلة، وفيما يأتي تفصيل لتطورات تلك الأنظمة أثناء عام 2016:

### 1- النشاطات العامة:

أ- تم تفعيل الرقم الحسابي الدولي للحساب المصرفي (IBAN) ( International Bank Account Number) على نظام المدفوعات (RTGS-C-ACH) الخاص بأرقام حسابات زبائن المصارف، إذ يتيح لمستخدميه التحقق من صحة رقم الحساب المحول له على أن يتم العمل به من المصارف في التحويلات الداخلية ابتداءً من تاريخ 2017/1/2.

**ب**-انطلاقاً من سياسة البنك المركزي الهادفة إلى الارتقاء بأنظمة الدفع في العراق وضمن الاتفاقية مع البنك الدولي التي تعنى بأنظمة الدفع الإلكترونية في العراق بدأ العمل بتقييم

جاهزية نظام المدفوعات العراقي بما يتلائم مع المعايير الدولية للبنك الدولي (PFMIS) (Principles for Financial Market Infrastructures)، إذ تم عقد ورش عمل لتقييم الأنظمة من الناحية التنظيمية والقانونية والفنية ووضع جدول زمني للمشروع.

ت- تم العمل بقرار التحول من النقد إلى الدفع الإلكتروني بأدواته كافة والسرعة في إنجاز المعاملات وتطوير عمل الوزارات والمؤسسات كافة وتحويل نظام دفع الرواتب إلى الموظفين المدنيين بضمنها المخصصات والمنافع إلى نظام دفع إلكتروني، إذ تم العمل بهذا المشروع فعلياً في البنك المركزي و وزارة الصحة ومن ثم الإعمام على الوزارات ودوائر الدولة كافة أثناء عام 2017، وقد قام البنك باختيار مجموعة من المصارف (العراقي للتجارة، آشور، الأهلي، التنمية، بغداد، الشرق الأوسط وعودة) بحسب التقييم الفني والمالي الذي قام به البنك المركزي العراقي.

## 2- النشاطات على مستوى الأنظمة :

### أ- نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) Iraqi Retail payment System Infrastructure:

تم العمل فعلياً أثناء عام 2016 بنظام الدفع بالتجزئة في عدد من المصارف والشركات المالية بعد الانتهاء من الإجراءات الإدارية والفنية والتنظيمية كافة واستكمال عمليات الربط مع المقسم الوطني، علماً أن انعكاسات هذا النظام ستكون إيجابية على النظام المالي والصيرفي في العراق ومن ثمَّ تعجيل عملية التنمية الاقتصادية.

### ب- نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) Real Time Grosse Settlement:

تم في عام 2016 إدراج عملة اليورو مع باقي العملات (الدينار، الدولار) لإجراء التحويلات المالية بين المصارف المشاركة، وتمت أيضاً إضافة وظيفة جديدة (Audit) على البيئة الفعلية للنظام لتفعيل الدور الرقابي وذلك لعملية التدقيق الإلكتروني، إذ بلغ عدد المصارف والمؤسسات المشاركة في النظام (62) مصرفاً فضلاً عن (وزارة المالية، هيئة التقاعد العامة، دائرة رعاية القاصرين)، وأن عدد التحويلات المالية أثناء العام 2016 بلغ (53,866) تحويلاً بالدينار العراقي وبمبلغ (163.806) ترليون دينار، في حين بلغ عدد التحويلات بالدولار الأمريكي (10075) وبمبلغ (4.4) مليار دولار، كما في الجدول(13).

## جدول (13)

### قيم وأعداد التحويلات المالية التي أجريت وفق نظام التسوية الإجمالية (RTGS) بالدينار والدولار للمدة (2016 – 2012)

| السنوات | قيمة التحويل بالدينار العراقي (مليون دينار) | عدد التحويلات بالدينار | قيمة التحويل بالدولار الأمريكي | عدد التحويلات بالدولار |
|---|---|---|---|---|
| **2012** | 158,314 | 34,318 | 3,960,293,521 | 7,103 |
| **2013** | 180,562 | 40,572 | 7,285,543,360 | 9,403 |
| **2014** | 199,962 | 44,779 | 7,070,243,761 | 10,814 |
| **2015** | 195,758 | 46,661 | 6,749,524,791 | 10,489 |
| **2016** | 177,332 | 53,866 | 4,363,921,967 | 10,075 |

**المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة المدفوعات.**

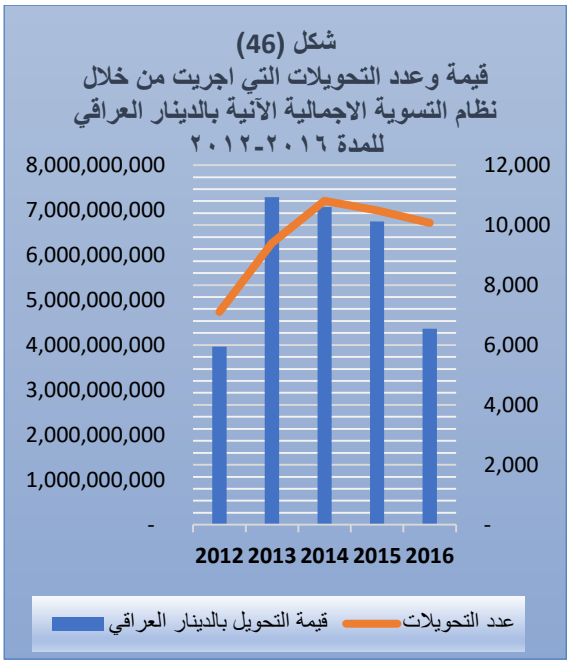


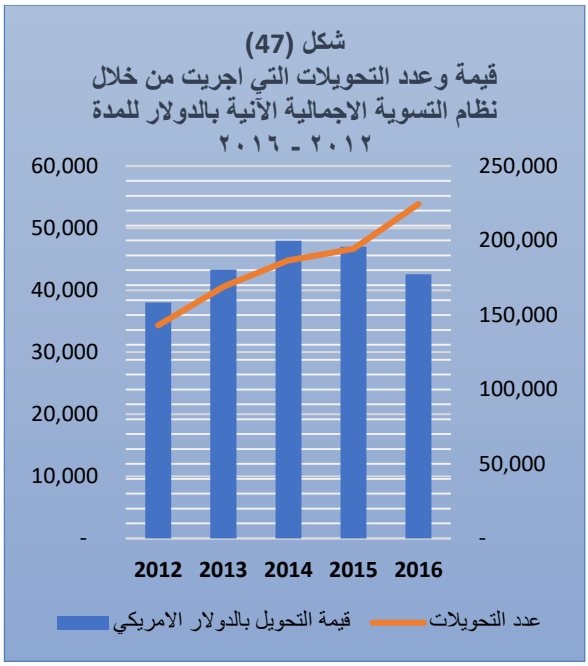


### ج-نظام المقاصة الإلكتروني Automated Clearing House (ACH):

تم العمل بنظام المقاصة الداخلي بين فروع المصرف الواحد (Inter Bank Clearing System) (IBCS) للمصارف الحكومية التي لا تملك نظاماً مصرفياً شاملاً، مما أسهم في أتمتة جميع التحويلات المالية بعمل هذه المصارف باعتماد أدوات الدفع الإلكتروني وتوفير قاعدة بيانات للإدارات العامة بجميع التحويلات، فضلاً عن اعتماد توحيد المواصفات الأمنية للصكوك المسحوبة على المصارف، إذ بلغ عدد المصارف

والمؤسسات المشاركة في النظام (57) مصرفاً فضلاً عن فروع البنك المركزي العراقي (بغداد، البصرة، أربيل والسليمانية) فضلاً عن اشتراك (18) فرعاً لعدد من المصارف في نظام المقاصة الإلكتروني (ACH)، اذ شهدت العمليات التي اجريت من خلال هذا النظام تطوراً كبيراً منذ العام 2012 وكما مبين في الجدول (14) والشكلين (48 ، 49).

**جدول (14)**

**قيم وأعداد الصكوك الإلكترونية التي اجريت عبر نظام المقاصة الإلكتروني بعملتي الدينار والدولار للمدة (2016 – 2012)**

| السنوات | مبالغ الصكوك الإلكترونية بالدينار (مليون دينار) | عدد الصكوك الإلكترونية بالدينار | مبالغ الصكوك الإلكترونية بالدولار | عدد الصكوك الإلكترونية بالدولار |
|---|---|---|---|---|
| **2012** | 1,559,802 | 12,060 | 147,996,860 | 1,303 |
| **2013** | 9,279,596 | 78,110 | 324,057,248 | 1,974 |
| **2014** | 26,601,060 | 340,964 | 857,585,753 | 2,911 |
| **2015** | 23,992,505 | 350,884 | 395,320,274 | 2,195 |
| **2016** | 22,062,344 | 423,993 | 329,049,696 | 1,432 |

**المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

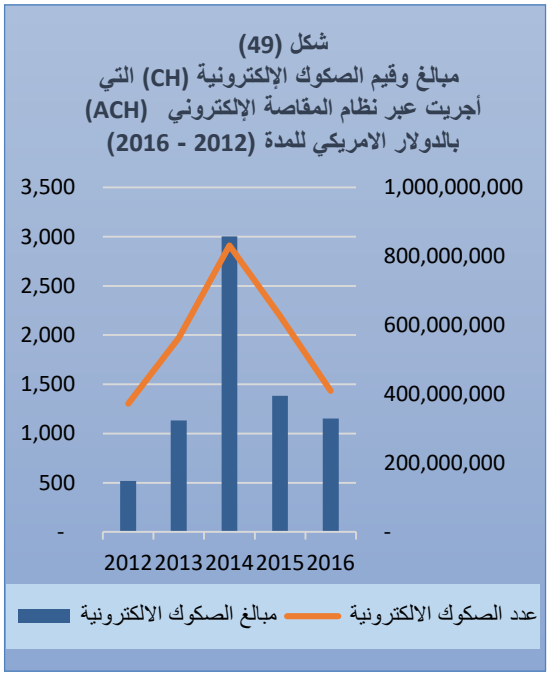

**د- نظام المقاصة الداخلي بين فروع المصرف الواحد (IBCS) Inter Bank Clearing System:**

بلغ عدد المصارف الحكومية المشاركة في النظام (5) مصارف (مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، المصرف الزراعي والمصرف الصناعي) فضلاً عن اشتراك (257) فرعاً من فروع المصارف في نظام المقاصة الداخلي.

3- **الخطط المستقبلية لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني:**

أ- تعزيز دور أنظمة المدفوعات في الشمول المالي فضلاً عن إكمال الربط بين جميع المصارف لنظام الدفع بالتجزئة والمقسم الوطني والهاتف النقال.

ب- العمل على تنفيذ مشروع الجباية الإلكترونية من خلال ربط المؤسسات الحكومية ودوائر الجباية ( الهيئة العامة للضرائب، المديرية العامة للجوازات ومديرية المرور العامة) مع نظام المدفوعات العراقي وذلك لتحصيل المبالغ المستحقة لهذه الدوائر باستخدام أوامر دفع واطئة القيمة من خلال نظام المقاصة الإلكتروني بدلاً من استخدام السفاتج وقد تم اختيار الهيئة العامة للضرائب للعمل معها.

ج- العمل على تنفيذ نظام المتاجرة (Trading) لغرض تفعيل السوق الثانوية فضلاً عن توفير ضمانات للتحويلات عن طريق نظام المدفوعات.

د- تفعيل العمل لتوطين دفع رواتب موظفي البنك المركزي العراقي إلكترونياً من خلال استخدام أجهزة الصراف الآلي لدفع الرواتب في الحسابات المصرفية ليشمل بعد ذلك وبصورة تدريجية توطين رواتب موظفي الوزارات ودوائر الدولة كافة.

هـ- العمل بمشروع نظام التسوية الإقليمي بين الدول العربية وتعزيز التعاون الإقليمي الدولي من خلال عقد اتفاقية تعاون مع البنك المركزي الإيراني فضلاً عن مشروع (الدينار الإلكتروني ED) لتحصيل الفواتير الخاصة بمستحقات دوائر ومؤسسات الدولة من خلال بطاقات الدفع المسبق.

و- إكمال عملية ربط الأنظمة المصرفية الشاملة بنظام المدفوعات وتطبيق مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية بالتعاون مع البنك الدولي فضلاً عن وضع المعايير والمقاييس الفنية للخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف وتفعيل أدوات الدين المباشر.

## ثالثاً/ المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي

### 1- قطاع التأمين :

يعد قطاع التأمين أحد الركائز الأساس التي يقع على عاتقها تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد، إذ ينتج عن التفاعل المتنامي والمستمر بين قطاع التأمين والقطاعات الاقتصادية الأخرى تحقيق جزء مهم من الاستقرار المالي والنقدي ومن ثمَّ الاقتصادي بشكلٍ أعم، وقد بدأ تطبيق التأمين في العراق بموجب قانون تأمين شركات التامين رقم (74) لعام 1937، إذ يوجد في العراق (34) شركة تأمين من بينها (3) شركات حكومية نهاية عام 2015، في حين بلغ إجمالي رؤوس أموال تلك الشركات (292.4) مليار دينار لتشكل ما نسبته (0.02%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

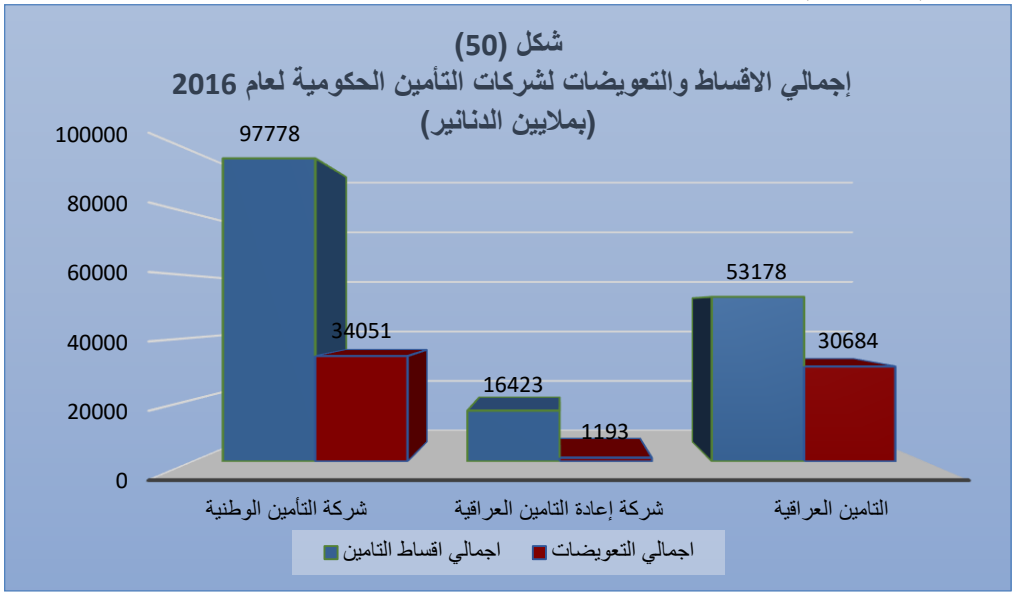


### 2- الشركة العراقية للكفالات المصرفية:

للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثير كبير في الاقتصاد، ولغرض ديمومة عمل هذه المشاريع وتطويرها لابد من توافر التمويل اللازم لها من المصارف، وهذه الأخيرة تعاني في بعض الأحيان من مشاكل مخاطر الإقراض، لذا ظهرت وظيفة شركات الكفالات المصرفية لتخفيض هذه المخاطر ومن ثم تيسير القروض للمشاريع، إذ تعد إحدى المؤسسات الساندة للقطاع المالي في استقراره كونها تقدم خدمات مالية وتهتم بتقديم الكفالات المصرفية لقروض المؤسسات المالية المصرفية الخاصة لتصل إلى (75%) من إجمالي القروض التي تمنحها المصارف المشاركة للمقترضين وبمقدار (5 – 250) ألف دولار أو ما يعادله بالدينار العراقي وهي شركة مساهمة خاصة بخبرات متنوعة يشكل القطاع المصرفي الحصة الأكبر من حجم هذه المساهمة وبنسبة (99.55%) من (14) مصرفاً عراقياً خاصاً، في حين كانت النسبة المتبقية من نصيب شركة وساطة مالية واحدة بنسبة مساهمة بلغت (0.28%) و (16) مساهماً شخصياً بنسبة مساهمة

بلغت (0.17%)، وقد عمدت الشركة العراقية للكفالات المصرفية على وضع اتفاقية مع المصارف المشاركة في برنامج ضمان قروض المشاريع الصغيرة توضح فيها الإرشادات والسياسات العامة، كما إنها تحتفظ بسجلات منتظمة وهي متفقة مع البيانات المالية الختامية المطابقة للقواعد المحاسبية الدولية، اذ شهد رأس مال الشركة تطوراً كبيراً أثناء المدة (2006 – 2016)، إذ شهد رأس مال الشركة تطوراً كبيرا في عام 2009 ليصل إلى (7) مليار دينار بعد أن كان (5.5) مليار دينار خلال المدة (2006– 2008) ومن ثم أخذ بالارتفاع مرة أخرى في العام 2011 ليصل إلى (7.9) مليار دينار وبقي ثابتاً عند ذلك المقدار حتى العام 2016، وكما موضح في الجدول (15) والشكل (51).

وسجلت القروض المضمونة ارتفاعاً في عام 2016 لتصل الى (662) قرضاً مقارنة بعام 2015 والبالغة (352) قرضاً اي بنسبة ارتفاع بلغت (88%)، اذ سجلت القروض المضمونة الممنوحة لفئة الذكور ما مقداره (575) قرضا فيما بلغت القروض المضمونة لفئة الاناث (87) قرضاً.

وبلغ عدد القروض المضمونة حسب المصارف (12800) قرضاً في عام 2016 منذ بداية العمل بالشركة لغاية 2016/12/31، جاء مصرف بغداد بالمرتبة الاولى بعدد (2728) قرضاً يليه مصرف الخليج بعدد قروض مضمونة بلغ (2417) قرضاً.

وبلغ عدد القروض المضمونة حسب المحافظات (12839) قرضاً منذ بداية العمل بالشركة لغاية 2016/12/31 توزعت على جميع المحافظات بنسب مختلفة، اذ جائت بغداد بالمرتبة الاولى من حيث عدد القروض المضمونة لتصل الى (6253) قرضاً مضموناً تليها محافظة السليمانية بـ (1153) قرضاً ومن ثم محافظة اربيل بـ (965) قرضاً ومحافظة النجف بـ (733) قرضاً.

أما من حيث عدد القروض المضمونة بحسب القطاعات فقد بلغت (12839) قرضاً منذ بداية تاسيس الشركة لغاية 2016/12/31، اذ شكل القطاع التجاري الحصة الاكبر من حيث عدد القروض المضمونة ليصل الى (5298) قرضاً، يليه قطاع الخدمات بـ(5172) قرضاً ومن ثم القطاع الصناعي بـ (1136) قرضاً فيما بلغ كل من قطاع الانشاءات، القطاع السياحي، القطاع الصحي والقطاع الزراعي ما مقداره (783، 223، 152، 75) قرضاً على التوالي.

**جدول (15)**

أنشطة الشركة العراقية للكفالات المصرفية لعامي 2015 – 2016

| النشاط | 2015 | 2016 |
|---|---|---|
| القروض المضمونة | 352 | 662 |
| القروض المضمونة للذكور | 267 | 575 |
| القروض المضمونة للاناث | 85 | 87 |
| القروض المضمونة حسب المصارف المانحة لغاية12/31 | 12177 | 12800 |
| القروض المضمونة حسب المحافظات لغاية 12/31 | 12177 | 12839 |
| القروض المضمونة حسب القطاعات لغاية 31/12 | 12177 | 12839 |

**المصدر: التقرير السنوي للشركة العراقية للكفالات المصرفية لعام 2016.**

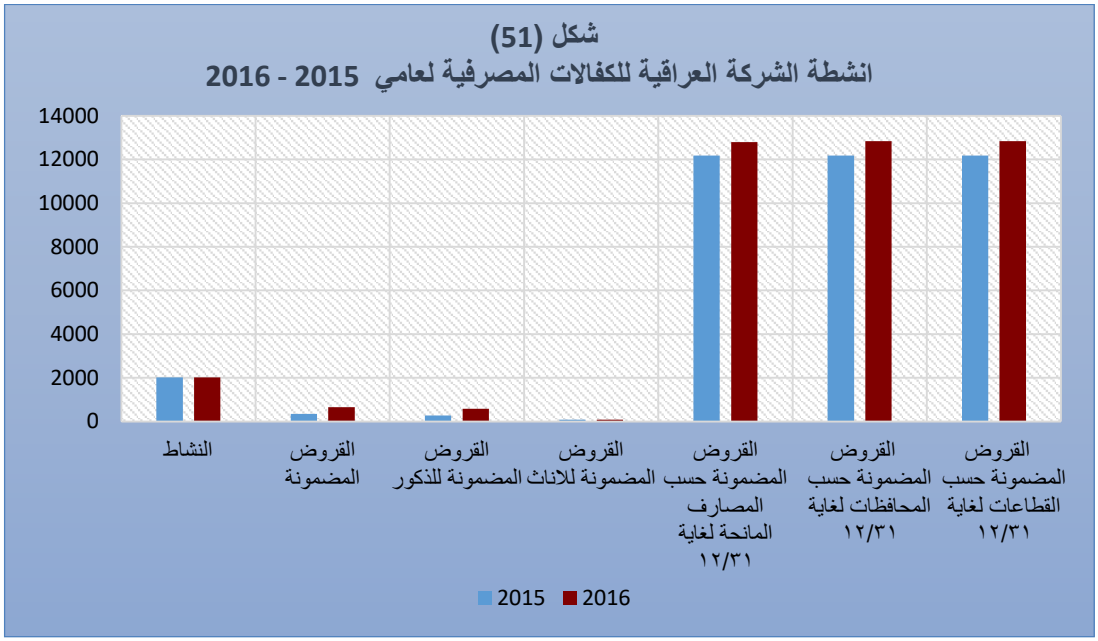


**المصدر: بيانات الجدول (15).**

كما تقدم الشركة خدمات الاستعلام الائتماني عن المقترضين للتاكد من سلوكهم كونها تملك قاعدة بيانات اتمانية عن كافة المصارف التي تتعامل معها وهي تقدم المعلومات الى كافة مصارفها المشاركة.

### 3- قسم تبادل المعلومات الائتمانية وحماية الجمهور:

يعد قسم تبادل المعلومات من الأقسام المهمة التي لها مردوداتها الإيجابية على الاستقرار المالي، كونه أحد المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي التي تقدم خدماتها للمصارف من أجل اتخاذ قرارات صائبة في عملها الصيرفي والسير على الطريق الصحيح، اذ تم اعتماد قسم تبادل المعلومات الائتمانية وحماية الجمهور بوصفه أحد تشكيلات البنك المركزي العراقي/ دائرة

الصيرفة والائتمان للقيام بتبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالعمليات المصرفية الخاصة في الجهاز المصرفي في العراق عن طريق نظام تبادل المعلومات الائتمانية (CBS) الذي من خلاله تتم الرقابة والإشراف من قبل البنك المركزي على المصارف كافة عن طريق الربط الإلكتروني وتحميل البيانات الائتمانية لزبائن المصرف وكفالاته، كما يعتمد القسم في إعداد المعلومات والبيانات بشأن المقترضين برنامج الاستعلام الائتماني والذي يتم من خلاله تصنيف أنواع القروض الذي تمنحه المصارف للأفراد والشركات على حد سواء، وفي عام 2016 تم تزويد قسم تبادل المعلومات الائتمانية وحماية الجمهور بالاستمارات الخاصة البيانات حول زبائن المصارف من قبل (65) مصرفاً عاملاً في العراق بما في ذلك المصارف الحكومية والمحلية بأنواعها التجارية والإسلامية.

# الفصل الخامس

# الشـمول المـالـي

# الفصل الخامس : الشمول المالي

يعبّر الشمول المالي عن مدى وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان، وبات هذا الموضوع من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسات المالية الدولية منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة التحالف الدولي للشمول المالي Alliance for Financial Inclusion التي مقرّها ماليزيا وتضم عضوية (94) دولة من بينها (5) دول عربية (العراق ليس ضمنها)، فضلاً عن اهتمام البنوك المركزية بحتمية تعزيز الشمول المالي على المستوى المحلي، إن هذه الأهمية التي مُنحت للشمول المالي بسبب أن زيادة مستوى الشمول المالي يكون لها تأثيرات بالغة الأهمية في الاقتصاد المحلي من خلال: تسهيل التوزيع الكفوء للموارد المالية والتقليل من كلفة رأس المال، وأن الوصول للخدمات المالية يحسّن من إدارة التمويل بشكل يومي، ويساعد على تقليل نمو التمويل غير الرسمي الذي يطغى على معظم الاقتصادات النامية والفقيرة، ويسهم في تقليل الفقر والتفاوت في توزيع الدخل من خلال توفير الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من الأشخاص وبكلفة منخفضة وتمكينهم من البدء باعمال جديدة.

إنّ البنك المركزي العراقي أسهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي في العراق من خلال مبادرات عديدة منها مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برصيد (1) ترليون دينار والمشاريع الكبيرة برصيد (5) ترليون دينار التي بدء العمل بها منذ عام 2015، والهدف منها توفير التمويل لأكبر شريحة ممكنة من السكان و زيادة التشغيل وتقليل الفقر في العراق، وسعي البنك المركزي العراقي إلى تطوير أنظمة الدفع وتسوية المبادلات الإلكترونية من خلال تطوير آليات دفع الرواتب لموظفي دوائر الدولة والمتقاعدين إلكترونياً، إذ أن معظم الموظفين في دوائر الدولة يستلمون رواتبهم من خلال بطاقة (كي كارت Q Card) فضلاً عن مساهمة البنك المركزي في توطين الرواتب التي بدأها مع موظفي البنك المركزي العراقي بمشاركة عدد من المصارف الخاصة عن طريق توفير أجهزة الدفع الآلي (ATM)، وكذلك تشجيع البنك المركزي المصارف العامة والخاصة على فتح المزيد من الفروع لتوفير الخدمات المالية إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمع وشمولهم ضمن النظام المالي الرسمي، ومن أهم المبادرات الأخرى التي يسهم بها البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق في العامين 2015 و2016 هي الآتي :

1- تفعيل عمليات الدفع الإلكتروني لاستحصال مستحقات الوزارات والدوائر الحكومية.

2- ترخيص شركتي محفظة زين العراق وآسيا حوالة لخدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال.

3- ترخيص شركة الطيف للتحويل المالي للعمل بصفة مزود خدمة دفع إلكتروني (إصدار البطاقات).

4- تطوير الأسواق المالية بواسطة تفعيل السوق الثانوية عن طريق اقتناء نظام المتاجرة Trading System.

5- تنفيذ نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد IBCS.

6- مشروع توطين رواتب موظفي الدولة لدى المصارف الحكومية والخاصة.

7- ترخيص شركة العرب لتكنولوجيا المعلومات للعمل كمزود خدمة دفع ألكتروني (مصدّر، محصّل/ معالج).

8- ترخيص شركة بوابة العراق للدفع الألكتروني للعمل بصفة مزود خدمة دفع إلكتروني (مصّدر، محصّل، معالج).

توجد مؤشرات عديدة تستخدم لقياس مستوى الشمول المالي في الدول[1]، و لكن سيتم الاعتماد هنا على مؤشرين أساسيين لقياس مستوى الشمول المالي في العراق و ستكون اللبنة الأساسية لقياس مستوى الشمول المالي في العراق من خلال :

1- مستوى الوصول للخدمات المالية Access of Financial Services الذي يعبّر عن قدرة الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية الرسمية.

2- استعمال الخدمات المالية Usage of Financial Services الذي يعبّر عن أداء مؤسسات الوساطة المالية وقدرتها على توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

إن كل مؤشر من هذه المؤشرات يعتمد على متغيرات قابلة للقياس وكما هي موضحة بالجدول (16)، علماً أنه لا يوجد اتفاق على عدد ونوع المتغيرات المستخدمة في قياس الشمول المالي.

[1] للمزيد من المعلومات أنظر :

Ratna Sahay, Martin Čihák, Papa N'Diaye, Adolfo Barajas, Srobona Mitra, Annette Kyobe, Yen Nian Mooi, and Seyed Reza Yousefi, (2015), Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?, IMF Staff Discussion Note, SDN/15/17, p 24.

**جدول (16)**

**مؤشرات الشمول المالي في العراق**

| المؤشر Indicator | المتغير variable |
|---|---|
| الوصول Access | الانتشار المصرفي |
| | عدد ATM / عدد البالغين |
| | عدد ATM / 1000 كم$^2$ |
| | عدد الفروع / 1000 كم$^2$ |
| الاستخدام Usage | (حجم القروض و الودائع GDP) [1] |
| | عدد حسابات الودائع/ عدد البالغين |
| | عدد حسابات القروض/ عدد البالغين |

## أولاً: مؤشر مستوى وصول الخدمات المالية:

### 1- الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية :

يتضح من الجدول (17) إن الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية مستمران بالمحافظة على مستوييهما المنخفضين في العراق، إذ أن حجم الانتشار المصرفي في العراق لم يتغير كثيراً في السنوات الماضية، فقد بلغت (2.80) عام 2010 وأصبحت (2.81) عام 2016، أي ما يقرب من (3) فروع لكل (100) ألف نسمة، في حين كانت هذه النسبة (3.28) عام 2015 و إن الانخفاض في عام 2016 مقارنة بعام 2015 نتيجة لانخفاض عدد فروع المصارف من (1213) عام 2015 إلى (1068) في عام 2016، إن هذا الانخفاض يعكس بشكل عام عدم وجود العدد الكافي من فروع المصارف مقارنة بحجم سكان العراق المتزايد، وأن العراق بحاجة إلى فروع مصرفية أكثر بغية وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان، استناداً إلى هذا المؤشر فإنّ الخدمات المصرفية تكون أكثر انتشاراً عندما تزداد هذه النسبة، إذ إن تونس ولبنان يحتلان النسبة الأعلى عربياً بقيمة (24.1 و24) [2] على التوالي كما في عام 2013 (الشكل 52).

---

[1] تم اعتماده من قبل :

- Rajani Gupte, Bhama Venkataramani and Deepa Gupta, (2012), Computation of Financial Inclusion Index for India , Procedia - Social and Behavioral Sciences Vol. 37, p142.

[2] تم قياس نسبة الانتشار المصرفي استناداً إلى الصيغة الآتية : الانتشار المصرفي = عدد الفروع/ عدد السكان (100000 نسمة).

للمزيد أنظر : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، ص 152.

جدول (17)

الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق

| السنوات | عدد السكان (الف نسمة) (1) | عدد فروع المصارف (2) | الكثافة المصرفية * (2/1) (3) | الانتشار المصرفي** (4) |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 32,489 | 912 | 35.6 | 2.80 |
| 2011 | 33,338 | 929 | 35.9 | 2.78 |
| 2012 | 34,207 | 990 | 34.6 | 2.89 |
| 2013 | 35,095 | 1042 | 33.7 | 2.96 |
| 2014 | 36,004 | 1204 | 29.9 | 3.34 |
| 2015 | 36,933 | 1213 | 30.4 | 3.28 |
| 2016 | 37,883 | 1068 | 35.5 | 2.81 |

* الكثافة المصرفية = عدد السكان (ألف نسمة)/ عدد الفروع

** الانتشار المصرفي = $\frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان (نسمة } \mathbf{100000})}$

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

شكل (52)

نسبة الانتشار المصرفي لعدد من الدول العربية في عام 2013

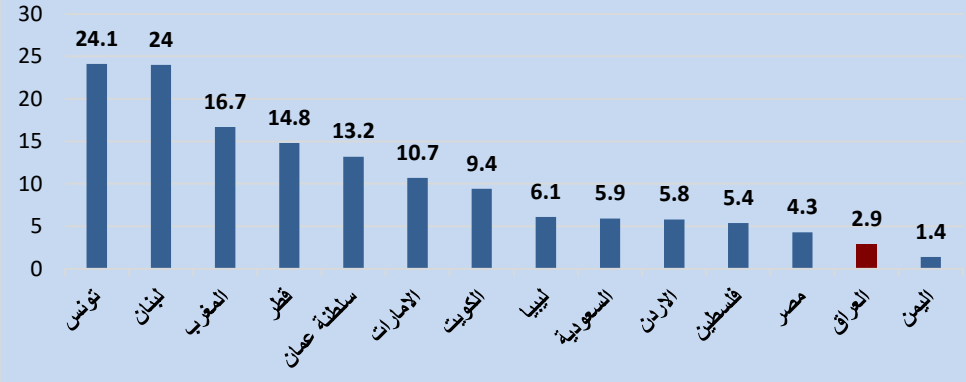


المصدر:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.
- تقديرات البنك الدولي، http://data.worldbank.org/topic/financial-sector?

أما مؤشر الكثافة المصرفية المقاس بعدد السكان (ألف نسمة) لكل فرع فهو الآخر لم يتغير كثيراً في العراق أثناء المدة (2010-2016)، فقد بقي محافظاً على نسبة أكثر من (30) ألف نسمة للفرع الواحد (الجدول 17)، وهذه النسبة ما تزال منخفضة في العراق مقارنة مع لبنان على سبيل المثال إذ بلغت الكثافة المصرفية (4.6) ألف شخص لكل فرع في عام 2006[1].

### 2- الانتشار المصرفي لماكنات السحب الآلي ATM :

إن نسبة الانتشار المصرفي لماكنات السحب الآلي ATM منخفضة في العراق مقارنة بالدول العربية، لغرض زيادة حجم الانتشار المصرفي في العراق فقد أسهمت المصارف لاسيما الخاصة منها بزيادة أعداد مكائن الصراف الآلي في العراق من (467) جهازاً عام 2011 إلى (660) جهازاً عام 2016، إن معظم هذه الأجهزة متوافر في المراكز التجارية وفي بعض فروع المصارف، من ناحية أخرى، فأن عدد أجهزة دفع رواتب موظفي دوائر الدولة والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية (كي كارت) حافظ على عدده البالغ (30000) جهاز اثناء المدة (2013 - 2016) بعد أن كان (50000) جهاز عام 2011.

لذلك فإن الانتشار المصرفي على أساس عدد أجهزة الصراف الآلي و بطاقات كي كارت لكل (100) ألف نسمة من البالغين في العراق سجل نسب منخفضة جداً لم تتجاوز (4)، أي أقل من أربعة ماكنات للصراف الآلي لكل مائة ألف نسمة من البالغين أثناء المدة (2011-2016) (الجدول 18)، في حين بلغت هذه النسبة (76) و(68) و(56) في كل من السعودية وقطر والكويت على التوالي عام 2015 [2].

شكل (53):
نسبة الأنتشار لماكنات ATM لبعض الدول العربية كما في عام 2015

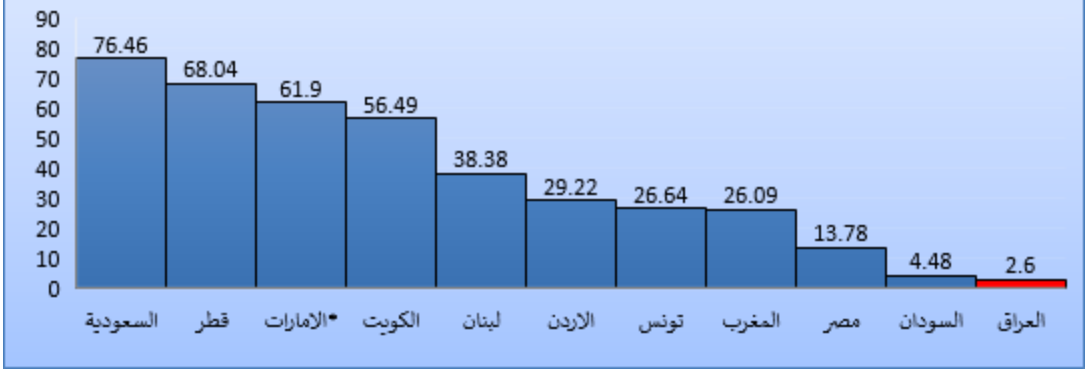


* تقديرات عام 2014.

المصدر: تقديرات البنك الدولي، ? http://data.worldbank.org/topic/financial-sector

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، ص177.

[2] تقديرات البنك الدولي لعام 2015، للمزيد انظر : ?http://data.worldbank.org/topic/financial-sector

وأنّ نسبة عدد نقاط الدفع (كي كارت) لكل مائة ألف نسمة انخفضت أيضاً من (150) عام 2011 إلى (79) عام 2016 بسبب انخفاض عدد نقاط الدفع من (50000) إلى (30000)، في حين سجلت نقاط البيع في بعض الدول العربية أكثر من (700) نقطة بيع لكل مائة ألف نسمة في عام 2013 كما في الإمارات و لبنان و قطر[1]، إذ إن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشر أفضل من خلال الانتشار الواسع في استعمال الوسائل الإلكترونية بدلاً من النقد في تسوية المدفوعات. هذا مؤشر آخر يبيّن محدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية في العراق على الرغم من سعي البنك المركزي العراقي جاهداً في تعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية على مستوى التجزئة.

**جدول (18)**

**الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الآلي**

**(لكل 100 الف نسمة)**

| السنوات | عدد البالغين (ألف نسمة) (15 سنة فاكثر) (1) | عدد ATM (2) | عدد نقاط الدفع (كي كارت) (3) | نسبة * (1/2) |
|---|---|---|---|---|
| 2011 | 19929 | 467 | 50000 | 2.3 |
| 2012 | 20569 | 467 | 50000 | 2.2 |
| 2013 | 21227 | 647 | 30000 | 3.1 |
| 2014 | 21926 | 337 | 30000 | 1.5 |
| 2015 | 22082 | 580 | 30000 | 2.6 |
| 2016 | 22654 | 660 | 30000 | 2.9 |

*** أن نسبة الانتشار المصرفي لماكنات الصرف الآلي حُسِبت على أساس (100) ألف نسمة.**

**المصدر: - البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.**

**- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.**

### 3- الانتشار المصرفي إلى مساحة العراق:

إن الانتشار المصرفي إلى مساحة العراق منخفض ويؤثر سلباً على الشمول المالي في العراق، إذ لم يتجاوز (3) فروع لكل ألف كم$^2$ أثناء المدة 2010-2016 (جدول 19)، وعند المقارنة مع دول أخرى نجد أن حجم الفجوة كبير، ففي سنغافورة على سبيل المثال بلغت تلك النسبة (636) فرع لكل ألف كم$^2$ عام 2004[2]، كذلك الحال فيما يخص انتشار أجهزة الصراف الآلي في العراق إذ لم تتعَّد (2) جهاز لكل ألف كم$^2$ أثناء المدة (2011-2016)، هذا يبين

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، ص152.

[2] The Economist, Dec. 2005. Available at : http://www.economist.com/node/5253146 (access date 16th May 2017).

صعوبة وصول الأفراد الى الخدمات المصرفية مما ينعكس سلباً على مستوى الشمول المالي في العراق.

**جدول (19)**

**الانتشار الجغرافي للمصارف لكل (1000) كم$^2$**

| السنوات | عدد فروع المصارف | عدد ATM | عدد الفروع لكل (1000) كم$^2$ | عدد ATM لكل (1000) كم$^2$ |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 912 | -- | 2.09 | -- |
| 2011 | 929 | 467 | 2.14 | 1.07 |
| 2012 | 990 | 467 | 2.28 | 1.07 |
| 2013 | 1042 | 647 | 2.39 | 1.48 |
| 2014 | 1204 | 337 | 2.77 | 0.77 |
| 2015 | 1213 | 580 | 2.79 | 1.33 |
| 2016 | 1068 | 660 | 2.45 | 1.52 |

**ملاحظة : تبلغ مساحة العراق (435052) كم$^2$.**

**المصدر: – البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

**البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.**

**–وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.**

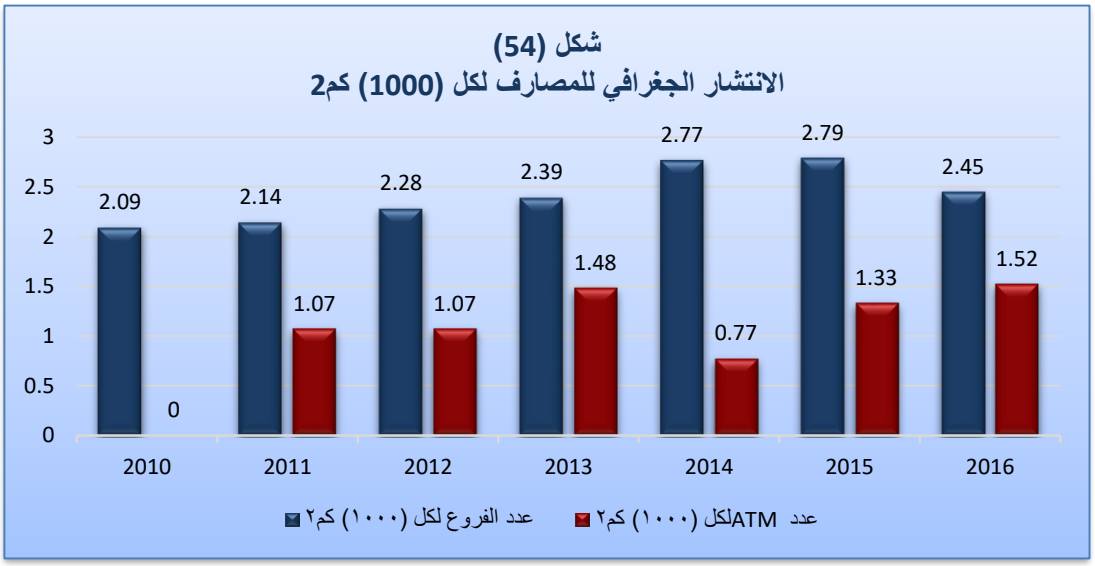


## ثانياً: مؤشر استخدام الخدمات المالية:

أما المؤشر الثاني لقياس مستوى الشمول المالي في العراق فيتمثل باستخدام الخدمات المالية والمصرفية المختلفة ومدى كفاءة وفاعلية مؤسسات الوساطة المالية في تشجيع ذلك الاستخدام، وسيتضمن هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية وهي (مستوى العمق المصرفي وعدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين وعدد حسابات القروض إلى عدد البالغين).

### 1- مؤشر العمق المصرفي :

يبيّن مؤشر العمق المصرفي[1] Banking Depth مقارناً بحجم القروض والودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع نسبة القروض للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي أثناء المدة 2010-2016 من (5.2%) إلى (9.2%)، والحال نفسها أيضاً فيما يخص مؤشر إجمالي ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع بشكل عام من (8.5%) في عام 2010 إلى (12.1%) عام 2016 الجدول (20)، ومن الجدير بالذكر أن هذه النسب ما تزال منخفضة مما يكشف ضعف مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي وضعف الطلب على الخدمات المصرفية سواء خدمات الودائع أو خدمات الائتمان، في حين تشير تقديرات البنك الدولي إلى إن نسبة الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى أكثر من (100%) كما في أستراليا وماليزيا، في الوقت نفسه زادت هذه النسبة عن (50%) في بعض الدول العربية مثل لبنان والكويت والإمارات خلال المدة 2010-2015 [2].

**جدول (20)**

**قياس مستوى العمق المصرفي في العراق**

**(مليون دينار ، نسبة مئوية)**

| السنوات | القروض للقطاع الخاص (1) | ودائع القطاع الخاص (2) | الناتج المحلي الإجمالي (3) | مؤشر العمق المصرفي % (3/1) | مؤشر العمق المصرفي (3/2) % |
|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 8,527,131 | 13,711,185 | 162,064,565 | 5.2 | 8.5 |
| 2011 | 11,356,308 | 18,192,612 | 217,327,107 | 5.2 | 8.4 |
| 2012 | 14,650,102 | 21,115,540 | 254,225,490 | 5.7 | 8.3 |
| 2013 | 16,947,533 | 24,450,014 | 273,587,529 | 6.2 | 8.9 |
| 2014 | 17,745,141 | 24,702,632 | 258,900,633 | 6.8 | 9.5 |
| 2015 | 18,070,058 | 23,636,904 | 191,715,791 | 9.4 | 12.3 |
| 2016 | 18,164,883 | 23,697,049 | 196,536,350 | 9.2 | 12.1 |

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

[1] تم استخدام مصطلح العمق المصرفي بدلاً من العمق المالي بسبب استخدام المؤشرات المصرفية فقط من دون مؤشرات السوق المالية.

[2] تقديرات البنك الدولي لعام 2015، للمزيد انظر :

http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&Topic=7

### 2- عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين[1]:

إن نسبة عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين وتُعّد المؤشر الأكثر استخداماً لقياس مستوى الشمول المالي في الاقتصاد، استناداً إلى تقديرات البنك الدولي إن مستوى الشمول المالي في العراق بناءً على المؤشر المذكور بلغ (11%) عام 2014 [2]، أي إن (89%) من عدد البالغين ليس لديهم حسابات مصرفية، وإنما يتعاملون بالنقد في تسوية معاملاتهم التجارية وإبراء الذمم، في حين كشفت البيانات المتوافرة لعامي 2015 و 2016 أن تلك النسبة قد انخفضت كثيراً إلى (6.5%) و (6.8%) على التوالي، أن هذا الاختلاف أو الانخفاض في الغالب يعود إلى اختلاف البيانات المستخدمة في التقدير، ومن غير المستغرب انخفاض هذه النسبة و بقاء نسبة كبيرة من سكان العراق البالغين دون الاستفادة من الخدمات المصرفية، الذي يعود إلى تركز فروع المصارف في محافظة بغداد بحدود (38.7%) من إجمالي فروع المصارف في عام 2016 [3]، من ناحية، ومن ناحية أخرى امتناع الكثير من الأفراد التعامل مع المصارف بسبب الأحكام الدينية، ونسبة (30%) من إجمالي نساء العراق كما في عام 2015 يعشن في الريف وبالضرورة ليس لديهن حسابات مصرفية في أفضل الأحوال فإن نسبة قليلة منهن يمتلكن حسابات توفير، إن نفس النسبة من الذكور يعيشون في المناطق الريفية وأيضاً نسبة كبيرة منهم لايمتلكون حسابات مصرفية[4]، كما وأن زيادة العملة في التداول نسبة إلى عرض النقد بالمعنى الضيق البالغة (59.5%) عام 2016 مؤشر واضح عن تفضيل الأفراد تسوية معاملاتهم التجارية نقداً فضلاً عن انتشار ظاهرة الاكتناز.

**جدول (21)**

**عدد حسابات الودائع و القروض إلى عدد السكان البالغين**

| السنة | عدد البالغين من السكان (15 سنة فأكثر) (1000 نسمة) (1) | عدد حسابات الودائع (2) | عدد حسابات القروض (3) | نسبة عدد حسابات الودائع إلى عدد السكان البالغين (1/2) % | نسبة عدد حسابات القروض إلى عدد السكان البالغين (1/3) % |
|---|---|---|---|---|---|
| 2015 | 22082 | 1437636 | 49446 | 6.5 | 0.2 |
| 2016 | 22654 | 1544637 | 258019 | 6.8 | 1.1 |

**المصدر:**

**- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.**

**- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.**

[1] تم حساب عدد البالغين من عمر (15 سنة فأكثر) استناداً إلى بيانات وزارة التحطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

[2] http://datatopics.worldbank.org/financialinclusion/country/iraq. (access date 17th May, 2017).

[3] البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة و الأئتمان.

[4] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

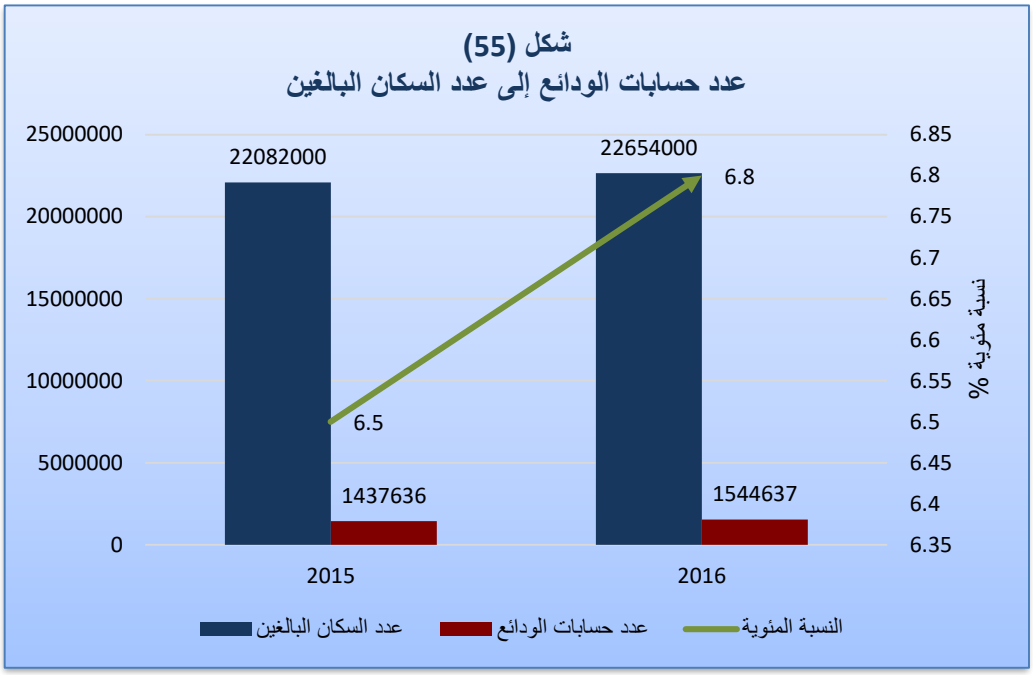


### 3- عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين :

إن مؤشر الشمول المالي مقاساً بعدد حسابات القروض إلى عدد البالغين سجّل مستويات منخفضة جداً، إذ لم تتجاوز هذه النسبة (2%) أثناء العامين 2015 و2016، كما مبين في الشكل (56)، إذ إن انخفاض هذه النسبة يعود إلى انخفاض عرض الائتمان المصرفي من قبل المؤسسات المصرفية نتيجة للظروف الأمنية والاقتصادية غير المؤاتية التي يمر بها العراق وتخوف المصارف من زيادة حالات التعثر المالي للمقترضين، على الرغم من وجود طلب مرتفع على القروض، ولاسيما قروض الإسكان بغض النظر عن معدلات أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً للقروض طويلة الأجل التي بلغت (12.6%) عام 2016[1]، من جانب آخر فأنّ نسبة غير قليلة من الأفراد يعتمدون على التمويل غير الرسمي في تمويل أنشطتهم الاقتصادية والذي يشكل عقبة كبيرة تجاه زيادة مستوى الشمول المالي في العراق مقارناً بعدد القروض الممنوحة بالنسبة إلى عدد السكان البالغين.

[1] البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

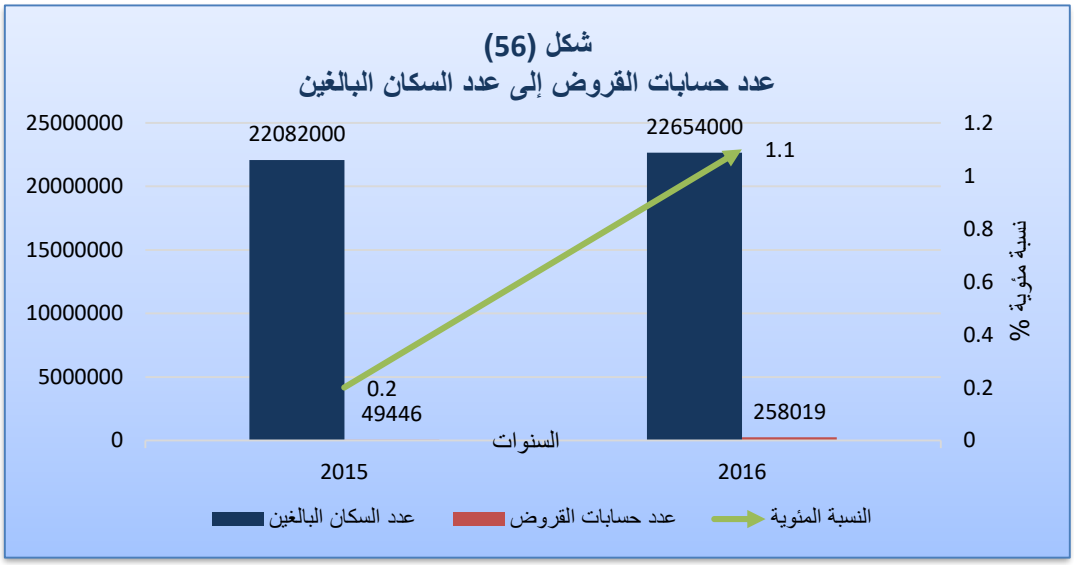


### ثالثاً: قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق :

توجد طرق كثيرة لقياس المؤشر التجميعي للشمول المالي ( Aggregated Index of Financial Inclusion)، تعتمد بالدرجة الأساس على طبيعة البيانات المتوافرة، وبسبب عدم توافر البيانات لسنوات سابقة ولاسيما ما يخص مؤشري عدد الحسابات المصرفية للقروض والودائع إلى عدد السكان البالغين، لذلك سيتم الاعتماد على الأسلوب المستخدم من قبل منظمة التحالف العالمي للشمول المالي[1] Alliance for Financial Inclusion ، لأنه الأسلوب الأقرب في التطبيق إلى حال العراق، من خلال اعتماد الخطوات الآتية :

1) تحديد القيم المستهدفة للمؤشرات: إذ تم اختيار القيم المستهدفة استناداً إلى القيم الواجب تحققها في العراق لتعزيز الشمول المالي.
2) تحديد الأوزان للمتغيرات: إذ إن الأوزان تعكس أهمية المتغيرات الداخلة في قياس المؤشرات الفرعية للشمول المالي وهي (الوصول والاستخدام)، ومن ثم إعطاء أوزان متساوية للمؤشرات الفرعية.
3) تجميع المؤشرات الفرعية في مؤشر واحد يمثل الشمول المالي في العراق، وتتراوح قيمة المؤشر بين الواحد و الصفر، و كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد فإنّ هذا يعني وجود مستوى عالٍ من الشمول المالي و العكس صحيح.

الجدول (22) يبيّن أن المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق منخفض جداً إذ بلغت قيمة المؤشر التجميعي (0.10) لعامي 2015 و2016، مما يشير إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لتعزيز مستوى الشمول المالي في العراق.

[1] Alliance for Financial Inclusion 2016, An Index to Measure the Progress of Financial Inclusion, Guideline Note No. 18. April.

## جدول (22)

## قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة 2015-2016

| المؤشر/ المحور Indicator | المتغير Variables | 2015 (A1) | 2016 (A2) | الأوزان Weights (W) | القيم المستهدفة Target Values (T) | المؤشر القياسي لكل متغير X1= A1/T | المؤشر القياسي لكل متغير X2= A2/T | المؤشر القياسي لكل محور D1= ∑ W*X1 | المؤشر القياسي لكل محور D2= ∑ W*X2 | أوزان متساوية للمحور Equal Weights (ω̃) | المؤشر التجميعي Aggregated Index (FII)2015= ω̃*D1 | المؤشر التجميعي Aggregated Index (FII)2016= ω̃*D2 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الوصول | نسبة الانتشار المصرفي | 3.28 | 2.81 | 0.5 | 25 | 0.13 | 0.11 | 0.065 | 0.055 | 0.5 | 0.107 | 0.104 |
| | عدد ATM / عدد البالغين (ألف نسمة) | 2.6 | 2.9 | 0.25 | 50 | 0.05 | 0.06 | 0.01 | 0.0125 | | | |
| | عدد الفروع / 1000كم2 | 2.79 | 2.45 | 0.13 | 25 | 0.11 | 0.09 | 0.014 | 0.011 | | | |
| | عدد ATM و نقاط الدفع / 1000 كم2 | 1.33 | 1.52 | 0.12 | 25 | 0.05 | 0.06 | 0.006 | 0.007 | | | |
| | | | | **1** | | | | **0.095** | **0.088** | | | |
| الاستخدام | حجم القروض والودائع/ GDP %[1] | 21.7 | 21.3 | 0.25 | 75 | 0.29 | 0.28 | 0.075 | 0.07 | 0.5 | | |
| | عدد حسابات الودائع/ عدد البالغين (الف نسمة) | 6.5 | 6.8 | 0.5 | 75 | 0.086 | 0.090 | 0.043 | 0.045 | | | |
| | عدد حسابات القروض/ عدد البالغين (الف نسمة) | 0.2 | 1.1 | 0.25 | 40 | 0.005 | 0.027 | 0.0012 | 0.0067 | | | |
| | | | | **1** | | | | **0.119** | **0.121** | | | |

[1] اعتمد من قبل

- Rajani Gupte, Bhama Venkataramani and Deepa Gupta, (2012), Computation of financial inclusion index for India , Procedia - Social and Behavioral Sciences Vol. 37, p142.

# الملاحق الإحصائية

# ملحق (1)

## مؤشرات السلامة المالية

(مليون دينار ، نسبة مئوية)

| الفصل | القروض المتعثرة | إجمالي رأس المال | إجمالي الائتمان النقدي | إجمالي القروض | العائد على الموجودات % | العائد على حقوق الملكية % | الموجودات السائلة | إجمالي الموجودات (المطلوبات)* | مطلوبات قصيرة الاجل (ودائع جارية وذات طبيعة جارية) | إجمالي الودائع | الموجودات بالعملة الأجنبية | المطلوبات بالعملة الاجنبية | الائتمان النقدي المقدم للحكومة المركزية والمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية | ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Q1 2013 | 601,190 | 11,437,700 | 27,302,645 | 23,194,936 | 0.23 | 7.52 | 94,827,077 | 196,200,747 | 50,029,562 | 62,106,714 | 17,840,007 | 1,492,610 | 12,327,010 | 38,962,547 |
| Q2 | 1,095,768 | 12,179,397 | 28,894,427 | 23,929,305 | 0.46 | 14.12 | 127,361,898 | 195,570,941 | 52,845,816 | 65,301,447 | 17,464,449 | 1,560,641 | 12,608,438 | 42,536,475 |
| Q3 | 1,142,110 | 13,177,703 | 29,110,376 | 23,944,596 | 0.60 | 17.00 | 130,216,990 | 203,680,349 | 54,278,008 | 66,912,816 | 20,898,668 | 1,624,768 | 12,640,154 | 43,557,839 |
| Q4 | 1,994,459 | 14,034,643 | 29,952,012 | 24,700,569 | 0.70 | 21.00 | 137,766,184 | 208,844,114 | 55,632,348 | 68,855,487 | 22,139,272 | 1,642,248 | 13,004,479 | 44,405,473 |
| Q1 2014 | 2,332,938 | 14,372,193 | 30,439,588 | 24,670,075 | 0.18 | 4.73 | 141,193,676 | 213,609,270 | 54,538,367 | 67,784,997 | 23,958,335 | 1,674,188 | 13,255,408 | 42,693,517 |
| Q2 | 2,348,671 | 14,905,596 | 32,637,994 | 26,609,922 | 0.33 | 8.16 | 142,038,181 | 212,235,320 | 52,113,446 | 65,196,766 | 23,849,691 | 1,681,582 | 14,664,477 | 40,473,672 |
| Q3 | 2,332,156 | 15,958,881 | 33,481,618 | 27,660,597 | 0.33 | 9.60 | 147,141,522 | 218,931,402 | 52,765,224 | 69,745,803 | 25,127,250 | 1,653,220 | 15,743,046 | 45,184,209 |
| Q4 | 2,361,133 | 16,452,237 | 34,123,067 | 28,195,535 | 0.54 | 13.52 | 151,285,563 | 226,588,893 | 56,621,916 | 74,073,336 | 27,232,928 | 1,568,645 | 16,377,926 | 49,370,704 |
| Q1 2015 | 2,446,014 | 16,551,251 | 35,352,668 | 29,539,796 | 0.29 | 6.90 | 147,435,116 | 221,307,167 | 50,593,516 | 69,059,514 | 20,496,865 | 1,553,497 | 17,815,372 | 44,578,192 |
| Q2 | 2,467,946 | 17,000,411 | 36,105,839 | 30,162,522 | 0.30 | 6.70 | 145,030,187 | 223,623,663 | 49,067,894 | 67,390,400 | 20,454,170 | 893,781 | 18,540,112 | 42,888,464 |
| Q3 | 2,554,909 | 17,159,170 | 36,736,250 | 30,508,044 | 0.34 | 7.53 | 143,781,225 | 223,386,813 | 46,791,154 | 64,744,999 | 18,010,125 | 1,023,284 | 18,750,212 | 41,158,785 |
| Q4 | 3,079,653 | 17,916,654 | 36,752,686 | 30,297,202 | 0.46 | 10.20 | 145,255,200 | 222,770,831 | 46,309,480 | 64,344,061 | 15,952,767 | 951,158 | 18,682,628 | 40,707,157 |
| Q1 2016 | 3,192,171 | 17,182,746 | 36,576,067 | 29,856,317 | 0.09 | 1.83 | 141,367,672 | 219,262,482 | 45,886,904 | 63,310,090 | 9,516,731 | 952,775 | 18,667,855 | 39,900,656 |
| Q2 | 3,293,773 | 17,462,034 | 36,348,946 | 29,620,614 | 0.17 | 3.51 | 141,249,738 | 217,877,861 | 43,928,900 | 61,534,905 | 9,566,283 | 445,680 | 18,542,112 | 38,481,994 |
| Q3 | 3,381,741 | 18,174,473 | 36,487,068 | 29,721,395 | 0.25 | 4.99 | 143,003,092 | 220,552,048 | 46,131,523 | 63,967,937 | 10,111,691 | 402,751 | 18,716,105 | 40,163,100 |
| Q4 | 3,346,490 | 19,656,193 | 37,164,036 | 30,606,578 | 0.51 | 9.57 | 142,577,873 | 221,159,701 | 43,913,951 | 62,383,032 | 8,605,576 | 335,488 | 18,999,153 | 38,685,983 |

* تم اعتماد بيانات الموجودات قبل المقاصة.

## ملحق (2)

## المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي للمدة (2013- 2016)

(نسبة مئوية)

| الفصل | كفاية رأس المال | | | | جودة الأصول | | | | | | | | | | الربحية | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | كفاية رأس المال A | القيمة المعيارية Z | W | Z | القروض المتعثرة/رأس المال % | القيمة المعيارية Z | W | Z * W | القروض المتعثرة / إجمالي القروض % | القيمة المعيارية Z | W | Z * W | حصيلة المؤشرين | العائد/ الأصول % | القيمة المعيارية Z | W | Z * W | العائد/ حقوق الملكية % | القيمة المعيارية Z | W | Z * W | حصيلة المؤشرين |
| Q1 2013 | 217 | 3.278 | 0.166 | 0.544 | 5.256 | 0.000 | 0.166 | 0.000 | 2.592 | 0.000 | 0.166 | 0.000 | 0.000 | 0.23 | 0.828 | 0.166 | 0.138 | 7.52 | 1.120 | 0.166 | 0.186 | 0.323 |
| Q2 | 123 | 0.667 | 0.166 | 0.111 | 8.997 | 0.975 | 0.166 | 0.162 | 4.579 | 0.794 | 0.166 | 0.132 | 0.294 | 0.46 | 2.189 | 0.166 | 0.363 | 14.12 | 2.420 | 0.166 | 0.402 | 0.765 |
| Q3 | 176 | 2.139 | 0.166 | 0.355 | 8.667 | 0.889 | 0.166 | 0.148 | 4.770 | 0.870 | 0.166 | 0.144 | 0.292 | 0.6 | 3.018 | 0.166 | 0.501 | 17 | 2.987 | 0.166 | 0.496 | 0.997 |
| Q4 | 205 | 2.944 | 0.166 | 0.489 | 14.211 | 2.334 | 0.166 | 0.387 | 8.075 | 2.190 | 0.166 | 0.363 | 0.751 | 0.7 | 3.609 | 0.166 | 0.599 | 21 | 3.774 | 0.166 | 0.627 | 1.226 |
| Q1 2014 | 152 | 1.472 | 0.166 | 0.244 | 16.232 | 2.861 | 0.166 | 0.475 | 9.457 | 2.741 | 0.166 | 0.455 | 0.930 | 0.18 | 0.533 | 0.166 | 0.088 | 4.73 | 0.571 | 0.166 | 0.095 | 0.183 |
| Q2 | 160 | 1.694 | 0.166 | 0.281 | 15.757 | 2.737 | 0.166 | 0.454 | 8.826 | 2.490 | 0.166 | 0.413 | 0.868 | 0.33 | 1.420 | 0.166 | 0.236 | 8.16 | 1.246 | 0.166 | 0.207 | 0.443 |
| Q3 | 107 | 0.222 | 0.166 | 0.037 | 14.614 | 2.439 | 0.166 | 0.405 | 8.431 | 2.332 | 0.166 | 0.387 | 0.792 | 0.33 | 1.420 | 0.166 | 0.236 | 9.6 | 1.530 | 0.166 | 0.254 | 0.490 |
| Q4 | 122 | 0.639 | 0.166 | 0.106 | 14.351 | 2.371 | 0.166 | 0.394 | 8.374 | 2.309 | 0.166 | 0.383 | 0.777 | 0.54 | 2.663 | 0.166 | 0.442 | 13.52 | 2.302 | 0.166 | 0.382 | 0.824 |
| Q1 2015 | 109 | 0.278 | 0.166 | 0.046 | 14.778 | 2.482 | 0.166 | 0.412 | 8.280 | 2.272 | 0.166 | 0.377 | 0.789 | 0.29 | 1.183 | 0.166 | 0.196 | 6.9 | 0.998 | 0.166 | 0.166 | 0.362 |
| Q2 | 106 | 0.194 | 0.166 | 0.032 | 14.517 | 2.414 | 0.166 | 0.401 | 8.182 | 2.233 | 0.166 | 0.371 | 0.771 | 0.3 | 1.243 | 0.166 | 0.206 | 6.7 | 0.959 | 0.166 | 0.159 | 0.365 |
| Q3 | 99 | 0.000 | 0.166 | 0.000 | 14.889 | 2.511 | 0.166 | 0.417 | 8.375 | 2.309 | 0.166 | 0.383 | 0.800 | 0.34 | 1.479 | 0.166 | 0.246 | 7.53 | 1.122 | 0.166 | 0.186 | 0.432 |
| Q4 | 105 | 0.167 | 0.166 | 0.028 | 17.189 | 3.110 | 0.166 | 0.516 | 10.165 | 3.024 | 0.166 | 0.502 | 1.018 | 0.46 | 2.189 | 0.166 | 0.363 | 10.2 | 1.648 | 0.166 | 0.274 | 0.637 |
| Q1 2016 | 140 | 1.139 | 0.166 | 0.189 | 18.578 | 3.472 | 0.166 | 0.576 | 10.692 | 3.235 | 0.166 | 0.537 | 1.113 | 0.09 | 0.000 | 0.166 | 0.000 | 1.83 | 0.000 | 0.166 | 0.000 | 0.000 |
| Q2 | 115 | 0.444 | 0.166 | 0.074 | 18.862 | 3.546 | 0.166 | 0.589 | 11.120 | 3.406 | 0.166 | 0.565 | 1.154 | 0.17 | 0.473 | 0.166 | 0.079 | 3.51 | 0.331 | 0.166 | 0.055 | 0.133 |
| Q3 | 144 | 1.250 | 0.166 | 0.208 | 18.607 | 3.480 | 0.166 | 0.578 | 11.378 | 3.509 | 0.166 | 0.582 | 1.160 | 0.25 | 0.947 | 0.166 | 0.157 | 4.99 | 0.622 | 0.166 | 0.103 | 0.260 |
| Q4 | 128 | 0.806 | 0.166 | 0.134 | 17.025 | 3.067 | 0.166 | 0.509 | 10.934 | 3.331 | 0.166 | 0.553 | 1.062 | 0.51 | 2.485 | 0.166 | 0.413 | 9.57 | 1.524 | 0.166 | 0.253 | 0.666 |
| *Min | 99 | | | | 5.256 | | | | 2.592 | | | | | 0.09 | | | | 1.83 | | | | |
| **SD | 36 | | | | 3.837 | | | | 2.504 | | | | | 0.169 | | | | 5.0785182 | | | | |

***Min: ادنى قيمة.**

****SD: الانحراف المعياري.**

**المصدر : بيانات الملحق (1).**

# تابع ملحق (2)

| الفصل | جودة السيولة | | | | | | | | | مخاطر الصرف الأجنبي | | | | | | | | | التركزات المصرفية | | | | | | | | | المؤشر التجميعي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاصول السائلة/ اجمالي الاصول % | القيمة المعيارية Z | W | Z * W | الاصول السائلة/ المطلوبات قصيرة الاجل % | القيمة المعيارية Z | W | Z * W | حصيلة المؤشرين | موجودات) -أجنبية مطلوبات أجنبية)/رأس % المال | القيمة المعيارية Z | W | Z * W | المطلوبات بالعملة الأجنبية/ إجمالي المطلوبات % | القيمة المعيارية Z | W | Z * W | حصيلة المؤشرات | ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة/ إجمالي الودائع % | القيمة المعيارية Z | W | Z * W | الائتمان النقدي للحكومة المركزية والمؤسسات العامة/ إجمالي الائتمان % | القيمة المعيارية Z | W | Z * W | حصيلة المؤشرين | |
| Q1 2013 | 48.332 | 0.000 | 0.166 | 0.000 | 189.542 | 0.000 | 0.166 | 0.000 | 0.000 | 121.653 | 1.918 | 0.166 | 0.318 | 0.761 | 2.504 | 0.166 | 0.416 | 0.734 | 62.735 | 0.558 | 0.166 | 0.093 | 45.150 | 0.511 | 0.166 | 0.085 | 0.177 | 0.162 |
| Q2 | 65.123 | 3.817 | 0.166 | 0.634 | 241.007 | 1.386 | 0.166 | 0.230 | 0.864 | 130.580 | 2.133 | 0.166 | 0.354 | 0.798 | 2.657 | 0.166 | 0.441 | 0.795 | 65.139 | 2.419 | 0.166 | 0.402 | 43.636 | 0.064 | 0.166 | 0.011 | 0.412 | 0.295 |
| Q3 | 63.932 | 3.546 | 0.166 | 0.589 | 239.907 | 1.357 | 0.166 | 0.225 | 0.814 | 146.261 | 2.511 | 0.166 | 0.417 | 0.798 | 2.655 | 0.166 | 0.441 | 0.858 | 65.096 | 2.386 | 0.166 | 0.396 | 43.421 | 0.001 | 0.166 | 0.000 | 0.396 | 0.337 |
| Q4 | 65.966 | 4.009 | 0.166 | 0.665 | 247.637 | 1.565 | 0.166 | 0.260 | 0.925 | 146.046 | 2.506 | 0.166 | 0.416 | 0.786 | 2.609 | 0.166 | 0.433 | 0.849 | 64.491 | 1.917 | 0.166 | 0.318 | 43.418 | 0.000 | 0.166 | 0.000 | 0.318 | 0.414 |
| Q1 2014 | 66.099 | 4.039 | 0.166 | 0.670 | 258.889 | 1.868 | 0.166 | 0.310 | 0.980 | 155.050 | 2.723 | 0.166 | 0.452 | 0.784 | 2.598 | 0.166 | 0.431 | 0.883 | 62.984 | 0.751 | 0.166 | 0.125 | 43.547 | 0.038 | 0.166 | 0.006 | 0.131 | 0.305 |
| Q2 | 66.925 | 4.226 | 0.166 | 0.702 | 272.556 | 2.236 | 0.166 | 0.371 | 1.073 | 148.723 | 2.570 | 0.166 | 0.427 | 0.792 | 2.633 | 0.166 | 0.437 | 0.864 | 62.079 | 0.051 | 0.166 | 0.008 | 44.931 | 0.446 | 0.166 | 0.074 | 0.083 | 0.328 |
| Q3 | 67.209 | 4.291 | 0.166 | 0.712 | 278.861 | 2.406 | 0.166 | 0.399 | 1.112 | 147.091 | 2.531 | 0.166 | 0.420 | 0.755 | 2.480 | 0.166 | 0.412 | 0.832 | 64.784 | 2.144 | 0.166 | 0.356 | 47.020 | 1.063 | 0.166 | 0.176 | 0.532 | 0.345 |
| Q4 | 66.767 | 4.190 | 0.166 | 0.696 | 267.186 | 2.091 | 0.166 | 0.347 | 1.043 | 155.993 | 2.746 | 0.166 | 0.456 | 0.692 | 2.222 | 0.166 | 0.369 | 0.825 | 66.651 | 3.589 | 0.166 | 0.596 | 47.997 | 1.351 | 0.166 | 0.224 | 0.820 | 0.399 |
| Q1 2015 | 66.620 | 4.157 | 0.166 | 0.690 | 291.411 | 2.744 | 0.166 | 0.455 | 1.146 | 114.453 | 1.744 | 0.166 | 0.290 | 0.702 | 2.262 | 0.166 | 0.375 | 0.665 | 64.550 | 1.963 | 0.166 | 0.326 | 50.393 | 2.058 | 0.166 | 0.342 | 0.668 | 0.334 |
| Q2 | 64.855 | 3.756 | 0.166 | 0.623 | 295.570 | 2.856 | 0.166 | 0.474 | 1.098 | 115.058 | 1.759 | 0.166 | 0.292 | 0.400 | 1.019 | 0.166 | 0.169 | 0.461 | 63.642 | 1.260 | 0.166 | 0.209 | 51.349 | 2.340 | 0.166 | 0.388 | 0.598 | 0.302 |
| Q3 | 64.364 | 3.644 | 0.166 | 0.605 | 307.283 | 3.171 | 0.166 | 0.526 | 1.131 | 98.996 | 1.372 | 0.166 | 0.228 | 0.458 | 1.259 | 0.166 | 0.209 | 0.437 | 63.571 | 1.205 | 0.166 | 0.200 | 51.040 | 2.248 | 0.166 | 0.373 | 0.573 | 0.307 |
| Q4 | 65.204 | 3.835 | 0.166 | 0.637 | 313.662 | 3.343 | 0.166 | 0.555 | 1.192 | 83.730 | 1.004 | 0.166 | 0.167 | 0.427 | 1.132 | 0.166 | 0.188 | 0.354 | 63.265 | 0.968 | 0.166 | 0.161 | 50.833 | 2.188 | 0.166 | 0.363 | 0.524 | 0.341 |
| Q1 2016 | 64.474 | 3.669 | 0.166 | 0.609 | 308.078 | 3.193 | 0.166 | 0.530 | 1.139 | 49.840 | 0.187 | 0.166 | 0.031 | 0.435 | 1.163 | 0.166 | 0.193 | 0.224 | 63.024 | 0.782 | 0.166 | 0.130 | 51.038 | 2.248 | 0.166 | 0.373 | 0.503 | 0.288 |
| Q2 | 64.830 | 3.750 | 0.166 | 0.623 | 321.539 | 3.555 | 0.166 | 0.590 | 1.213 | 52.231 | 0.245 | 0.166 | 0.041 | 0.205 | 0.217 | 0.166 | 0.036 | 0.077 | 62.537 | 0.405 | 0.166 | 0.067 | 51.011 | 2.240 | 0.166 | 0.372 | 0.439 | 0.281 |
| Q3 | 64.839 | 3.752 | 0.166 | 0.623 | 309.990 | 3.244 | 0.166 | 0.539 | 1.161 | 53.421 | 0.273 | 0.166 | 0.045 | 0.183 | 0.127 | 0.166 | 0.021 | 0.066 | 62.786 | 0.598 | 0.166 | 0.099 | 51.295 | 2.324 | 0.166 | 0.386 | 0.485 | 0.304 |
| Q4 | 64.468 | 3.668 | 0.166 | 0.609 | 324.676 | 3.640 | 0.166 | 0.604 | 1.213 | 42.074 | 0.000 | 0.166 | 0.000 | 0.152 | 0.000 | 0.166 | 0.000 | 0.000 | 62.014 | 0.000 | 0.166 | 0.000 | 51.122 | 2.273 | 0.166 | 0.377 | 0.377 | 0.314 |
| Min | 48.332 | | | | 189.542 | | | | | 42.074 | | | | 0.152 | | | | | 62.014 | | | | 43.418 | | | | | |
| SD | 4.399 | | | | 37.126 | | | | | 41.490 | | | | 0.243 | | | | | 1.292 | | | | 3.390 | | | | | |

## ملحق (3)

## معدل كفاية رأس المال لعام 2016

| ت | المصارف الحكومية | الفصل الأول | الفصل الثاني | الفصل الثالث | الفصل الرابع |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الرافدين | 3% | 4% | 28% | 28% |
| 2 | مصرف النهرين الإسلامي | 183% | 183% | 183% | 183% |
| 3 | الرشيد | 11% | 11% | 10% | 11% |
| 4 | الصناعي | 116% | 113% | ** | 104% |
| 5 | العقاري | 18% | 18% | 17% | 15% |
| 6 | الزراعي التعاوني | 42% | 31% | 31% | 24% |
| 7 | العراقي للتجارة TBI | 75% | 78% | 79% | 78% |
| | **معدل المصارف الحكومية** | 64% | 63% | 58% | 63% |
| | **المصارف الخاصة** | | | | |
| 1 | بغداد | 73% | 78% | 78% | 81% |
| 2 | التجاري العراقي | 1430% | 710% | 774% | 729% |
| 3 | الاستثمار العراقي | 163% | 144% | 143% | 130% |
| 4 | الشرق الأوسط | 102% | 98% | 104% | 103% |
| 5 | العراقي الإسلامي | 114% | 102% | 83% | 112% |
| 6 | المتحد للاستثمار | 31% | 30% | ** | 33% |
| 7 | بابل | 115% | 113% | 105% | 120% |
| 8 | الوركاء | 15% | 15% | 14% | 15% |
| 9 | سومر | 237% | 241% | 244% | 243% |
| 10 | الخليج | 88% | 98% | 114% | 99% |
| 11 | ايلاف الإسلامي | 76% | 79% | ** | 69% |
| 12 | الموصل | 172% | 161% | 162% | 156% |
| 13 | الشمال | 62% | 58% | 62% | 58% |
| 14 | الاتحاد العراقي | 32% | 26% | 48% | 36% |
| 15 | كوردستان | 338% | 337% | ** | ** |
| 16 | أشور | 205% | 71% | 52% | 73% |
| 17 | أربيل | 91% | 112% | 116% | 94% |
| 18 | دار السلام | 69% | 66% | 20% | 51% |
| 19 | الاقتصاد | 18% | 19% | 20% | 21% |
| 20 | الأهلي العراقي | 129% | 116% | 125% | 103% |
| 21 | الائتمان العراقي | 310% | 321% | 334% | 374% |
| 22 | مصرف المنصور | 260% | 252% | 241% | 226% |
| 23 | دجلة والفرات | 66% | 55% | 63% | 56% |
| 24 | البلاد الإسلامي | 47% | 52% | 47% | 47% |
| 25 | التعاون الإسلامي للاستثمار | 109% | 100% | 121% | 120% |
| 26 | الهدى | 266% | 205% | 238% | 248% |
| 27 | جيهان | 100% | 130% | ** | 112% |
| 28 | الوطني الإسلامي | 29% | 31% | ** | 26% |
| 29 | مصرف الجنوب الإسلامي | * | 147% | 202% | 108% |
| 30 | مصرف سما بغداد (نور العراق) | * | * | 953% | 559% |
| 31 | مصرف الرواحل الإسلامي | * | * | 673% | 320% |
| 32 | مصرف الدولي الإسلامي | * | * | ** | 171% |
| 33 | مصرف عودة | * | 3% | 228% | 56% |
| 34 | مصرف العربية الإسلامي | * | * | * | 62% |
| 35 | العالم الإسلامي | 217% | 98% | ** | 290% |
| | **معدل المصارف الخاصة المحلية** | 171% | 131% | 199% | 150% |
| | **المصارف الأجنبية** | | | | |
| 36 | عبر العراق | 148% | 164% | 192% | 128% |
| 37 | ملي ايران | 297% | 301% | 233% | 202% |
| 38 | الزراعي التركي | 22% | 23% | 25% | 26% |
| 39 | بيبلوس | 22% | 26% | 28% | 25% |
| 40 | انتركونتيننتال | 195% | 206% | 192% | 131% |
| 41 | وقفلر | 32% | 33% | ** | 40% |
| 42 | أبو ظبي | 15% | 15% | 16% | 15% |
| 43 | التنمية الدولي للاستثمار | 78% | 73% | 74% | 75% |
| 44 | الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل | 99% | 108% | 106% | 103% |
| 45 | آش التركي | 23% | 27% | 32% | 40% |
| 46 | البركة التركي | 63% | 58% | 67% | 69% |
| 47 | بيروت والبلاد العربية | 34% | 28% | 30% | 46% |
| 48 | بارسيان | 104% | 200% | 155% | 312% |
| 49 | الاعتماد اللبناني | 68% | 66% | 68% | 289% |
| 50 | البحر المتوسط | 53% | 47% | 41% | 38% |
| 51 | اسيا التركي | 101% | 119% | ** | ** |
| 52 | ستاندر تشارتر | 707% | 307% | ** | ** |
| 53 | فرنسبنك | 77% | 81% | 67% | 49% |
| 54 | بنك لبنان والمهجر | 168% | 170% | 176% | 272% |
| 55 | اللبناني الفرنسي | 221% | 165% | ** | 251% |
| 56 | الشرق الأوسط وأفريقيا | 90% | 93% | 79% | 53% |
| | **معدل المصارف الخاصة الأجنبية** | 125% | 110% | 93% | 114% |
| | **المعدل الإجمالي** | 140% | 115% | 145% | 128% |

## فريق الاستقرار المـــالي

1- د. عمار حمد خلف / مدير القسم

2- محمد خيري داود / باحث اقتصادي

3- ندى علي صالح / باحث اقتصادي

### مساهمة الباحثين في كتابة التقرير حسب المواضيع

| الموضـــــــوع | الاســـــم | القســـــم |
|---|---|---|
| * اختيار المواضيع | د. عمار حمد خلف | الاستقرار النقدي والمالي |
| * تطورات القطاع المالي | د. عمار حمد خلف<br>محمد خيري داود<br>مهند علي حمزة | الاستقرار النقدي والمالي |
| * تحليل مخاطر القطاع المصرفي | د. عمار حمد خلف | الاستقرار النقدي والمالي |
| * تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي | ندى علي صالح | الاستقرار النقدي والمالي |
| * البنية التحتية للنظام المالي | محمد خيري داود | الاستقرار النقدي والمالي |
| * قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي | د. عمار حمد خلف<br>محمد خيري داود | الاستقرار النقدي والمالي |
| * قياس مؤشر الشمول المالي | د. عمار حمد خلف | الاستقرار النقدي والمالي |

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (3786) لسنة 2017

للاستفسار وإبداء الرأي والملاحظات يرجى مراسلتنا على البريد الإلكتروني الآتي:
mfs.dept@cbi.iq

رقم الأيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٣٧٨٦) لعام ٢٠١٧